www.kassioun.org

1106

الاثنين 23 كانون الثاني 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

70% من الشعب السوري بحاجة ماسة للمساعدة الصحية في 2023! [12]

الافتتاحية

الفقر والجوع وبرنامج اليوم الأول

تُعرّف الأمم المتحدة حدّي الفقر الأدنى والأعلى، «أي حدّ الجوع وحدّ الفقر»، بأنهما على التتالي: دولار في اليوم للفرد «حد الجوع»، و2,15 دولار في اليوم «حد الفقر». سعر صرف الليرة السورية اليوم أمام الدولار هو بحدود 6700 ليرة لكل دولار.

وعليه، فإنّ حدّ الجوع لأسرة من خمسة أفراد هو 150 دولاراً بالشهر، أي قرابة مليون ليرة سورية. وحدّ الفقر هو 322,5 دولار، أي 2160000 مليونان ومئة وستون ألف ليرة سورية شهرياً... للتذكير فإنّ مؤشر قاسيون الربعي، وبتاريخ 2023/1/2 قد سجّل 2,5 مليونين ونصف مليون ليرة سورية حداً أدنى لتكاليف معيشة أسرة من خمسة أشخاص، وهو قريب من الرقم الناتج عن طريقة حساب الأمم المتحدة، لكنه بالتأكيد أكثر دقةً لأنّه يستند ليس إلى تعريف عام جامع لكل الدول، بل إلى سلة استهلاك محلية تقيس أسعار مختلف السلع الأساسية التي تحتاجها الأسرة السورية.

بالنسبة للأجر الذي يوافق حدّ الفقر، فيمكن حسابه بعد إدخال نسبة الإعالة، والتي يمكن اعتبارها 2 إلى 5 في الظروف الحالية، أي في كل أسرة من خمسة أشخاص، يعمل شخصان لتأمين معيشة العائلة. في هذه الحالة، يكون الحدّ الأدنى الضروري للأجر هو 1,08 مليون وثمانين ألفاً وفقاً للأمم المتحدة، أو 1,25 مليون ومئتين وخمسين ألفاً وفقاً لمؤشر قاسيون.

الحدّ الأدنى الرسمي للأجور هو 92 ألف ليرة سورية، وحتى الحدّ الأعلى لأعلى الفئات لا يصل إلى الحدّ الأدنى المطلوب لتجنب الفقر. وعليه، فليس من الصعب الاستنتاج، أنه ليست هنالك في سورية أجورٌ تصل بأصحابها إلى مستوى الفقر، لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص. أي أنّ أصحاب الأجور جميعهم تحت خط الفقر. ومعهم بطبيعة الحال فئات واسعة من الفلاحين وأصحاب الحرف الصغيرة، ناهيك عن العمال باليومية.

نسبة السوريين الذين تحت خط الفقر الأعلى، تتجاوز 95%. عام 2010، كانت هذه النسبة قد وصلت إلى 44% قافزة من 30% عام 2005. وذلك طبعاً بفضل السياسات الليبرالية التي تم تبنيها رسمياً في ذلك العام... ما يعني أنّ الاتجاه نحو نهب الأجور ونهب قدرتها الشرائية لمصلحة أصحاب الأرباح، ليس اتجاهاً جديداً ظهر مع انفجار الأزمة عام 2011، بل هو اتجاه سابق عليها، ومسبب أساسي من مسبباتها، ولم يزده انفجار الأزمة ومعها العقوبات إلا عمقاً وكارثية.

الدستور السوري المعمول به حالياً، يقول في مادته رقم 40 الفقرة الثانية ما يلي: «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على ألّا يقل عن الحدّ الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها».

بالأرقام، فإنّ الدستور السوري يقول: إنّ حقّ أيّ عامل سوري، هو أن يحصل على أجر حدّه الأدنى هو 1,08 مليون ليرة «إذا اعتمدنا طريقة الأمم المتحدة في الحساب»، أو 1,25 مليون إذا اعتمدنا مؤشر قاسيون. ما يعني أنّ كل سياسة الأجور الحالية، هي سياسة مخالفة للدستور علناً، وأنه ينبغي أن تتم مضاعفة الحدّ الأدنى للأجور 11 مرة على الأقل. على أن يكون وسطي الأجور ثلاثة أضعاف الحدّ الأدنى، والحدّ الأعلى للأجور سبعة أضعاف الأدنى. أي على التوالي، ينبغي أن تكون الأجور بالشكل التالي: «الحدّ الأدنى 1,08 مليون، الحد الوسطي: 3,24 مليون، الحد الأعلى: 7,56 مليون».

تحقيق ذلك ينبغي أن يتم عبر مصادر تمويل حقيقية، وليس عبر مصادر تمويل تضخمية، لأنّ هذه الأخيرة لن تغير شيئاً من علاقة الأجور والأسعار، بل على العكس ستؤدي إلى مزيد من انخفاض القيمة الشرائية للعملة وللأجور ضمناً...

تحقيق هذا الرفع من مصادر حقيقية له بابان أساسيان: إعادة توزيع الثروة بين الأجور والأرباح لمصلحة الأجور. ويشمل ذلك الأرباح المكشوفة والمستورة، أي أرباح الفساد والمتنفذين بمختلف أشكالها. والباب الثاني: هو إعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران ليعود الإنتاج الحقيقي، ويتحول إلى مصدرٍ أساسي لزيادة الأجور.

البابان كلاهما، لا يمكن الدخول إليهما إلا عبر الحل السياسي، لأنّ الحل السياسي يعني من جهة كسر العقوبات والحصار التي تساهم في منع عودة العجلة للدوران، ويعني من الجهة الأخرى خلق الإرادة السياسية الوطنية اللازمة لإعادة توزيع الثروة بين الأرباح والأجور، والتي لا وزن لها ضمن المنظومة الحالية، التي تعيش معزولة عن آلام الناس، وتستمر في تنفيذ توصيات الغربيين الاقتصادية التخريبية، وتستمر في تعميق لبرلة الاقتصاد وإضعاف إنتاجيته، وصولاً إلى دماره الكامل، ودمار البلاد معه.

تنفيذ 2254 بات المدخل الوحيد لرفع غائلة الجوع عن الشعب السوري، ولإنهاء حالة الحصار والعقوبات، ومعها حالة تقسيم الأمر الواقع، وحالة تسيد أمراء الحرب والفساد... وينبغي لهذه المؤشرات والأرقام التي أوردناها هنا، أن تكون في رأس قائمة برنامج اليوم الأول بعد الأزمة...

شؤون عمالية

البحث عن فرصة عمل

02

ملف «سورية 2023»

ما هو موقف إيران من التسوية السورية- التركية؟

05

شؤون محلية

الحكومة عام 2022.. «الحكي ببلاش»!

08

شؤون عربية ودولية

كيسنجر وحراس العالم القديم

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحكومة تصطاد في الماء العكر

كثيراً ما ردد المسؤولون الحكوميون الحاضرون للفعاليات النقابية المختلفة عبارة «النقابات متواجدة في كل مواقع اتخاذ القرار»، وهي مسؤولة عن تلك القرارات المتخذة مثلها مثل الحكومة والإدارات لتحمل النقابات مسؤولية وضع العمال، فالتمثيل النقابي يشمل مجالس إدارة المؤسسات والشركات ومجلس الشعب، وغيرها من المواقع التي تتخذ فيها القرارات، وهذا الانتشار التمثيلي يحمّلها عبئاً ومسؤوليات استثنائية كونها أيضاً تمثل أكبر طبقة في البلاد، وبالتالي ما يصيب هذه الطبقة من أضرار تتحمل الحركة النقابية جزءاً منه لموقعها التمثيلي وعدم فاعليتها وقدرتها على الرد المباشر إلا من خلال الأطر المسموح لها بالرد عبرها.

فالحكومة عبر نهجها وبرنامجها الاقتصادي، استطاعت أن تعمّق التناقض وتزيده بين الحركة النقابية والطبقة العاملة، بسبب الحزمة الكبيرة من الإجراءات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت تأثيراً كبيراً على المستوى المعيشي للمواطنين ذوي الدخل المحدود ومنهم العمال، وهذا يظهر جلياً في المؤتمرات النقابية حيث يعيد العمال طرح ما كانوا قد طرحوه في المؤتمرات السابقة ولم يتحقق منها ما كانوا يرجونه أن يتحقق.

المطلوب حكومياً من الحركة النقابية أن يرفع أعضاؤها القبعات تحيةً لإنجازاتها بدلاً من رفع الصوت في وجهها، وخاصةً بقضية الفقر وجيش العاطلين عن العمل ورفع الدعم عن المشتقات النفطية وتحرير الأسواق وتمكين القطاع الخاص وقوى الفساد الكبير من التحكم في المواقع السيادية.

ما نودُّ قوله، إنه على الحركة النقابية أن تطرح سؤالاً مهماً: لمَ لمْ تستطع الحركة النقابية التأثير في مجمل ما يجري اقتصادياً واجتماعياً على الرغم من وجود ممثلين لها في كل مواقع اتخاذ القرارات المهمة، والتي بيدها الحلّ والربط، والطرح مناسب وهي تعقد مؤتمراتها السنوية أي شرعية الطرح موجودة وشرعية اتخاذ القرار أيضاً موجودة.

إن الإجابة عن هذا السؤال سيفتح الأفق أمام الحركة للنظر بمجمل طرق عملها واستخدام أدواتها وخطابها النقابي، اللذين أصبحا الآن غير متناسبين مع التطورات الجارية عالمياً ومحلياً، لأن الحركة النقابية العالمية أخذت بالدعوة صراحة لأوسع مجابهة مع رأس المال المتوحش الذي أسفر هجومه الواسع عن خسارة الطبقة العاملة لمكاسبها الحقيقية التي كانت قد انتزعتها بنضالها الطويل والدامي، دفعت خلاله الطبقة العاملة وحركتها النقابية ضريبة باهظة وخسائر جسيمة.

إذاً فالحل الوحيد تجاه وحشية الرأسماليين هو مجابهتهم ومقاومتهم، وليس التصالح معهم على حساب الطبقة العاملة، وهذا ينسحب على حركتنا النقابية المحلية التي تعيش الآن ظروفاً لا تحسد عليها، وإذا ما أرادت أن تتجاوزها وتتخطاها، لابد لها من المقاومة والمجابهة للنهج الليبرالي الذي يقود البلاد والعباد إلى الهاوية.

وبالعودة إلى السؤال المطروح، فإن هذا التمثيل لا يساوي شيئاً دون التوجه الحقيقي للطبقة العاملة وجذبها للمواقع التي تستطيع فيها الدفاع عن حقوقها، من خلال العمل على ردم الهوة معها وتعزيز الثقة بقدراتها الجبارة، وفتح العمل النقابي الديمقراطي أمامها، عبر تطوير دور اللجان النقابية ودور اجتماعات الهيئة العامة للمعامل والشركات لتكون المنبر الحقيقي الذي يقول كلمته بكل القضايا العمالية، بما فيها محاسبة اللجان النقابية والهيئات القيادية في حال لم تقم بواجبها الذي وُجدت من أجله.

البحث عن فرصة عمل

ليس هناك رقم دقيق لتحديد مستوى البطالة، ولكن الحكومة بالتأكيد تملك هذا الرقم والإحصائيات اللازمة ولكنها لا تعلن عنها كي لا توقع نفسها بالحرج فالمسؤولية عن إيجاد فرص العمل تقع على عاتقها وهي دليل واضح على نجاح سياستها الاقتصادية أو فشلها، لكن الواقع يؤكد أن مستوى البطالة مرتفع جداً وإلى مستويات مخيفة.

■ ميلاد شوقي

فمن يتصفح المواقع والصفحات المختصة بفرص العمل يجد كماً هائلاً من المفاجآت والصدمات، فهناك يومياً مئات المنشورات للباحثين عن فرص عمل أغلبهم وليس جميعهم من فئة الشباب والحاملين للشهادات جامعية ولكن تراهم يبحثون عن أية فرصة عمل ولو كانت بغير اختصاصهم فالحصول على فرصة عمل بمثابة حلم في هذه الظروف بسبب تدني الإنتاج وتوقفه في أغلب المصانع لعدة أسباب، وهناك فئة من العاملات المضطرات للعمل بسبب فقدان رب الأسرة أو عجزه عن العمل، وتراها تبحث عن أي عمل ولو براتب قليل في أحد المصانع أو المنشآت وقد ترى منشورات تصل إلى حد الترجي والاستجداء للعثور على فرصة عمل، وأغلب المنشورات تتحدث عن الأجر وقيمته فيكتب مثلاً، بشرط أن يكون الأجر كافياً أو محترماً ومع ذلك أغلبهم لا يجد لمنشوره رداً ولا يتم التواصل مع أحد منهم.

أما منشورات أرباب العمل والذين يبحثون عن العمال فهي قليلة جداً وإن عرضت فرص عمل فتراها برواتب هزيلة جداً مقابل شروط ومتطلبات كثيرة، فقد ذكر أحد المهندسين أنه عثر على فرصة عمل في إحدى المنشآت الكبيرة والمعروفة بمدينة عدرا الصناعية براتب 160 ألف ليرة سورية فقط لا غير!!!، فهذا الشاب كما غيره من الكثيرين أفنى سني عمره في الدراسة والتحصيل العلمي، وأخيراً لا يجد عملاً محترماً ويأخذ أجراً لا يكفيه ثمن الذهاب إلى العمل حتى، فما بالك بالرواتب التي تعطى لبقية العمال، وبالمقابل يقول أرباب العمل إنهم يعطون أجوراً أضعاف رواتب الدولة وكأن راتب الدولة يعتبر مقياساً يتم القياس عليه، لا بل تحول بالفعل إلى مقياس للاستغلال يتم القياس عليه، ويقوم بعض أصحاب العمل بوضع منشور مثلاً يتحدث عن المزايا التي يقدمها للعمال مثل التسجيل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووجود مواصلات إلى مكان العمل مع العلم أن هذه تعتبر من حقوق العامل الأساسية ولا تعتبر مزايا يقدمها رب العمل.

انسحاب حكومي من ملف البطالة

إن انعدام فرص العمل وهزالة الأجور وتدني مستوى المعيشة هو بسبب السياسات الحكومية الليبرالية التي تتعمد تجميد الأجور وبالتالي ينخفض الاستهلاك بشكل يضر بالعملية الإنتاجية بشكل عام، ومع الاستمرار بسياسة رفع أسعار حوامل الطاقة وفرض ضرائب جديدة ونوعية مرتفعة على أصحاب المنشآت أدى إلى عزوف الكثيرين عن الإنتاج واضطرار الكثير منهم إلى إغلاق منشأته، وهذا كله يؤثر على فرص العمل، فمن دون إنتاج ومن دون ضخ الأموال في استثمارات جديدة كيف يمكن أن نؤمن فرص عمل؟؟ فهذه الحلقات كلها مترابطة بشكل وثيق لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى.

وبدلاً من أن تسعى الحكومة إلى إيجاد فرص عمل عبر ضخ الأموال في مشاريع واستثمارات جديدة ودعم أصحاب المصانع وتشجيع الصناعة الوطنية تعمل بشكل مباشر على سحب يدها من هذا الملف الحساس عبر الترويج للمشروعات الصغيرة والمتناهية بالصغر وكأنها هي الحل الأمثل لمشكلات البطالة وافتتحت العديد من المصارف والمؤسسات المالية لتقديم قروض لهذه المشاريع ولكن من دون تأمين أية بنية تحتية ملائمة لافتتاح أي مشروع مهما كان صغيراً فأسعار العقارات مرتفعة جداً وحجم الدمار رهيب وليس هناك كهرباء ولا محروقات وهي أشياء ضرورية ولازمة لأي مشروع إنتاجي مهما كان بسيطاً، حتى المشاريع الزراعية تم رفع الدعم عن الأسمدة والمحروقات والعلف للحيوانات، وبالتالي لم تعد هناك فائدة أو ربح من افتتاح أي مشروع، وإن نجاح أي مشروع يتطلب وجود أسواق لتصريف هذه المنتجات وإلا ما الفائدة منه ، ناهيك عن المبالغ والقروض الصغيرة التي تعطيها المصارف والمؤسسات المختصة بهذه المشاريع والتي لا تتجاوز 5 ملايين ليرة سورية مع اشتراط ضمانات كثيرة وهذا المبلغ لا يكفي مصروفاً لعائلة سورية لمدة شهر فكيف يمكن افتتاح مشروع به؟!!!

بدلاً من أن تسعى الحكومة إلى إيجاد فرص عمل ودعم أصحاب المصانع وتشجيع الصناعة الوطنية تعمل بشكل مباشر على سحب يدها من هذا الملف الحساس

المؤتمرات السنوية لنقابات عمال دمشق

باشر الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية بعقد مؤتمرات نقاباته السنوية حسب قانون التنظيم النقابي الذي مازال معمولاً به إلى الآن، وهو كما ذكرنا في العديد من المواد السابقة في قاسيون بحاجة إلى تطوير وتحديث بما ينسجم مع تطور الطبقة العاملة وتطلعاتها وخاصة في القطاع الخاص، وما يتطلبه نضال الحركة النقابية في مواجهة رأس المال وقوى الفساد والنهب، والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة البعيدة كل البعد عن مصالح الطبقة العاملة والشعب السوري عموماً.

■ مراسل قاسيون

افتتح اتحاد عمال دمشق باكورة مؤتمراته السنوية لهذا العام من عمر الدورة النقابية الحالية بالمؤتمر السنوي لنقابة عمال الدولة والبلديات الذي عقد بتاريخ 2023/1/16 ومن ثم جاء بعده في اليوم التالي مؤتمر لنقابة عمال النقل الجوي، ومؤتمر نقابة عمال السياحة، وكذلك تبعه المؤتمر السنوي لنقابة عمال الصحة، وأنهى الأسبوع بمؤتمر نقابة الغزل والنسيج والقاسم المشترك لأغلب هذه النقابات أن عمالها يعملون ضمن القطاعات الخدمية في مدينة دمشق وريفها عدا نقابة الغزل التي جل عمالها على خطوط الإنتاج.

تقاطعت معظم مطالب العمال في هذه القطاعات من خلال هذه المؤتمرات بالمطالبة برفع الرواتب والأجور للعمال بما يتناسب مع الوضع المعيشي وارتفاع الأسعار الجنوني، إلغاء سقوف الرواتب والأجور حيث الكثير من العاملين قد سقفت رواتبهم أو تكاد تصل إلى السقف رغم أنهم مازالوا بعيدين عن سن التقاعد.

إعطاء الوجبة الغذائية الداعمة للعمال الذين يحرمون منها بحجة الاعتمادات أو غيرها هذا إضافة إلى زيادة قيمتها.

زيادة نسبة تعويضات «متممات الأجور» كما تسميها قيادة الحركة النقابية من الحوافز وطبيعة عمل، وكذلك أيضاً تثبيت كافة العاملين سواء بعقود سنوية أو مؤقتة حيث مضى على الكثير منهم عدة سنوات قد تصل إلى عشر سنوات وهم على رأس عملهم.

تم التأكيد على نقص اليد العاملة في كافة القطاعات وعزوف طالبي العمل للتقدم لملء هذه الشواغر نتيجة ضحالة الأجور في هذه المواقع.

تأمين وسائل الوقاية الشخصية لضمان الصحة والسلامة المهنية للعاملين حسب طبيعة عملهم. وأبدى العمال حرصهم وغيرتهم على قطاعاتهم الإنتاجية والخدمية وطالبوا بتطويرها وتحسينها وصيانتها. وطالبوا بالعودة عن شكل الضمان الحالي إلى الشكل السابق قبل شركات التأمين، ورفع أجور المعاينة للأطباء الأخصائيين وخاصة الأسنان وأجور العمليات الجراحية التي يضطر إليها العامل.

ففي مؤتمر **عمال الدولة والبلديات** طالبوا بزيادة طبيعة العمل وإعطائها للعاملين الذين حرموا منها كما أكد ممثلو جميع القطاعات في النقابة على نقص اليد العاملة فيها وتسريب الكثير من العمال والكوادر الخبيرة في قطاعاتها المختلفة نتيجة انخفاض الأجور، وللسبب نفسه لا يوجد من يتقدم إلى هذه الوظائف. وعلى سبيل المثال نقص عمال النظافة وفوج الإطفاء، كما طالب ممثلو فوج الإطفاء بتأمين وسائل النقل للعاملين لديهم المقيمين في السويداء والذي يقدر عددهم بـ 50 عاملاً.

أكدت مداخلات **نقابة عمال النقل الجوي** إلى ضرورة تحسين الواقع المعيشي للعاملين، وزيادة عدد طائرات مؤسسة الخطوط الجوية السورية وتمثيل التنظيم النقابي في مجلس الإدارة ونوه النقابيون إلى ضرورة تعمير محركات الطائرات المتوقفة لاستثمارها. وطالبوا بإصلاح مباني هنغار صيانة الطائرات، وتأمين المعدات اللازمة لتخديم الطائرات، وتأمين منظومة رادارية حديثة وتحديث برج المراقبة الجوية، بإحداث مركز مراقبة جوية متطور، وطالبوا بمنح المراقبين الجويين حوافز تتناسب وطبيعة عملهم، وأشاروا إلى مشكلة اللباس التي لم تحل منذ أكثر من 8 سنوات.

وفي مؤتمر نقابة عمال الصحة، طالب العمال بطبيعة العمل للممرضين، ورفع قيمة الوجبة الداعمة وتشميلها لكافة العاملين، حيث اقترح رئيس النقابة برفعها إلى 40000 ل.س، وطالبوا بتشميل أسرة العمال بالتأمين الصحي، إضافة إلى زيادة قيمة هذا التأمين كي يلبي حاجات العاملين، كما طالب النقابيون بتأمين الخبز المدعوم للمشافي. وأشارت مداخلة عمال مشفى الأسد الجامعي إلى تضارب الأنظمة والقوانين النافذة الخاصة بالمشفى مما يؤدي إلى فقدان العديد من الحقوق للعاملين.

وفي مؤتمر **نقابة عمال السياحة** طالبت مداخلات العمال بضرورة تحسين الواقع المعيشي وزيادة الرواتب وفتح سقف الرواتب، وأشارت إلى مشكلات التأمين الصحي وطالبت بتعديل قانوني التأمينات الاجتماعية والعمل واحتساب الراتب التقاعدي باعتماد متوسط آخر سنتين أسوة بعمال قطاع الدولة.

وفي التقرير **المقدم لنقابة عمال الغزل والنسيج**، تم التأكيد على أهمية هذا القطاع باعتباره من القطاعات الصناعية والاقتصادية الهامة، وهو رافد حقيقي لخزينة الدولة، ويستقطب اعداداً كبيرة من اليد العاملة، وطالب بزيادة الأجور، وتحسن متممات الراتب من تعويضات مختلفة. وإلغاء سقف الراتب بجعله مفتوحاً. وزيادة الحد الأدنى لتعرفة وزارة الصحة. كما طالب بتثبيت العمال المؤقتين. ورفع نسبة المكافآت وإعفاء الراتب من ضريبة الدخل. وخفض الضريبة على الحوافز والتعويضات. وصرف الإجازات السنوية لعمال الإنتاج. ورفع النسبة المئوية للعمل الإضافي. كما طالب بتوزيع نسبة من الأرباح على العمال. وتشميل العاملين في القطاع الخاص بكافة مراسيم الزيادات الصادرة. وتعديل قانون العمل رقم 17 بما يحقق مصالح العاملين في القطاع الخاص. وطالب بإعادة النظر بأسعار الطاقة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج ومنع استيراد الغزول والأقمشة المتوفرة لدى شركاتنا الوطنية. وأشار التقرير إلى التأثير السلبي لانقطاع التيار الكهربائي المتكرر على الآلات والإنتاج. كما أشار إلى النقص الكبير في اليد العاملة لدى شركات ومعامل هذا القطاع. وأكد التقرير على أهمية الأمن الصناعي وتأمين وسائل الوقاية الفردية للعمال، وتطبيق الفحص الدوري الطبي للعاملين. والاهتمام بدور الحضانة لأطفال العاملات وتقديم ما تحتاجه من خدمات. وطالبت مداخلات العمال بضرورة زيادة الأجور كما في كل المؤتمرات السابقة بما يتناسب مع هذا الغلاء الفاحش الذي تشهده البلاد.

المؤتمرات السنوية لمحافظة حلب

حلب_ مراسل قاسيون

انطلقت المؤتمرات النقابية السنوية العمالية للدورة النقابية السابعة والعشرين في مبنى اتحاد عمال المحافظة

وقد افتتحت نقابة عمال الطباعة والإعلام والثقافة والتعليم باكورة المؤتمرات السنوية الرابعة بتاريخ 2023/1/16، وبعد تلاوة التقرير النقابي وخطة العمل القادمة للسنة الجارية في مجال عمل ونشاط النقابة تم فتح الباب لمداخلات أعضاء المؤتمر حيث تناولت المداخلات في معظمها معاناة العاملين المستخدمين في قطاع التربية من عدم حصولهم على طبيعة العمل وعدم تشميلهم بالشكل الأمثل لقانون الضمان الصحي،

كما أشارت بعض المداخلات إلى مسألة الترفيع الوظيفي للعاملين في قطاع التربية.

وتم التأكيد على ضرورة إنجاز البطاقة الوظيفية لكل موظفي المحافظة وتأمين السكن الشبابي للعمال.

وأشارت مداخلات أخرى حول النقص الشديد في حصة «مادة المازوت» للمدارس من أجل التدفئة الصفية، بالإضافة إلى ذلك هناك مطالبة لرفع سقف الرواتب وزيادتها.

في مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية بحلب

طالب أعضاء المؤتمر بمداخلاتهم بتثبيت العقود السنوية للعاملين وتأمين وسائط النقل الجماعي للعمال بسبب الظروف الراهنة كما أنه تمت المطالبة برفع سقوف الرواتب وزيادتها لتجسير الفجوة بينها وبين الأسعار الفاحشة، وتحسين تشميل كل العاملين والفنيين الزراعيين بالكسوة العمالية

وتشميل المراقبين الفنيين والزراعيين بتعويض طبيعة العمل والاختصاص، والإسراع بإصدار قانون العاملين.

مؤتمر نقابة عمال النقل البري والجوي بحلب

تم فتح المجال لمداخلات أعضاء المؤتمر وكانت على الشكل التالي:

● إبراهيم السلوم: طالب بزيادة كمية مادة المازوت لخطوط النقل الداخلي في المدينة.

● علي عبيد: أشار في مداخلته إلى مسألة تدوير المطالب العمالية من سنة إلى أخرى دون إيجاد الحلول لها وبأن الوضع في تجمع مطار حلب الدولي سيّئ للغاية من حيث نقص الآليات وترهل البنية التحتية الخاصة بالمطار كما أن الإدارة في المطار تفتقر للصلاحيات التنفيذية، وذلك لشدة المركزية للإدارة العامة بدمشق.

● مداخلة أخرى: أكدت على النقص الشديد في اليد العاملة في تجمع النقل الداخلي في حلب. محمد غرير: أكد في مداخلته على تامين الكسوة العمالية لجميع العاملين في قطاع النقل البري والجوي.

تعديل الفئات الوظيفية بغض النظر عن سنة الحصول على الشهادة.

مؤتمرات نقابات طرطوس

الهمّ المعيشي والنقل، أبرز المعضلات المطروحة، في مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات في طرطوس.

صحيح أن الهموم والقضايا التي طرحت في المؤتمر من قبل الأخوة العمال، لم تكن جديدة، ولكن يمكن وصفها بالقديمة الجديدة، لكن بانحدار المستوى المعيشي إلى مستويات لم تشهده السنوات التي خلت، أصبحت أكثر حدة ووجعاً، ويمكن تصنيف هذه المطالب إلى صنفين، الأول يمكن تلبيته محلياً، لكنه بحاجة إلى صوت عمالي أعلى، وديناميكية للجان النقابية أكثر، وتحمل المسؤولية أكثر من الإدارات المعنية والجرأة باتخاذ القرار ضمن الصلاحيات المعطى لها. والصنف الثاني، تلبيته تحتاج لقرار مركزي، وهذا مسؤولية تعاون الإدارة والقيادة النقابية في لقاءاتهما مع أصحاب القرار ضمن الفعاليات المتاحة، وكلتا الجهتين تعبران في المؤتمر عن الجهود المبذولة مع المركز، حيث أحياناً تعطي نتائج إيجابية، وأحياناً تخضع لعامل الزمن.

أهم المطالب: زيادة الرواتب بما يتناسب مع ازدياد الأسعار والهم المعيشي

ـ تأمين وسائط النقل للعمال خاصة البعيدين عن مراكز عملهم «تذهب الرواتب أجور نقل للأماكن البعيدة».

ـ الإسراع بتطبيق مرسوم الحوافز الإنتاجية وتشميل كافة العاملين.

ـ زيادة الاعتمادات الخاصة باللباس العمالي وتغير الإمكانية المتبعة، وزيادة تسعيرة الوحدة الطبية، ورفع سقف القروض النقابية، ورفع قيمة الوجبة الغذائية

ـ تشميل عمال الإسفلت بقانون الأعمال المجهدة والوجبة الغذائية وتعديل طبيعة العمل لعمال الورش مع زيادة مخصصات اللباس العمالي لهم.

ـ ألّا تحال إلى اللجنة الطبية الاستراحات المرضية الأقل من عشرة أيام ـزيادة الأموال المخصصة للطبابة

ـ وتشميلهم بالطبابة السنية.

وحدة أطفاء الدريكيش: وهذه مشكلة قديمة يتجدد طرحها في كل مؤتمر، حيث الملاك ما يقارب الـ50 عاملاً، قسم كبير منهم إما جريح أو بالخدمة العسكرية، ويوجد 33 عامل نظافة وسائقاً، في حين الحاجة الفعلية للخدمات تزيد عن 40 عاملاً، وقسم من العمال يقوم بأعمال متعددة، فلا يوجد أخصائيين لوحدة الإطفاء، بل العمال نفسهم يقومون بهذه الأعمال، مما يشكل مشكلة حرفية بالتعامل مع الحوادث والحرائق، ومشكلة إجهاد كبير تضاف إلى أعمالهم المجهدة، وطالبوا بضمها إلى وحدة إطفاء طرطوس ورفدها بالأخصائيين والسيارات.

وتساءل أحد العمال المداخلين: هل من المعقول أن تكون قيمة الوجبة الغذائية 300 ليرة، قيمتها الشرائية أقل من ثمن «نصف بيضة»، وطالب برفع قيمة الوجبة الغذائية إلى المستوى الذي يشعر العامل بتقديم واجباته مادام هناك من يقدم له حقوقه، وفي الرد على تساؤلات مشكلات الصراف الآلي، بأن هذه الصرّافات منشؤها غربي، وبفعل المقاطعة الغربية، أصبحت عملية الصيانة غير ذات جدوى، لذلك قمنا بالتعاقد مع الجانب الإيراني لتوريد صرافات آلية وستصل قريباً.

أما مشكلة النقل المستعصية والمذلة والمكلفة، تم الوعد من الجهات المعنية، بدراسة عدد الموظفين الذين يحتاجون يومياً ذهاباً وإيابا إلى قراهم، بتشغيل عدد من الباصات حسب العدد لكل موظفي الدولة، من طرطوس إلى المناطق التابعة للمحافظة.

تحدثت مداخلة «قضايا الدولة» بأن مهامهم الحفاظ على حقوق الدولة، وطالبت بتشميلهم بالضمان الصحي وتثبيت العقود.

التاريخ: 2023/01/19

مؤتمر نقابة عمال الخدمات الصحية في طرطوس... إعادة النظر بعقود شركات الضمان الصحي.

ما يميز القطاع الصحي، كالتربية، انتشاره على كامل المساحة الجغرافية للمحافظة، وبالتالي هناك معضلتان يجري العمل على حلّهما، الأولى مشكلة النقل بين سكن العاملين ومركز العمل، وكثيراً ما يكون هناك تنقل بين قرى متنوعة ومتباعدة بين السكن ومكان العمل، وبحسب ردود الجهات المعنية «في المؤتمر» بأن هذه معضلة يجري حلها عن طريق «توطين» العمل، حيث يتم التعيين في المراكز الصحية من أبناء القرية أو البلدة بالذات، والمعضلة الثانية، تأمين خط مياه «التخديم كان يتم بالصهاريج»، وتأمين خط ساخن من الكهرباء للمشافي البعيدة والباردة مثل «مشفى القدموس»، حيث ذكر مدير المشفى بأنهم يضطرون لتوجيه «الدفاية» الكهربائية على بعض الأجهزة الطبية كي تعمل، والمشكلة في التعامل مع المولدة على «الديزل»، وفي ردود الجهات المعنية في المؤتمر، تمّ الحديث عن هذه المعضلة، وأردف قائلاً: لو حسبنا كلفة المولدة وما تحتاجه يومياً من الوقود والزيوت والصيانة ونقل الوقود إلى هذه المنطقة الجبلية الوعرة والباردة، لكان تأمين خط ساخن أفضل مادياً، وتحدث عن التحرك السريع الذي قاموا به من أجل تأمين هذا الخط، وأردف بأن هذا الخط مكلف جداً ويدرسون بسرعة مَن المؤسسات الأخرى التي يمكن أن يشملها هذا الخط لتخفيف التكلفة .

هل من المعقول أن تكون قيمة الوجبة الغذائية 300 ليرة قيمتها الشرائية أقل من ثمن «نصف بيضة»؟

تطرقت المداخلات، إلى مواضيع عامة كبقية النقابات الأخرى ك«الهم المعيشي ـ اللباس ـ سقف الحوافز وطبيعة العمل ـ النقل ـ تعديل الشهادات ـ وتعديل الأنظمة الداخلية وزيادة الكادر ـ تثبيت العقود السنوية وخاصة منهم من تجاوز عشر سنوات ـ تعديل المادة 13 من قانون العاملين بالدولة... إلخ»، ومواضيع تخص القطاع الصحي، كعمال «الأشعة والمخابر» وما يتعرضون لمخاطر في حياتهم، وإذا لم يتم تشميلهم بالأعمال الخطرة، لن يبقى أحد في هذا الاختصاص، وشكت بعض المداخلات من التعامل مع شركات الضمان الصحي والخلل الناشئ في العقد وطالبوا بإعادة النظر في هذه العقود وهذه الشركات، وفي مجرى الردود «في المؤتمر»، بأن العقد مع هذه الشركات هو متوسط وليس ذهبياً، وهناك شركة «سمسرة» وسيطة بين هذه الشركات والقطاع الصحي، وهذه مهمتها الربط الإلكتروني بين الشركة والعمال المشمولين بالخدمات، لكن المعضلة التي تترك الكثير من التساؤلات، بأن المعهد الصحي يخرج سنوياً مئات الكوادر، ويخرج سنوياً عدد كبير من المشافي والمراكز الصحية، وأهم سبب التقاعد، وخريجي المعاهد الصحية عاطلون عن العمل، والمشافي والمراكز بحاجة إليهم، لماذا لا يتم إجراء مسابقات لسد هذا النقص، وخاصة الحاجة تكون للعمل الصحي وليس الإداري، حيث ذكر مدير «مشفى الدريكيش» بأن المشفى ملاكه «100» وظيفة طبية وصحية، واثنان فقط من الجامعيين الإداريين.

طالبت بعض المداخلات بأن تكون إجازة الأمومة أربعة أشهر وتشمل كل الأمهات وكل حالات الولادة «أي الولد الرابع».

وتحدث آخر، عن التريث في الوزارة حول تصنيف الأعمال المجهدة والخطرة، والتأخير بذلك، سوف لن يبقى لدينا مخبري أو كادر أشعة واحد، وطالب بتعديل الملاك العددي بالرغم من أنه قرار مركزي، وحذر من الخلل الذي يصيب عمل المشافي حيث الأعداد الخارجة من الوظيفة، تفوق الأعداد الداخلة، وما يدفع لشركات الضمان يفوق الـ 5 مليارات، وهذا الرقم المدفوع لا ينعكس بنفس القيمة على الموظفين.

ما هو موقف إيران من التسوية السورية- التركية؟

بمجرد أنْ تمّ الإعلان عن اللقاء الثلاثي لوزراء دفاع سورية وتركيا وروسيا في موسكو يوم 28 كانون الأول الماضي، أي قبل أقل من شهر، بدأ إغراق وسائل الإعلام بكمٍّ هائل من التحليلات والتوقعات.

■ المحرر السياسي

أحد الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في سياق الحديث عن تسوية سورية- تركية، هي الموقف الإيراني من هذه التسوية. على العموم، يتجه الإعلام الغربي، وكذا الإعلام العربي الخاضع للسيطرة الغربية أو الدائر في فلكها، إلى تقديم المقولة التالية: «جرى استغفال إيران واستبعادها من عملية التسوية، وهي منزعجةٌ وربما ستعمل على عرقلتها، ما لم تضمن لنفسها مكاناً أساسياً فيها، وما لم تضمن طبيعة النتائج المتوخاة».

وإلى أيّ شيءٍ يستند أصحاب هذه المقولة؟ يستندون إلى أنّ اللقاء الثلاثي قد جرى في موسكو، ولم يحضره وزير الدفاع الإيراني. وإلى «تسريبات» منسوبة لمصادر مجهولة دائماً، وخاصة ذلك النوع من المصادر الذي يستخدمه صحفيون معروفون من النمط الأصفر.

ما يثير الاستغراب حقاً، بل وربما يثير الدهشة، هو مدى استخفاف هؤلاء بعقول الناس، ومدى اعتمادهم أسلوب الكذب الفاحش العلني، ليس عبر اختراع الأكاذيب فقط، بل وأيضاً عبر محاولة تجاهل الوقائع المعلنة والمعروفة.

وقائع

ينسب البعض فكرة التسوية السورية- التركية إلى قمة طهران لثلاثي أستانا التي عُقدت يوم 19 تموز الماضي. وهذا صحيح من حيث المبدأ، ولكنه ليس دقيقاً، إذ إنّ الفكرة أقدم من هذه القمة بسنوات، على الأقل على اللسان الرسمي الروسي. ولكن أيضاً ينبغي التذكير بما يلي:

أولاً: وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، وخلال زيارة له إلى دمشق قبل قمة طهران بحوالي الأسبوعين، مطلع تموز، وفي إطار التحضير للقمة، صرّح بالتالي: «إنّ إيران تتفهم المخاوف التركية، ولكنها تعارض أي عمل عسكري في سورية»، وأضاف: «نحاول حلّ سوء الفهم بين سورية وتركيا عبر الطرق الدبلوماسية والحوار». وكان المحرر السياسي لقاسيون قد توقف عند هذا التصريح في حينه، وتوقع أنّ السير في عملية التسوية السورية التركية قد بات أمراً متوافقاً عليه بين ثلاثي أستانا، وأن الخطوات العملية لن تتأخر حتى تظهر على مسرح الوقائع... وهو ما جرى فعلاً.

ثانياً: يوم 13 من الجاري، وخلال زيارته للبنان، صرح عبد اللهيان بالتالي: «نحن سعداء بالحوار الجاري بين سورية وتركيا، ونعتقد أنه سينعكس إيجاباً على البلدين».

ثالثاً: يوم 14 من الجاري، خلال مؤتمره الصحفي المشترك مع وزير الخارجية السوري في دمشق، أعرب عبد اللهيان عن «سعادة إيران بنجاح اتصالاتها بسورية وتركيا في ترجيح الحوار بين البلدين»، وهو تصريحٌ واضح الدلالة؛ إذ لا يقول فقط بتأييد هذا المسار، بل بأنّ إيران جزء أساسي مؤسس فيه. وهو بهذا المعنى استمرار لتصريحه في تموز حول «حل سوء الفهم» الذي أشرنا إليه أعلاه.

رابعاً: يوم 17 من الجاري، وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي، صرّح بأنّ «إيران ممتنة لوصول العلاقات التركية السورية إلى التقارب».

رغم كل هذه التصريحات، إلا أنّ الإعلام الغربي «وضمناً ما يتبع له من إعلام عربي»، مصرٌ على تكرار الموشح نفسه، حول «انزعاج» إيران من التسوية، وحول «استبعاد» إيران منها... وإذا كان أصحاب الفرضية التي تقول بأنّ إيران هي جزء أساسي من التحضير لهذه التسوية، بل ومن السير فيها خطوة وراء خطوة، بما في ذلك بالمساعدة بتبريد الرؤوس الحامية للمتشددين الذين يبذلون قصارى جهدهم لعرقلة التسوية، إذا كان أصحاب هذه الفرضية لديهم ما يستندون إليه، على الأقل من التصريحات العلنية، ومن الدلائل المنطقية لتوقيتات هذه التصريحات، فإنّ القائلين بأنّ إيران منزعجة من التسوية ليست لديهم أية أدلة من أي نوع، سوى الاستناد إلى مقولات محددة كررها الإعلام الغربي، حتى بدت كأنها حقائق أو مسلمات.

ولكن، فلندع جانباً الآراء القطعية المتطرفة بأي من الاتجاهين، فاعتقادنا أنها جميعها خاطئة. ولا شك أنّ لكل من إيران، وتركيا، وروسيا، نظرتها الخاصة وفهمها الخاص لمصالحها، والتي تتقاطع أو لا تتقاطع مع الآخرين.

الوصول إلى حل عن غير الطريق الغربي الذي يقدّم التطبيع مع «إسرائيل» بوصفه «مخرجاً» يعني أنّ حصة الكيان ستتناهى للصفر

الواضح في مسألة التسوية السورية التركية، وليس استناداً إلى التصريحات فقط، أنّ هنالك مصلحة مشتركة كبرى بين الأطراف الثلاثة، حتى وإنْ وجدت اختلافات جزئية هنا أو هناك؛ المصلحة المشتركة الكبرى تتمثل بالنقاط الأساسية التالية:

التسوية السورية التركية، وسيلة لشل العقوبات الأمريكية والغربية، ولشل الحصار الغربي. وهذا سينعكس إيجاباً على سورية نفسها والشعب السوري، ولكن أيضاً على كل من إيران وتركيا وروسيا، عبر وضع الأساس المادي لاكتمال الوصل القاري للحزام والطريق وللأوراسي...

التسوية السورية التركية، تعني إضعاف الوزن الأمريكي في سورية، وفي المنطقة عموماً «وهذا ما باتت تعترف به مراكز الأبحاث الأمريكية علناً»، وتعني وضع لبنة أولى أساسية في طرد الأمريكي خارج المنطقة، والتخلص من ابتزازه وتخريبه واستنزافه. وهذا يصب في مصلحة كل هذه الأطراف، بل ويصب أيضاً في مصلحة دول عربية أساسية، تفهم ذلك وتتعامل معه بإيجابية، وإنْ دون إعلانات صريحة.

التسوية السورية التركية، وإذ ستنهي مع الوقت، ومع سير الحل السياسي بالتوازي معها، حالة تقسيم الأمر الواقع، ستقلص من قدرة الكيان الصهيوني على الاعتداء على سورية بشكل كبير... وربما أكثر أهمية من ذلك، أنّ الوصول إلى حل الأزمة في سورية بالاستناد إلى تسوية مع تركيا، أي عن غير الطريق الغربي الذي يقدّم التطبيع مع «إسرائيل» بوصفه «المخرج الوحيد»، وهو في الحقيقة ليس مخرجاً إطلاقاً، بل مدخلاً نحو جحيم أطول وأكبر... نقول: إنّ الوصول إلى تسوية دون التطبيع مع الكيان، يعني أنّ حصة الكيان من الحل ستكون أقرب إلى الصفر، وأنّ الوزن الافتراضي الذي يحوزه الكيان اليوم عبر اعتداءاته المتكررة سيتمخض عن لا شيء، وسيعيد ذلك هذه «الدولة» الإقليمية، إلى وزنٍ أصغر بكثير من الفقاعة التي هي عليها الآن، وخاصة مما بعد اتفاقات أبراهام... وإذا تركنا جانباً كل الجوانب الأيديولوجية والفكرية، فإنّ التنافس الإقليمي سواء من وجهة النظر الإيرانية أو التركية أو المصرية أو السعودية، يرى في تنفيس فقاعة الكيان أمراً مفيداً كل الإفادة وضرورياً كل الضرورة...

لماذا؟

فلنحاول الإجابة إذاً عن السؤال التالي: «لماذا يصر الإعلام على القول: إنّ إيران منزعجة؟» ربما الأمر متعلق بأحد العوامل التالية أو باجتماعها:

أولاً: الإيحاء المستمر برفض إيران للتسوية مع تركيا، يمنح المتشددين ضمن النظام على وجه الخصوص هوامش للعب أمام القاعدة الجماهيرية اللصيقة؛ فإذا كان من المفهوم أنّ هذه القاعدة ليست طربة للتقارب مع تركيا، إلا أنها تأمل من خلاله بتحسن الأوضاع المزرية وبانتهاء الكارثة. ولكن إذا جرى تقديم إيحاءات بأنّ إيران ضدها، فربما يشجع ذلك أجزاءً من هذه القاعدة على رفض التسوية، لكي يتم استخدام رفضهم في التوازنات الداخلية، وكذلك في ممانعة جهود الدفع باتجاه التسوية التي تبذلها أستانا.

ثانياً: هذه قطعاً ليست المحاولة الأولى للقول: إنّ روسيا وتركيا في جانب وإيران في جانب آخر مناقض ضمن ثلاثي أستانا. وذلك رغم أنّ الوقائع أثبتت كل مرة أنّ الأمر ليس كذلك، وأنه هنالك ولا شك اختلافات، ولكن هنالك أيضاً تفاهمات، وأهم من ذلك هنالك القدرة على الوصول إلى تفاهمات ورفع مستواها بشكل مستمر «والفضل الأساسي في ذلك ربما يعود لحماقة الأمريكي وعنجهيته، وعمق أزمته التي لا تسمح له بتقديم شيء لأحد». تصوير الأمر على أنّ أستانا نفسها منقسمة بين معسكرين، لا شك مفيدٌ بالنسبة للغرب. ولكن ربما هنالك ما هو أبعد من ذلك، وهو حلمٌ صهيوني على وجه الخصوص، بأن يتم بطريقة ما تحويل سكة التقارب السوري التركي، بحيث تتحول إلى مشروع يرعاه الغرب، وبطبيعة الحال سيكون مشروعاً ذا اتجاه مختلف تماماً في تلك الحالة. الأكيد: أنّ أحلام الصهيوني ستضيق مع الوقت، وربما لن تتجاوز بعد زمن جداره العنصري...

هذه الأسباب التي أوردناها، قد لا تكون وافية لفهم المسألة، ولكنها فيما نعتقد جزء مهم في فهمها...

أمريكا صديقة وعدوة... والحل السوري!

ربما لم تمرّ فترة ضمن التاريخ المعاصر، كان فيها قول كيسنجر الشهير، أكثر صحةً، مما هو الأمر في أيامنا هذه؛ نقصد قوله: «أنْ تكون عدواً لأمريكا فذلك قد يكون أمراً خطراً. أما أنْ تكون صديقاً له، فذلك أمرٌ قاتل»!

■ مهند دليقان

ولندع جانباً البعد «الأدبي» للمقولة، ولننظر في النموذجين الواضحين، أو الخيارين الواضحين، اللذين تقدمهما أمريكا لكل دول العالم، بل وحتى لكل القوى السياسية حول العالم؛ صديق أو عدو، ولننظر في معنى أن تكون صديقاً، وفي معنى أن تكون عدواً.

أصدقاء أمريكا

إذا أرادت دولة من الدول أن تكون صديقة لأمريكا، فهذا يعني أنّ هنالك مجموعة من الشروط التي عليها تحقيقها لكي «ترتقي» إلى المستوى المطلوب أمريكياً. وهذه الشروط تختلف بطبيعة الحال وفقاً لوزن الدولة المعنية وتموضعها الجغرافي وثرواتها وإلخ.

ولكن على العموم، فإنّ الدولة لتكون صديقة لأمريكا، فهذا يعني أنّ عليها أن تتخذ المواقف السياسية ذاتها من كل المسائل الكبرى في العالم. سواء كان الأمر متعلقاً بصراع سياسي أو عسكري أو اقتصادي جارٍ، أو حتى إذا ما تعلق الأمر بمجموعة من «الأفكار» و«القيم»، التي ينبغي لأصدقاء أمريكا أن يمتثلوا لها.

بالملموس أكثر، أنْ تكون صديقاً لأمريكا، فذلك يعني أنّ اقتصادك ينبغي أن يكون مدولراً، وينبغي أن تعمل مؤسسات دولتك بوصفها فرعاً من المؤسسات الدولية، بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الامتثال للقوانين والشروط الموضوعة. يشمل ذلك وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، حول رفع الدعم عن المواد الأساسية، وتخفيض أجور العمال، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، وفي كثير من الأحيان رفع سن التقاعد، وطبعاً، الاحتفاظ بالدولار على وجه الخصوص بوصفه العملة «الصعبة» التي يتحدد سعر صرف عملتك على أساس المقدار الذي تمتلكه منه، وإعطاء الحرية الكاملة لرؤوس الأموال الخارجية وللأموال الساخنة خصوصاً، للدخول والخروج متى شاءت، بل والسماح لها بتعديات إضافية على حقوق العمال، حيث يتحول اعتداء الدولة نفسها على حقوق عمالها إلى عتبة من الضروري تحقيقها ليس لمنع تجاوزها، بل لتسهيل تجاوزها من قبل الشركات الخاصة. هذه الشروط بمجموعها، هي شروط تفجير داخلي حتمي، وإنْ بعد حين؛ وهي بالجوهر شروط لعملية نهب منظمة وطويلة الأمد لثروات البلاد ولإنتاجها ولعقولها وحتى لثقافتها.

أي أنّ صداقة أمريكا، تعني بالملموس أن تكون تابعاً مُستعمَراً ومنهوباً ومهدداً دائماً بالانفجار من الداخل... ماذا عن عداوتها؟

أعداء أمريكا

الأوصاف التي من نمط الأنظمة «الديكتاتورية» و«الشمولية» وإلخ، ليست سوى شمّاعة يجري تبرير العداوة بها أمام الإعلام؛ فروسيا نفسها التي تمثل اليوم محور الشر، كانت صديقة لأمريكا في التسعينات، حين كانت محكومة من المافيات، وكان القتل فيها يجري في الشوارع على أساس يومي. دول الخليج العربي وخاصة السعودية، كانت لفترة طويلة صديقة لأمريكا بغض النظر عن أنّ ليس فيها دستوراً من الأساس، وأنها مملكة، وليس فيها بالمعنى القانوني أي مكان للحديث عن الديمقراطية، على الأقل بمعناها الغربي. رغم ذلك، فإنّها كانت أحد أصدقاء أمريكا عبر عقود طويلة، ابتداءً من لقاء الجزر المالحة عقبَ الحرب العالمية الثانية.

أية محاولة للبحث عن حلٍ باشتراك الأمريكان أو برضاهم تكاد تكون ضرباً من الحماقة الأمريكان لا يريدون حلاً وسيعملون جهدهم لمنع أي حل

هذه الدولة نفسها، والتي لم يتغير فيها شيء جذري بما يخص الحريات السياسية، ولكن بدأ تموضعها الدولي بالتغيّر، وتحولت في يوم وليلة إلى رمزٍ من رموز الديكتاتورية. كذلك الأمر مع إيران؛ فأيام الشاهنشاهية، المتحالفة مع الغرب ومع «إسرائيل»، كانت العلاقات مع أمريكا من أحسن ما يكون، رغم أنّ الشاه كان رمزاً مطلقاً نظرياً وعملياً لدكتاتورية متوحشة... تغيّر تموضع إيران بعد ثورة 79 وبالتالي تغير موقعها بالنسبة لأمريكا. يمكن أن نسرد عشرات الأمثلة الأخرى، ولكن نكتفي بما أوردناه إضافة إلى إشارة عابرة إلى أمريكا اللاتينية، التي تقدم النموذج الأكثر وضوحاً عن وقاحة الأمريكان في تنظيم الانقلابات العسكرية ضد رؤساء منتخبين، انتخابات يقوم بها جنرالات مدعومون أمريكياً، سرعان ما يُغرقون بلادهم بالدماء، ويملؤون سجونها حتى نهايتها بالمعتقلين السياسيين... وهذا تكرر في أكثر من 10 دول في أمريكا اللاتينية خلال السبعين عاماً الماضية.

ماذا تدفع في الصداقة وفي العداوة؟

في حال كنت صديقاً فعليك أن تمتثل للنموذج الاقتصادي الاجتماعي والثقافي الذي تفرضه الولايات المتحدة، وعليك أن تمتثل سياسياً للإرادة الدولية لأمريكا «المثال الأوروبي اليوم أكثر من واضح: فهذه الدول العريقة التي بدت مستقلة وحاولت تمثيل الاستقلال، ظهر أنها في حقيقة الأمر ما تزال مستعمرة ابتداءً من بريتين وودز 1944 ومن مشروع مارشال، واللذَين أحكما السيطرة الكاملة للنخبة الأمريكية، الأنغلوساكسونية خاصة على أوروبا الغربية، وحولتها إلى مجرد تابعٍ وساحة خلفية لها... هذا واضح الآن من السياسات التي يتخذها القادة الأوربيون والتي تصب كلها ضد مصالح دولهم وشعوبهم، وفي مصلحة النخبة الأمريكية».

في حال كنت عدواً، فإنّ أمريكا ستفرض عليك عقوبات وحصاراً اقتصادياً، وربما حرباً إنْ توافرت الظروف لذلك... وما الهدف؟ أن تصبح صديقاً لها؛ أي أنْ تمتثل للشروط التي ستقودك نحو الدمار والخراب والتفجيرات الداخلية.

على هذا الأساس فإنّ أحد أهم الثوريين السوريين في القرن العشرين، كان محقاً تماماً حين قال: إنّ «إغضاب المستعمر هو دائماً أقل كلفة من إرضائه».

وإذا كان هذا صحيحاً على العموم، فإنّه أكثر صحة اليوم في ظرف الأزمة العميقة للولايات المتحدة، ولدولارها المتضخم آلاف المرات عن الحجم الذي يتطلبه السوق، وعن حجم إسهام الولايات المتحدة في إنتاج الثروة العالمية. ولذا فإنّ الولايات المتحدة ليس لديها ما تقدمه إطلاقاً، لأي صديق أو عدو، سوى مزيد من النهب والخراب.

الجديد بالمعنى التاريخي، مقارنة ربما بالخمسين عاماً الماضية، أنّ إغضاب المستعمر في ظل التوازن الدولي الجديد، ليس فقط أقل كلفة من إرضائه، بل هو وسيلة للوصول إلى وضعٍ رابحٍ بالمحصلة. وضعٍ يتم التخلص فيه بشكل فعلي ليس من الترهيب العسكري والسياسي والأمريكي، بل وأيضاً من الترهيب الاقتصادي؛ اليوم يمكن للشعوب والدول التي تمتلك إرادة وطنية مستقلة أنْ تخرج من عباءة الأمريكان واستعمارها الجديد، ويمكنها أن تمارس دوراً فاعلاً في خلق العالم الجديد القائم على التبادل المتكافئ.

بما يخصنا في سورية، فإنّ هذا يعني بالملموس، أنّ أية محاولة للبحث عن حل باشتراك الأمريكان أو برضاهم، تكاد تكونُ ضرباً من الحماقة؛ الأمريكان لا يريدون حلاً، وسيعملون جهدهم لمنع أي حل في سورية، ولن ينجو من يستند إليهم ومن يثق بهم، فمن يثق بهم على الخصوص سيجعل من نفسه موضوعاً لمقولة كيسنجر التي بدأنا كلامنا بها...

متى يكتمل استيعاب صدمة التسوية السورية- التركية؟

شكّل لقاء موسكو لوزراء دفاع سورية وتركيا وروسيا، صدمةً لأوساط واسعة، محلية وإقليمية ودولية. ولا تزال آثار هذه الصدمة مستمرةً حتى الآن.

■ المحرر السياسي

البعض ما يزال مصراً على رفض تصديق ما يجري، وعلى تعليق آمال وأوهام على أنّ التسوية السورية- التركية لنْ تمضي أبعد مما مضت حتى الآن، أو أنها حتى وإنْ كانت ستسير قدماً، فإنّ ذلك لن يكون في القريب العاجل، بل ربما سيحتاج سنوات عديدة قادمة.

وبطبيعة الحال، فإنّ المتشددين من كل الأطراف، والمتضررين من هذا الاتجاه الذي سيقود نحو بدء تنفيذ 2254، يحاولون تعزيز هذه الأوهام عبر جملة من «التحليلات» التي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

● ما جرى هو مجرد ألعاب ابتزازية وانتخابية، سواء من الجهة التركية أو من السورية.

● لن يُكتب لأيّ مشروع النجاح ما دام الأمريكي غير موافقٍ عليه.

● التعقيدات الواقعية أمام سير التسوية حتى نهاياتها هي تعقيدات ليست صعبة الحل فحسب، بل هي مستحيلة الحل، سواء في الشمال الشرقي أو في الشمال الغربي.

الأمريكي يتنشط باتجاه التخريب

رغم المحاولات المستميتة للتمسك بحبال الهواء، وبالأوهام «المريحة» «هي أوهام مريحة فقط لأولئك الذين يناسبهم استمرار الاستنزاف واستمرار الأزمة واستمرار الارتزاق عبرها»، رغم ذلك كلّه، إلا أنّ قدراً ما من استيعاب الوقائع المستجدة قد بدأ بالتسرب إلى عقول الغربيين، ومعهم أتباعهم من المتشددين من كل الأطراف. وعلى أساس هذا القدر من الاستيعاب، انطلقت حركة نشطةٌ بقيادة أمريكية، تشبه تلك التي شهدناها عقب قمة طهران.

بين ملامح هذه الحركة، يمكن أنْ نميّز الاتجاهات التالية:

● التصريحات الرسمية الأمريكية الرافضة لما أسمته «تطبيع العلاقات مع النظام».

● التصريحات الأوروبية التي جاءت صدىً للأولى، ومتأخرة عنها بعض الشيء، والتي أكدت على ما أسمته اللاءات الثلاث: «لا للتطبيع، لا لرفع العقوبات، لا لإعادة الإعمار».

● قانون الكبتاغون، وما يفتحه من إمكانيات لمزيد من الحصار والابتزاز، ليس اتجاه سورية فقط، بل واتجاه دول الجوار القريب والبعيد.

● محاولة تنشيط المجموعة المصغرة الغربية، عبر دعوتها للاجتماع في جنيف خلال الأيام القليلة القادمة.

● سيلٌ من المقالات والدراسات الغربية المصدر، وخاصة الأمريكية، والتي تسعى لتسليح رافضي التسوية بالأفكار اللازمة للعمل ضدها. وبين تلك الأفكار، وربما على رأسها، فكرة توحيد المعارضة في الشمال الشرقي والشمال الغربي بدعم أمريكي، ليتحول الشمال السوري بأسره إلى منطقة عازلة بوجه أية تسوية سورية- تركية، وبوجه عملية استعادة وحدة سورية الجغرافية والسياسية.

● في السياق الإعلامي نفسه، تجري محاولة اختلاق أزمة حول فكرة وجود أربعة أطراف في أستانا بدلاً عن ثلاثة. والحقيقة أنّه من الصحيح أنّ ضامني أستانا هم ثلاثة، ولكن مسار أستانا هو مسار رباعي منذ اللحظة الأولى؛ فالسوريون- وإنْ ليس بالتمثيل الكامل المطلوب- موجودون فيه منذ الاجتماع الأول للمسار...

● بالتوازي، هنالك عملٌ نشطٌ تقوم به أوساط ضمن «المعارضة»، تدعو لـ«الاستقلال» عن تركيا، سياسياً ومكانياً؛ أي نحو انتقال أجسام المعارضة الموجودة في تركيا «وأساساً الائتلاف»، ليس نحو استقلال حقيقي، بل في الحقيقة نحو التبعية المباشرة لأوروبا والولايات المتحدة والمجموعة المصغرة، وباتجاه الانفصال الكامل عن مسار أستانا. وفي هذا السياق، يجري استغلال التخوفات الطبيعية للناس في الشمال الغربي خاصة، وتضخيمها بشكل مقصود، للاستثمار بها ضد التسوية.

● وأيضاً، هنالك عملٌ يجري ضمن أوساط ما يسمى مؤسسات المعارضة، للإيحاء بأنها لا تزال فعالة، وخاصة تلك المرتبطة شكلياً بمسار جنيف «خاصة هيئة التفاوض»، لاستخدامها في إطار العمل ضد أستانا... وتلتحق بهذه المحاكاة بضعة أجسام كان دورها التاريخي المستمر هو الالتحاق تحديداً بذلك الصنف من المعارضة المقاد غربياً، والمتقاطع في نهاية المطاف مع المتشددين في النظام الرافضين للحل السياسي وللتغيير.

لن يكتمل استيعاب المتشددين للصدمة ولجوهر التغيرات الجارية قبل أن يدركوا أنّ ثلاثي أستانا قد حزم أمره نهائياً باتجاه المضي نحو تطبيق كامل للقرار 2254

التسوية ماضية قدماً

● مشكلة الأمريكان ومعهم «الإسرائيلي»، هي أنّ كلّ هذه الاتجاهات التخريبية، تفتقر ليس فقط إلى الإبداع، ولكن تفتقر حتى إلى أساس واقعي يسمح لها بالتحول إلى وقائع مؤثرة؛ فمثلاً: إذا كان الحديث عن التسوية السورية التركية، تعترضه عقبات عديدة، وليست أية منها سهلة الحل، فإنّها في المحصلة قابلة للحل ضمن إطار أستانا، كما بينت التجارب العديدة السابقة. بالمقابل، فإنّ ما يجري طرحه بخصوص توحيد الشمال الشرقي والشمال الغربي، يكاد يكون ضرباً من الجنون؛ فعن أية وحدة يجري الحديث؟ وحدة قسد مع النصرة مثلاً؟ أم وحدة قسد مع «الجيش الوطني» الذي- دع جانباً رأي قسد فيه- تسيطر عليه تركيا، ولن تسمح له بالعمل ضدها بطبيعة الحال؟

وأما عن محاولة خلق مركز جديد للمعارضة، أو محاولة إحياء أشكال من المعارضة التي تنام على يد الأمريكان، فهذا ممكن بطبيعة الحال؛ يمكن للأمريكان أن يخلقوا ما يشاؤون ويجمعوا ما يشاؤون من أشكال المعارضة، التي لن تختلف عن حال وشكل ذلك الصنف من المعارضة الإيرانية، الذي ما يزال خارج إيران منذ عقود، وأغلب الظن أنه سيبقى خارجها لعقود أخرى. أما أنْ يكون للمعارضة التابعة لأمريكا وزنٌ في أية عملية سورية مستقبلية، فذلك أمرٌ آخر...

لن يكتمل استيعاب المتشددين للصدمة، ولجوهر التغيرات الجارية، قبل أن يدركوا أنّ ثلاثي أستانا قد حزم أمره نهائياً باتجاه المضي نحو تطبيق كامل للقرار 2254، عبر توافقٍ ضمني بين أطرافه، وعبر توافقات السوريين فيما بينهم، وعبر التفاهم مع كل من الصين ودول عربية أساسية، يكفل التفاهم بينها جميعاً حل الأزمة دون اشتراك الأمريكان، ورغماً عنهم إنْ دعت الحاجة لذلك...

لا شك أنّ الصعوبات لن تكون هيّنة إطلاقاً، ولا شك أن هنالك ما لا يجوز الاستهانة به من تعقيدات، ولكنها صعوبات وتعقيدات قابلة للحل ضمن التوافقات والتفاهمات، التي أشرنا إليها آنفاً، وربما في آجالٍ غير بعيدة...

الحكومة عام 2022.. «الحكي ببلاش»!

قال رئيس مجلس الوزراء في العرض الحكومي عن عام 2022 الذي قدمه أمام أعضاء مجلس الشعب بتاريخ 2023/1/15 إن: «الحكومة رغم الظروف الصعبة قامت طيلة العام المنصرم بعمل دؤوب استطاعت خلاله معالجة الكثير من الإشكاليات وتحقيق الكثير من النتائج الواضحة على المستويين الاقتصادي والخدمي، بما يلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين في مختلف المجالات والقطاعات، وبما يضمن تأمين الأولويات من دواء وغذاء ومشتقات نفطية ومدخلات إنتاج».

■ عاصي اسماعيل

وقد أسهب رئيس الحكومة في عرض الكثير من المعطيات والأرقام، والتي سنقف عند بعضها، بما يخص بعض القطاعات على أنها إنجازات تسجل للحكومة!

فهل تمت تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين في مختلف المجالات والقطاعات فعلاً بحسب العرض الحكومي، أم أن العكس هو ما جرى خلال العام الماضي؟!

أين هي الأولويات وما هي مآلاتها؟!

استشهد رئيس الحكومة بضمان تأمين الأولويات «من دواء وغذاء ومشتقات نفطية ومدخلات إنتاج»، وهذه الأولويات تحديداً هي التي زادت معاناة المواطنين معها، وارتفعت معدلات الاستغلال فيها!

فأزمة الدواء استمرت، مع تسجيل الارتفاع السعري عليها رسمياً لأكثر من مرة خلال العام الماضي، بل وتفاقمت نهاية العام بشكل كبير، وصولاً إلى فقدان الكثير من الأدوية، مع ما يعنيه ذلك من زيادة معدلات الاستغلال التي يدفع المريض ضريبتها، على حساب ضروراته وصحته وما تبقى من حياته!

أما الغذاء فقد كانت كارثته أشد قسوة على المواطنين، فقد ارتفعت أسعار المواد والسلع الغذائية بشكل كبير خلال العام الماضي، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية المسعرة مركزياً «سكر- رز- بن- شاي- زيت نباتي- سمن- طون- سردين....»، مع استمرار سياسات تخفيض الدعم على المواد الغذائية المدعومة، سواء من خلال الرفع السعري أو من خلال تخفيض مدة الاستلام، ومن خلال سحب الدعم عن شرائح جديدة، أي تقليص أعداد مستحقي الدعم، وصولاً إلى زيادة أعداد المفقرين والمعوزين غذائياً لدرجة الجوع!

لنصل إلى المشتقات النفطية «بنزين- مازوت- غاز» التي زادت أزمتها وتفاقمت ندرتها بشكل غير مسبوق خلال العام الماضي، برغم ما طرأ عليها من ارتفاعات سعرية رسمية بذريعة تأمينها «للمدعوم منها وغير المدعوم»، مع استمرار توفرها عبر السوق السوداء للمضطرين بالكميات الكافية، وبأسعارها الاحتكارية المرتفعة!

ولا ندري كيف استشهد رئيس الحكومة بتأمين مدخلات الإنتاج في ظل استمرار وتفاقم أزمة المشتقات النفطية خلال العام الماضي والتي تعتبر من أهم هذه المدخلات، وصولاً إلى توقف الكثير من القطاعات، جزءاً أو كلاً، بسببها، وما تفرضه ضرورات اللجوء إلى السوق السوداء لاستمرار العملية الإنتاجية على مستوى أسعار السلع والمواد المنتجة بالمحصلة!

مزيد من التراجع لمصلحة الناهبين

فما جرى خلال العام الماضي هو مزيد من التراجع على كافة المستويات «الإنتاجية والخدمية والمعيشية»، والوضع كان من سيئ إلى أسوأ بالنسبة للغالبية من السوريين!

فلا كهرباء ولا مازوت ولا بنزين ولا غاز ولا نقل ولا مواصلات ولا دواء، والأسعار منفلتة وبارتفاع مستمر، والمواطن المفقر كان ضحية لجملة السياسات الحكومية التي زادت الضغوط عليه، عبر آليات وإجراءات تخفيض الدعم، وبسبب الارتفاعات السعرية الجنونية على السلع والخدمات، ومن خلال تكريس تحييد دور الدولة وإبعادها عن مهامها، وخاصة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، تماشياً مع السياسات الليبرالية الظالمة والمجحفة، وبما يضمن مصالح كبار أصحاب الأرباح المستفيدين منها فقط لا غير «قوى النهب والاستغلال والفساد والنفوذ وتجار الأزمة وأمراء الحرب» الذين زاد تحكمهم بالاقتصاد الوطني، وربما هذا هو ما قصده رئيس الحكومة بقوله: «تحقيق الكثير من النتائج الواضحة على المستويين الاقتصادي والخدمي»!

فكل النتائج الواضحة من السياسات الحكومية كانت تصب بخانة شريحة كبار الناهبين من أصحاب الأرباح، على حساب الإنتاج «الصناعي والزراعي»، وعلى حساب عموم المستهلكين والغالبية المفقرة، وعلى حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية!

الطاقة الكهربائية.. مصاريف كبيرة وإنتاج متراجع!

استعرض رئيس الحكومة الكثير من المعطيات والأرقام عن عام 2022 بما يخص قطاع الطاقة الكهربائية.

وفي تكثيف للتكاليف المصروفة التي تم ذكرها في العرض الحكومي، فهناك 852 مليون يورو، بالإضافة إلى 211 مليار ليرة سورية، كان من المفترض أن تزيد معها معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية!

لكن بمقابل هذه الأرقام كتكاليف تم صرفها خلال عام 2022 على قطاع الطاقة الكهربائية فقد تراجع إنتاج محطات التوليد من 2400 ميغا تقريباً في بداية العام الماضي، وصولاً إلى 1700 ميغا في نهايته، طبعاً مع استمرار ذريعة المشتقات النفطية وتوريداتها!

اما الأدهى فهو ما تم عرضه من أرقام بما يخص زيادة إنتاج الغاز خلال عام 2022، والتي بلغت كمجموع 1,200 ألف م3 يومياً، وبمجموع تكاليف قدرها 13,5 مليون دولار بالإضافة إلى 2,5 مليار ليرة سورية، في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة بالتذرع بنقص توريدات الغاز إلى محطات التوليد!

فأين ذهبت التكاليف المصروفة أعلاه، وهذا الكم من الإنتاج الغازي الجديد، طالما لم نلمس أي تحسن على مستوى التوليد الكهربائي، بل تم تسجيل مزيد من التراجع فيه؟!

ما جرى خلال العام الماضي هو مزيد من التراجع على كافة المستويات «الإنتاجية والخدمية والمعيشية» والوضع كان من سيئ إلى أسوأ بالنسبة للغالبية من السوريين!

مكافحة الفساد الخجولة!

بحسب رئيس الحكومة: «بلغ عدد القضايا المنجزة لدى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش /3,385/ قضية، فيما تم تحصيل ما يزيد على /60/ مليار ل.س نتيجة متابعة الهيئة للقضايا التفتيشية في العام الماضي. فيما تجاوزت قيمة المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية /100/ مليار ل.س، استرد منها ما يزيد على /20/ مليار ل.س، إضافة إلى عشرات آلاف الدولارات بين متابعة وتحصيل».

الأرقام الواردة أعلاه تعتبر خجولة وهزيلة بالمقارنة مع حجم الفساد الكبير المستشري في البلاد!

فماذا تعني عدد القضايا المنجزة من الهيئة المركزية، بالمقارنة مع ما تم تحصيله، 60 مليار ليرة، ربما لا تعود إلى هذه القضايا فقط، بل لقضايا من أعوام سابقة أيضاً، ودون أي ذكر لإجمالي الذمم بالقضايا المنجزة!؟

أما عن المبالغ المستردّة من الجهاز المركزي، 20 مليار ليرة، فهي أقل من قليلة بالمقارنة مع أصل المبالغ المكتشفة، البالغة 100 مليار ليرة، على قلتها أيضاً!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفساد الكبير غالباً ما يستطيع التهرب من استحقاقات الاكتشاف أو الملاحقات، وفي أحسن الأحوال يتم اكتشاف بعض قضايا الفساد الصغير فقط لا غير، أو يتم التضحية بالبعض من صغار الفاسدين للتغطية على الفاسدين الكبار!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة على سبيل المثال إلى ملف حبوب ومطاحن حلب، الذي كان بعهدة الجهاز المركزي للرقابة المالية، والذي أصدر قراراً بالحجز الاحتياطي على عدد من المنشآت والشخصيات، نتيجة مخالفات مكتشفة أدت إلى خسارة مبلغ تجاوز 38 مليار ليرة في فرع السورية للحبوب في حلب.

فالمبلغ في الملف أعلاه هو من ضمن إجمالي المبالغ المكتشفة من قبل الجهاز المركزي خلال العام 2022 والبالغة 100 مليار ليرة، وإذا ما أضفنا المبلغ المسترد خلال العام والبالغ 20 مليار ليرة، فهذا يعني أن كل بقية المبالغ المكتشفة قيد الاسترداد من قبل الجهاز المركزي تبلغ 40 مليار ليرة، أي بحجم ملف حبوب حلب لوحده!

فهل هذه الأرقام الخجولة والهزيلة تعبّر عن حجم الفساد المتغلغل في مفاصل العمل الاقتصادي والخدمي، الكبير قبل الصغير، في البلاد؟!

الكلام بلا جمرك!

شمل العرض الحكومي الكثير من القطاعات أيضاً، والمعطيات الرقمية الواردة بمتنه يغلب عليها طابع الترويج والتسويق للعمل الحكومي!

فالحديث مثلاً عن «المزايا والمحفّزات التي تضمنها قانون الاستثمار»، وبأنها «بدأت تحظى باهتمام وثقة المستثمرين بشكل حقيقي» بحسب رئيس الحكومة، تمثّل الدليل عليها بمنح /41/ إجازة استثمار في عام 2022 في قطاعات حيوية أهمها «أسمدة- أدوية نوعية- طاقات متجددة...». وقد بدأت /8/ مشاريع منها بالإنتاج الفعلي...

فماذا قدمت المشاريع أعلاه كأمثلة على أرض الواقع، باستثناء الاستفادة من المزايا والإعفاءات بحسب قانون الاستثمار ولمصلحة المستثمرين المحظيين؟

فواقع الأسمدة أسوأ، كماً وسعراً ومصدراً ومواصفة وتحكماً، وواقع الأدوية أدهى عموماً، والنوعية منها ليست بأحسن حالاً، أما عن الطاقات المتجددة فلها حديث آخر، سواء من حيث التكلفة والجدوى، أو حيث الطاقة المنتجة منها ومحدودية الاعتماد عليها!

وربما لا داعي لتفنيد بقية ما ورد في العرض الحكومي المستفيض أمام مجلس الشعب!

فالكلام الحكومي بلا جمرك، وهو فضفاض بمدلوله، فارغ بمضمونه، كارثي بنتائجه!

الزراعة... الواقع بوادٍ ونشاط الحكومة الإعلامي بوادٍ آخر

نشرت رئاسة مجلس الوزراء عبر صفحتها الرسمية يوم 14 كانون الثاني الجاري، خبراً عن واقع الزراعة، من خلال ذكر نسبة المساحات المزروعة حتى الآن، وذلك لعدة محاصيل زراعية، منها: القمح والشعير والبقوليات، بالإضافة للمحاصيل الطبية والعطرية...

■ نادين عيد

وجاء في متن الخبر ما يلي: «بلغت المساحة المزروعة بمحصول القمح حتى الآن 1,189,678 هكتاراً، منها 547,765 هكتاراً مروياً و641,913 هكتاراً بعلاً، بينما بلغت المساحة المزروعة بمحصول الشعير حتى الآن 1,146826 هكتاراً في مختلف المحافظات.

مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة، المهندس أحمد حيدر، بين أن كمية البذار الموزعة بلغت حتى الآن 51,249 طناً بذار قمح، و1,862 طناً بذار شعير، لافتاً إلى أنه تمت زراعة 5,979 هكتاراً بالمحاصيل الطبية والعطرية، منها 611 هكتار كمون و426 هكتار يانسون و364 هكتار حبة البركة، و4520 هكتار كزبرة و58 هكتاراً محاصيل مختلفة، مثل: شمرا وزعتر وحلبة ونعنع ووردة دمشقية وغيرها.

وذكر حيدر، أن المساحات المزروعة بمحاصيل البقوليات الغذائية بلغت 86,096 هكتاراً، منها 66,615 هكتار عدس، و5,278 هكتار حمص، و12,925 هكتار فول حب، و1,278 هكتار بازلاء حب.»

ربما يُلاحظ من خلال الحديث عن حجم المساحات المزروعة حتى تاريخ الخبر، حجم الضخ الإعلامي، الذي لا يتعدى كونه دعاية إعلامية اعتدنا عليها، للإثبات أن وزارة الزراعة ماضية- وعلى قدم وساق- في تطوير استراتيجيتها الزراعية، لتحقيق المزيد من النجاحات والتقدم، بما يخص المحاصيل الزراعية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي للمواطن، الذي هو الشغل الشاغل لبال الحكومة ومن وراءها، كما يبدو إعلامياً!

أما خلف الكواليس، فقد واصل القطاع الزراعي الانهيار المتسارع، حتى بات على اعتاب التوقف شبه الكامل، وحتى وصل تعداد المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 12,6 مليون، و14,6 مليون مواطن بحاجة إلى مساعدات إنسانية بحسب تقديرات الأمم المتحدة!

كما بات القاصي والداني على دراية أن تلك التصريحات الحكومية لا ترتقي إلى مستوى التصريحات الجدية، ولا تتعدى كونها تلفيقاً إعلامياً ما زالت الحكومة تتبعه ضمن منهجيّتها، ولكنها ارتقت إلى مرحلة أن التلفيق بات على عينك يا تاجر، ودون أي حرج رسمي...

نماذج التفاؤل الحكومي...

التفاؤل الحكومي بأرقام المساحات المزروعة ليس جديداً، فقد تكررت تلك التفاؤلات مراراً وتكراراً، وواحد من تلك النماذج، ملامح موسم القمح الحالي، والتي تنذر بتكرار عثرات أعوامها السابقة، التي طُبّل وزُمّر لإنتاجها بشكل مهول!

فعلى الرغم من التغني والتفاؤل الحكومي خلال السنوات السابقة، وتحديداً منذ موسم 2021، بوفرة المساحات المزروعة، وما ستنتجه من أطنان تفيض وتزيد عن الحاجة المحلية، ما تزال الأفعال الحكومية تثبت- وكما يبدو واضحاً للعيان- أن الواقع بوادٍ ونشاط الحكومة الإعلامي بوادٍ آخر...

أرقام القمح السابقة

حققت سورية قبل سنوات انفجار الأزمة، اكتفاءً ذاتياً على مستوى إنتاج القمح، بالإضافة لمخزون استراتيجي يكفي لمدة عامين، بل وتصدير الفائض عن حاجتنا، حيث وصل إنتاج القمح حينها إلى 4 ملايين طن، وذلك من مجمل المساحة المزروعة والتي تقارب مليون ونصف هكتار...

خلال سنوات الأزمة تراجعت نسبة الأراضي المزروعة نتيجة الأعمال العسكرية الجارية على الأرض السورية...

وبعد إطلاق وزارة الزراعة شعار عام القمح للموسم 2021، وتبني الحكومة له، من خلال إطلاق خطة زراعية، بلغت خلالها مساحة الأراضي المزروعة بالقمح مليوناً و567 ألف هكتار من المساحة المخططة، والبالغة مليوناً و550 ألف هكتار، ووصل إنتاجها من القمح حسب تقديرات حكومية إلى 1,9 مليون طن، بينما الكميات المسوقة حكومياً لم تتجاوز 360 ألف طن فقط.

موسم 2022 لم يختلف عن الخطة الزراعية للعام 2021، والفارق أن كميات القمح المسوقة تراوحت بحدود 600 ألف طن فقط.

وبناءً على جملة النتائج السابقة، هل سيكون موسم القمح للعام القادم 2023، أفضل حالاً عمّا سبقه؟

لقد بلغت نسبة الأراضي المخطط لزراعتها نحو 1,6 مليون هكتار، وهي نسبة مشابهة لمساحة الأرضي المزروعة خلال سنوات سبقت الأزمة، والتي بلغ إنتاجها حينها 4 ملايين طن... حسب الأرقام السابقة، فإن إمكانية تحقيق إنتاج وفير وفقاً لنسبة الأراضي المزروعة متوفر، والتجربة السابقة تثبت ذلك، ولكن هذا لا يكفي لإنجاح الخطة، حيث هناك الأساس المادي المتمثل بمستلزمات الإنتاج الزراعي، الذي يجب على وزارة الزراعة أن تعمل على توفيره بما يتناسب مع المساحة المخطط لزراعتها، ووضعه على قائمة أولوياتها القصوى، وإلا سيكون الموسم القادم شبيهاً بموسمي 2021 و2022، وتحديداً بما يخص الأسمدة، التي باتت نسبة تأمينها عبر المصارف الزراعية لا تذكر، تاركين المزارع يصارع لتأمينها عبر السوق السوداء، وبأسعارها المرتفعة، بالإضافة للمحروقات اللازمة لعمليات السقاية وغيرها من ضرورات العملية الإنتاجية، خصوصاً أن خنق الدعم الحكومي عن الزراعة قد ترافق خلال السنوات السابقة مع قلة الأمطار والجفاف وتراجع نسبة مياه نهر الفرات، مما حمّل المزارع أعباءً وتكاليف إضافية فوق طاقته، وهذا ما أدى إلى خسارة نسبة القمح البعل بشكل شبه كامل، خلال السنتين السابقتين، وما زاد الطين بلة، أن أسعار التسويق الحكومي خلال المواسم السابقة لم يكن مجزياً، وبالتالي، لم يتم استقطاب كامل كميات القمح المنتجة... وهذا ما يجب الإشارة إليه خلال الموسم القادم!

بغير الخطوات والإجراءات المتمثلة بتوفير مستلزمات الإنتاج حكومياً وحصراً ووضع تسهيلات وأسعار تسويق مجزية وتنافسية لا يمكن أن يكون هناك إنتاج وفير ولا كميات قمح وفيرة مسوقة حكومياً!

فعلى افتراض أن التفاؤل الحكومي قد أصاب لهذا الموسم، وكان الإنتاج وفيراً، طبعاً مشروطاً بتأمين مستلزمات الإنتاج المدعومة حكومياً، بالإضافة إلى وضع خطة للحالات الطارئة، كقلة الأمطار وموسم الجفاف، فهل سيتم تقديم التسهيلات للمزارعين لتسليم كميات القمح المنتجة؟ وهل سيتم تسويق القمح حكومياً بأسعار مجزية، تعوّض للفلاح تعب موسم كامل مع ما يتحمله من أعباء إنتاج تلقى على عاتقه، خصوصاً في ظل المنافسة الكبيرة لأسعار التسويق مع التجار والمناطق التي تقع خارج سيطرة الدولة؟!

فبحسب الخبر الرسمي أعلاه، تتركز النسبة الأكبر من الأراضي المزروعة بالقمح في الرقة والحسكة وحلب، وهذا ما يجعل المسؤولية ملقاة على عاتق الحكومة عبر وضع خطة تسويق، تكون عامل جذب لتسليم المزارع قمحه للجهات الحكومية حصراً...

وبغير تلك الخطوات والإجراءات المتمثلة بتوفير مستلزمات الإنتاج حكومياً وحصراً، ووضع تسهيلات وأسعار تسويق مجزية وتنافسية، لا يمكن أن يكون هناك إنتاج وفير، ولا كميات قمح وفيرة مسوقة حكومياً، ولنجد المواطن والمزارع على حد سواء يقفون موقف التشاؤم المبني على معطيات الواقع، ابتداءً من كميات الأسمدة الموزعة عبر المصارف الزراعية، والتي لا تتعدى 3 كيلوات لكل دونم، مروراً بالمحروقات ومأساة توفرها المتكرر عبر الأقنية الحكومية، على عكس التفاؤل الحكومي المبني لا على أساس الواقع، بل الآتي من الفراغ...!!

للبروظة فقط

واقع محصول القمح هو أحد النماذج الكثيرة التي تعبر عن واقع المحاصيل الزراعية المتهتك، والذي يجري مقابله ضخ حكومي تفاؤلي مبني على اللا شيء، ولمزيد من البروظة الإعلامية لا أكثر، وبالمقابل، يغرق السوريين يوما بعد آخر في عداد المعدمين غذائياً، نتيجة لتلك السياسات الحكومية غير المسؤولة عن تنفيذ خططها بما يخدم مصالح المواطنين والاقتصاد الوطني...!

لا غذاء للمفقرين!

تستمر الأسعار في تسجيل أرقامها القياسية، وخاصة للمواد والسلع الغذائية، التي لم تقف عن تسلق سلم الأسعار بشكل يومي، ومن دون أية مبررات وذرائع!

■ عادل إبراهيم

فاللحوم «البيضاء والحمراء» وبيض المائدة ارتفعت أسعارها، وكذلك الحليب ومشتقاته «الألبان والأجبان»، على الرغم من تراجع معدلات استهلاك هذه المواد!

فلا علاقة للارتفاعات السعرية على السلع الغذائية، وخاصة خلال الأسبوع الماضي، لا بمتغيرات سعر الصرف، ولا بنقص المعروض أو بزيادة الطلب، ولا بتكاليف النقل وسلاسل التوريد، بل ولا بتكاليف مدخلات الإنتاج، فجميع هذه العوامل كانت مستقرة نسبياً، وخاصة خلال الأسبوع الأخير، ما يسقط أية ذريعة لاستمرار الارتفاعات السعرية!

والأمر على هذا النحو لم يعد انفلاتاً سعرياً مرتبطاً بمعدلات الاستغلال المتزايدة وبانعدام الرقابة فقط، بل تجاوز ذلك وصولاً إلى الفوضى السعرية بشذوذها، ففي كل سوق هناك سعر، بل وفي كل محل، وتتفاوت درجات الاستغلال السعري بحسب السوق والوقت والزبون!

فهل لذلك علاقة بمضمون التعميم الأخير الصادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الذي قيل إنه يصب بخانة تحرير الأسعار لمصلحة أصحاب الأرباح؟!

تصريحات لا تغني ولا تسمن من جوع!

نُقل عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك قوله إن سعر 800 ليرة للبيضة هو سعر قياسي ومستفز، لافتاً إلى أنه يتم العمل بالتعاون مع الجهات المعنية لتخفيض سعر الأعلاف ما سيخفض سعر البيض والفروج!

كذلك نُقل عن رئيس جمعية اللحامين قوله إن اللحوم بارتفاع دائم طالما أن هناك زيادة في أسعار الأعلاف والمحروقات، حيث وصل سعر طن الصويا إلى 8 ملايين ليرة وهناك أجرة مربين وتدفئة وغير ذلك، موضحاً أن دخل المواطن لا يسمح له بشراء اللحم، قائلاً: علماً أنني لا أراها مرتفعة لكن طبيعة الدخل في هذه المرحلة لا تتناسب مع الأسعار!

وقد كشف أحد أعضاء الجمعية الحرفية للألبان والأجبان في دمشق عن انخفاض استهلاك الألبان والأجبان والحليب بنسب كبيرة، مؤكّدا بأن 25% من الورش العاملة بهذا القطاع أغلقت أبوابها!

انعدام معدلات استهلاك المفقرين

التصريحات أعلاه، وبعيداً عن تفنيدها والرد عليها، تؤكد أن الارتفاعات السعرية على المواد والسلع الغذائية، المستمرة والجنونية، خفضت معدلات الاستهلاك لدى الغالبية المفقرة بشكل كبير، أكثر مما كانت عليه سابقاً!

فقد سبق أن تخلى المفقرون عن استهلاك اللحوم الحمراء بسبب سعرها المرتفع، وتبعها الآن لحوم الدجاج بعد أن وصل سعر الكيلو المذبوح إلى أكثر من 19 ألف ليرة، فيما تجاوز سعر كيلو شرحات الدجاج 28 ألف ليرة!

وحتى حصة البروتين الحيواني الذي كان تعويضاً غذائياً لهؤلاء المفقرين من خلال استهلاك بيض المائدة، ولو بالحدود الدنيا لهذا الاستهلاك، قد فقدوه الآن!

فالبيض المسلوق، أي بدون الحاجة لاستهلاك السمن معه، أصبح مكلفاً على الأسر المفقرة، بعد أن وصل سعر البيضة إلى 800 ليرة، فكيف للمفقرين أن يشتروها كي تعوض معدلات الاستهلاك الأسري من بروتينها؟

وكذلك الحال مع أسعار الألبان والأجبان ومعدلات استهلاكها التي انخفضت أكثر بكثير مما سبق!

فقد وصل سعر كيلو اللبنة إلى 20 ألف ليرة، والجبنة البلدية تجاوز سعرها 25 ألف ليرة، وكيلو اللبن الرائب تجاوز 3500 ليرة!

الخضار والحشائش لم تكن أحسن حالاً بالنسبة لأسعارها، فقد ارتفعت أسعارها أيضاً، وإن كان بنسب أقل، وقد أصبحت أسعار الخضار أعلى من أسعار بعض أنواع الفاكهة، وهذا لا يعني أن معدلات استهلاك الفاكهة ازدادت، بل يعني أن معدلات استهلاك الخضار انخفضت هي الأخرى بشكل مريع!

والبقوليات والمعلبات والبرغل والرز والسكر والطحينة والحلاوة و.. أصابها ما أصاب بقية الغذائيات من فوضى سعرية، مع مزيد من انخفاض معدلات استهلاكها!

فمن أين للمفقرين أن يؤمنوا حاجتهم وكفايتهم من السلع الغذائية في ظل هذا الجنون السعري منقطع النظير؟!

من أين للمفقرين أن يؤمنوا حاجتهم وكفايتهم من السلع الغذائية في ظل هذا الجنون السعري منقطع النظير؟!

جرعة تفلت سعري إضافية!

التعميم الصادر مؤخراً عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والموجه إلى مديريات حماية المستهلك في المحافظات، والمتضمن متابعة الإعلان عن الأسعار في الأسواق وفق الفواتير التداولية التي تُحرر من المنتجين والمستوردين وتجار الجملة، واعتماد فواتيرهم أساساً في تحديد مبيع المستهلك وفق نسب الأرباح المحددة، مع وقف العمل بنشرة الأسعار رقم 7 حتى إشعار آخر، فسّره البعض على أنه تحرير رسمي للأسعار!

مع العلم أن سياسة تحرير الأسعار الرسمية قائمة ومستمرة، وخاصة منذ عام 2005 بالتوازي مع تبني جملة السياسات الليبرالية بنموذجها الشاذ والظالم، وصولاً إلى نتائجها التوحشية، وخاصة خلال السنين القليلة الماضية!

لكن سني الحرب والأزمة نفسها فرضت التعاطي مع سياسات التحرير السعري بشكل آخر له طابع المركزية مجدداً لبعض المواد والسلع الأساسية، لكن كان ذلك شكلاً دون أي مضمون أو نتائج ملموسة على مستوى ضبط الأسعار ومراقبتها حقيقة، وقد كانت ذرائع العقوبات والحصار فرصة لتكريس هذه الشكلانية من التعاطي مع نشرات الأسعار المركزية!

فالنشرات السعرية الصادرة عن الوزارة مركزياً، أو عن مديريات حماية المستهلك بشكل مكاني، تعتمد سلفاً على ما يقدمه المنتجون والمستوردون من تكاليف، لتضاف إليها هوامش الربح لكل حلقة تجارية، وصولاً إلى سعر المستهلك افتراضاً!

فلا جديد بالتالي مع مضمون التعميم الأخير الصادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بما يخص سياسات التحرير السعري المعمول بها والمطبقة!

وربما الجديد بالتعميم هو استثماره من أجل تكريس الفوضى السعرية في الأسواق ليس إلا، خاصة بعد رفع آخر غطاء شكلي ورسمي يتمثل بنشرة الأسعار المركزية لبعض المواد والسلع الأساسية، وبما يحقق مزيداً من مصالح أصحاب الأرباح، وهو ما جرى على ما يبدو!

أي مزيد من التفلت مع مزيد من الفوضى ومزيد من النهب والإفقار، هي عناوين المرحلة المستمرة دون توقف، بالرعاية الرسمية!

مطالب أصحاب الأرباح بلا حدود!

وليس أدل على ما سبق من قول أحد أعضاء غرفة تجارة دمشق بأن انعكاسات التعميم تحتاج فترة للظهور في السوق، فالتحسّن البسيط سيبدأ خلال أسبوعين، بينما سنلمس فرقاً ملحوظاً خلال 3 أشهر ريثما تصل البضائع الجديدة، ويعود المستوردون الذين اعتكفوا عن العمل خوفاً من العقوبات إلى مزاولة نشاطهم.

فالجرعة التي تضمنها تعميم الوزارة الأخير لا علاقة لها بسياسات التحرير السعري المشؤومة المعمول بها، بقدر علاقتها بتكريس الفوضى السعرية، مع مزيد من التفلت بالأسعار، وما على المستهلكين إلا إمهال أصحاب الأرباح المزيد من الوقت لجني المزيد من الأرباح!!

أكثر من ذلك، وبعد صدور التعميم الوزاري، طالب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية بضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق وتعديل بعض التشريعات الصادرة!

وكأن ما نحن فيه ليس اقتصاد السوق، والتشريعات والسياسات المعمول بها ليست كافية بالنسبة لأصحاب الأرباح!؟

تفشي الرشوة والتغطية ع الفساد الكبير

بيقولوا إنو بالعادة بتزيد «الرشوة» بالمجتمعات يلي بتعاني من أزمات اقتصادية- خانقة.. باعتبارها أحد أوجه تفشي الفساد الكبير والصغير كنتيجة طبيعية لهي الأزمات...

■ دعاء دادو

فكيف وقت بتكون الأزمات أكبر من كبيرة.. و«الخرجية» اللي بياخدها الموظف تحت مسمى «راتب» ما عم تكفي يومين تلاتة؟!
فبازدياد الأزمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة يلي عم يواجهها المواطن السوري اليوم.. صار مضطر يلجأ لوسائل كتيرة حتى يقدر يسد ولو جزء صغير من احتياجاتو اليومية.. ولو كان بالحد الأقل من الأدنى.... بس عم يسعى... إن كان عن طريق الوظيفة التانية والتالتة من دون مبالغة.. وبالنهاية ما عم يطلع بنتيجة إلا سد فجوة وحدة من الفجوات المفتوحة بوجهو...
هيييييك لحتى الغالبية من هل المواطنين.. وخصوصاً الموظفين وأصحاب الدخل المهدود حيلو.. رفعوا الراية البيضا وأعلنوا استسلامن تجاه الإجراءات والممارسات يلي صارت تنحط عقبة بمواجهتهم وأمام لقمة عيشن...
خصوصاً إنو أية حركة أو تنفس بيعملها المواطن اليوم كرمال يعيش.. بعد ما انجبر بسبب هل الأزمات المفتعلة- الخانقة- انو يلجأ لأي وسيلة ليقدر ياكل ويشرب.. بعيداً عن مقومات الرفاهية طبعاً- وصار فوقها محاسب على التذمر قانونياً بغرامة مالية كبيرة مع حبس إذا كتب شي بوست فضفضة عن شي مصيبة من المصايب اللي عم يعيشها أو الذل اللي عم ينذلو كل يوم.. لحتى يتربى هو وغيرو إنو يقبلوا الوضع الراهن من تم ساكت.. ويكتر خيرن تاركين المواطن يتنفس من دون ما يحاسبوه...!!
ويلي عم يصير هالأيام.. وع عينك يا تاجر.. ورجانا كيف جوع العالم ما خلا أي شي يأثر عليها أو يخوفها... لك وصار البعض يدعس ع كرامتو كرمال يخفف الجوع عن أهل بيتو.. ووصلنا لانتشار الفساد ع العلن من البعض ومن دون ما الخوف يردع عن ممارسة «الرشوة العيانية»...
هالممارسة «اللا أخلاقية وغير المبررة» طبعاً.. يلي بعض الموظفين عم يمارسوها.. صارو عم يمارسوها من دون خوف ولا خجل.. لك وإذا بدكن بعين هالقد قدها...
فكل معاملة إلها حسابها ومبلغها.. حسب أهميتها ودرجة اضطرار المواطن لإنجازها.. وطبعاً مع محاصصة.. بين فوق وتحت وع جنب.. من الصغير للكبير.. وحسب نوع المعاملة متل ما قلنا..
والمحظوظ من المواطنين يلي بتمشي معاملتو من دون «الرشوة»... لهيك ما في معاملة بتمشي من دون برطلة وإكرامية... إلا ما ندر!!
ومشان ما نعمم طبعاً فينا نقول إنو المعاملات اللي بتصير بكوات النافذة الواحدة مستثناة من هيك ممارسات غالباً.. ومو كل الموظفين بالخدمات الخاصة بالمواطنين بينطبق عليهم هالحكي.. بس كل ما عدا ذلك من خدمات بيضطر إلها المواطن هي بوابة وفرصة لاستغلال حاجتو..
ع هالمنوال فينا نقول برياحة إنو الحكومة نفسها هي اللي عم تدفش الموظفين لاتباع أساليب اللف والدوران ع المواطن وخدماتو.. لأنها بتعرف تمام المعرفة إنو الراتب ما بيكفي إلا مصروف كم يوم مو أكتر..
وأكتر من هيك فينا نقول إنو تعميم هالنوع من الفساد الصغير والسكوت عليه عم يصير مشان التغطية ع الفساد الأكبر من كبير بالبلد.. وهيك القصة بكل بساطة..
لك يلي وصلونا إلو كفر بكل معنى الكلمة.... مو بس كفر... عم يدفش البعض ليتخلوا عن مبادئهم ويدعسوا ع كرامتهم غصب عنهم.... فشايفين قديش الفساد متغلغل ومعشش بالبلد وبالرعاية الرسمية؟؟
وشايفين كيف سمحوا للناس تعمل ببعضها.. ليتفششو الصغار ببعض وينسوا الكبار؟؟
فالأكيد إنو صار لازم اليوم قبل بكرا تنحط النقط ع الحروف.. ويتم قلع شروش الفساد الكبير المتغلغل بالبلد حتى يتم إنهاء شرعنة الفساد الصغير أو «الرشوة- البرطيل- الإكرامية» شو ما بدكم سموها.. مشان ترجع الناس لمبادئها وقيمها وأخلاقها.. والأهم ترجع ثقتها ببعضها وبالبلد..
وأول خطوة بهاد الطريق هي تغيير كل شي.. يعني مو بس إنو تصير الرواتب كافية.. لأ ما بيكفي.. كل شي سيئ بالبلد لازم يتغير من ساسها لراسها..

الموت أرحم من المرض.. فالأدوية طبقية أيضاً!

لم يطل انتظار أصحاب معامل الأدوية وأصحاب مستودعاتها لتحقيق مطلبهم بزيادة أسعار الأدوية، فقد تم التجاوب مع هذا المطلب، وجرى رفع أسعار الأدوية بنسبة تراوحت بين 50-100%.

■ سمير علي

مع العلم أن النشرة السعرية السابقة كانت قد صدرت منتصف شهر كانون الأول الماضي، لكن تغيير سعر الصرف الرسمي، من 3020 ليرة إلى 4543 ليرة، كان المبرر والذريعة الجديدة التي تم الاتكاء عليها لطلب الزيادة السعرية من قبل معامل الأدوية ومستودعاتها عبر المجلس العلمي للصناعات الدوائية.
فقد أكد رئيس فرع نقابة صيادلة دمشق أن «معظم الأصناف الدوائية ارتفعت نسبتها ما بين 50 إلى 100%، مشيراً إلى أن الكابسول والتابليت ارتفعت 65%، أما الكريمات والمراهم فارتفعت أسعارها بنسبة 75%، في حين الشرابات والملعقات ارتفعت بنسبة 80%، فيما ارتفعت الأدوية العقيمة مثل الأمبولات والسيالت وقطرات العين 100%»، وذلك بحسب ما تم نقله عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2023/1/18.

المرضى المزمنون والمتقاعدون

لن نخوض في مبررات طلب الزيادة السعرية، ونسبتها، ومشروعيتها من عدمه، بل ما يجب التوقف عنده هو مآل وحال المرضى في ظل صعوبات حصولهم على الدواء بسبب استمرار مسلسل ارتفاع الأسعار غير المنتهي!
والحديث هنا يصبح أكثر سوداوية بأشواط بما يخص المرضى المزمنين «سكري- قلب...»، وخاصة المتقاعدين منهم، والأسوأ والأكثر كارثية هم مرضى السرطانات والأمراض المناعية!
فهذه النسبة في زيادة سعر الدواء بالنسبة لهؤلاء يعني أن من كان يضطر لدفع فاتورة أدوية شهرية تتراوح بين 50-100 ألف ليرة، ستصبح هذه الفاتورة بين 75-150 ألف ليرة شهرياً، هذا بالنسبة للمرضى المزمنين، أما بالنسبة لمرضى السرطانات والمناعة فالحديث عن فاتورة علاجهم سلفاً تعتبر كارثية وفوق طاقتهم!
وهذه الفاتورة الشهرية للأدوية لا تغني طبعاً عن مراجعة الطبيب المعالج بين الحين والآخر، أي فاتورة إضافية اضطرارية ستكون فوق قدرة تحمل هؤلاء المالية من كل بد!
فماذا عن بقية ضرورات الحياة الأخرى، إن بقي لهؤلاء حياة في ظل نمط اللامبالاة الرسمية تجاههم وتجاه ضروراتهم وتجاه صحتهم!

المعيشة والضرورات من منسيات الحكومة

فالحكومة وجهاتها التابعة تمارس صلاحياتها بما يخص مطالب الفعاليات الاقتصادية في البلاد على مستوى تعديلات الأسعار كلّما اقتضت الضرورة لذلك، وأحياناً بلا ضرورة!
أما ما يتعلق بمعيشة المواطنين، وخاصة الغالبية المفقرة وأصحاب الأجور الهزيلة، وما يتعلق بمطالبهم على مستوى تحسين المستوى المعيشي وزيادة الأجور، فلا أذن سمعت ولا عين رأت رسمياً!
فمع التراجع الصحي العام للمواطنين، بسبب تراجع معدلات التغذية ودرجات الفقر المتزايدة كنتيجة طبيعية لتراجع المستويات المعيشية والخدمية في البلاد، وفي ظل استمرار سياسات الإفقار والتهميش، فإن المرض، أي مرض، أصبح يمثل حالة كارثية بالنسبة للغالبية المفقرة، مع كل استهتار رسمي حيال ذلك!

الموت أرحم!

باتت إمكانية الاستشفاء بالنسبة للغالبية المفقرة مكلفة جداً، وخاصة للمرضى المزمنين وأصحاب الأمراض الخطرة، وأخص الخاص في ذلك المتقاعدون من هؤلاء، ليس بما يخص اللجوء إلى المشافي أو العيادات «العامة أو الخاصة»، بل حتى على مستوى اللجوء إلى الصيدلاني للاستفادة من خبرته بوصف دواء ما لحالهم الصحي، كما درجت عليه العادة بالنسبة لهؤلاء، وخاصة خلال السنوات الأخيرة!
فالأدوية بأسعارها المرتفعة أصبحت طبقية أيضاً، وفقط المقتدرون يمكنهم الحصول عليها، أما البقية الباقية من المفقرين فلهم فقرهم وجوعهم ومرضهم، بانتظار القضاء والقدر ليأخذ أمانته!
وهذا البؤس الكارثي من تلك السياسات الطبقية الظالمة، فالموت بالنسبة لهؤلاء بات أرحم من مرضهم، بل بات بعضهم يطلب أن يأتيه مسرعاً!

70% من الشعب السوري بحاجة

منذ ما قبل انفجار الأزمة في البلاد، يعاني القطاع الصحي السوري من مشاكل مزمنة ومتراكمة تم دفعها للتفاقم خلال السنوات الماضية جراء تضاؤل الدعم الحكومي الرسمي للصحة وتراجع أعداد الكوادر العاملة في هذا القطاع، بكل ما يعنيه ذلك من تراجع في أدائه العام والخدمات التي يفترض أن يقدمها للسوريين. وذلك في زمن ترفع فيه العديد من الدول في العالم إنفاقها على القطاع الصحي بعد أن تعلّمت من درس فيروس كورونا الذي كشف عيوب قطاعات الصحة على الملأ.

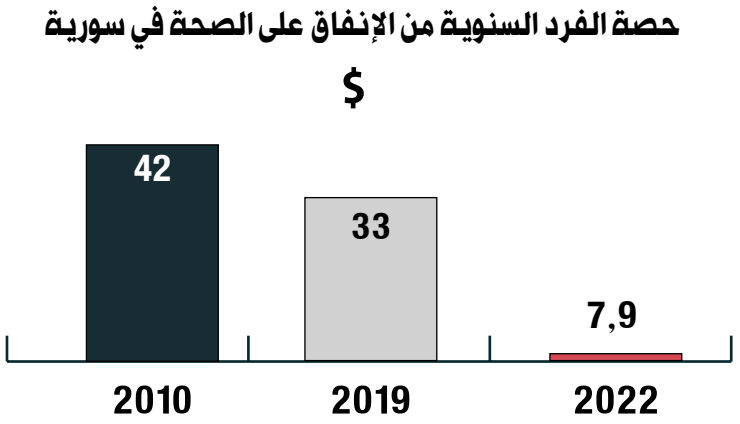

■ قاسيون

تدخل سورية عام 2023 وهي محمّلة بأعباء التراجع الاستثنائي الذي ضرب قطاع الصحة السوري في عام 2022، حيث زاد عدد الأشخاص الذي بحاجة ماسّة للمساعدة الصحية بمقدار 3,2 مليون شخص إضافي خلال عام واحد فقط. وتراكمت عوامل التعطّل الذي يعانيه قطاع الصحة: من آثار فترة التعاطي مع فيروس كورونا، إلى وباء الكوليرا، وصولاً إلى نزف الكادر الطبي والتمريضي وتفاقم أزمة الطاقة اللازمة للتشغيل.

15,3 مليون سوري محتاج للمساعدة الصحية!

كدليل على الانهيار الذي أصاب القطاع الصحي، يكفي القول إن ما يقارب 15,3 مليون «من أصل 22,1 مليون مواطن سوري» تقدّر الأمم المتحدة أنهم بحاجة إلى مساعدة صحية خلال العام الحالي 2023، أي أن حوالي 69,2% من الشعب السوري بات بحاجة إلى مساعدة صحية. «للمقارنة، خلال العام الماضي، كانت النسبة 54% فقط».

ومن بين هؤلاء، هناك 7,7 ملايين إناث «بنسبة 50%»، و7,6 مليون ذكر «50%». أما الأطفال، فلا تقل نسبتهم عن 45% من إجمالي المحتاجين. ومن أصل 15,3 مليون، هنالك ما لا يقل عن 2,7 مليون مواطن «17%» من أصحاب الإعاقات.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2023، فإن 41% من المستشفيات العامة إما متوقفة بالكامل أو «تعمل جزئياً»، في حين أن 43% من مرافق الرعاية الصحية الأولية إما متوقفة بالكامل أو «تعمل جزئياً». ومقارنة ببيانات العام الماضي فإن هنالك انخفاض ملحوظ في المستشفيات والمرافق الصحية التي تقدم خدمات رعاية الولادة الطارئة الأساسية ورعاية حديثي الولادة «-32%»، وخدمات بنك الدم «-15%»، وغسيل الكلى «-13%» وتشخيص السل وعلاجه «-9%».

ووفقاً للتقديرات ذاتها، فإن المحافظات الأكثر تعرضاً للضرر مع مطلع 2023 هي محافظات الحسكة وحماة والرقة ودير الزور وحلب وريف دمشق، حيث تعاني هذه المحافظات بشكل أكبر من ناحية العراقيل الماثلة أمام تقديم الخدمات الصحية مقارنة بالمناطق الأخرى في البلاد.

ووفق إحصاءات الأمم المتحدة، تقوم 94% من الأسر بالعزوف عن القيام بالمراجعات الطبية الضرورية والتحاليل والصور، بسبب عدم قدرة العائلات على تحمّل تكاليفها العالية، بكل ما يتركه ذلك من آثار طويلة الأمد على الصحة الجسدية لهذه الأسر، وبشكل خاص الأطفال وكبار السن والنساء الحوامل.

وبين 25 آب و26 تشرين الثاني 2022، تمّ الإبلاغ عن أكثر من 52,013 حالة كوليرا مشتبه بها و98 حالة وفاة في جميع أنحاء البلاد، مع تسجيل أعلى الأرقام في دير الزور والرقة وحلب وإدلب والحسكة. بينما أبلغت المخيمات التي تستضيف النازحين داخلياً عن أكثر من 2,100 حالة.

خلف أرقام الإنفاق الحكومي «المتزايدة» بالليرة السورية تكمن الحقيقة الماثلة في تراجع الإنفاق بشكلٍ حاد إذا ما قدرناه بالدولار

ثلث الإنفاق الصحي «طار» خلال 11 عاماً!

خلف أرقام الإنفاق الحكومي «المتزايدة» بالليرة السورية تكمن الحقيقة الماثلة في تراجع الإنفاق بشكل حاد إذا ما قدرناه بالدولار. فرغم التصريحات الرسمية التي تمنّن الشعب السوري بالإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، إلا أن الحقيقة عكس ذلك، فصحيح أن الإنفاق التقديري للحكومة على القطاع «الإنفاق التقديري يعني الاعتمادات التي تخصصها الحكومة في موازنتها لإنفاقها على القطاع، لكن هذا الإنفاق ليس إنفاقاً فعلياً، بل الإنفاق الفعلي هو فقط الموجود في حسابات قطع الموازنة التي لم يتم إصدارها منذ أعوام» قد زاد من 11 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 97 مليار في 2019، ثم إلى 632 مليار خلال العام الفائت 2022. لكن تقديرات الإنفاق ذاتها تقلّصت فعلياً إذا ما قومناها بالدولار حيث انخفضت تقديرات الإنفاق من 248 مليون دولار في 2011، إلى 181 مليار في 2019، ثم إلى 175 مليون في 2022 «على سعر صرف 3605 خلال عام 2022»، ما يعني أن تقديرات الإنفاق في 2022 تراجعت بنسبة 29,4% عن تقديرات الإنفاق في 2011.

0,6 دولار شهرياً.. حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة

تقدّر الأمم المتحدة عدد سكان سورية بحوالي 22,1 مليون نسمة. وبتقسيم المبلغ الذي رصدته الحكومة لإنفاقه تقديرياً في موازنتها للعام 2022، أي حوالي 632,000,000,000 دولار على عدد السكان، بإمكاننا تبيّن الحصة السنوية للفرد السوري من تقديرات الإنفاق الحكومي على الصحة.

وبهذه الطريقة، فإن حصة الفرد الواحد من الصحة حسب موازنة 2022 تبلغ ما يقارب 7,9 دولار سنوياً! وهي حصة استثنائية فريدة، لن نقارنها بدول أخرى حتى لا تبدو الأرقام كبيرة جداً «يبلغ الوسطي العالمي حوالي 554 دولار سنوياً»، بل

ماسة للمساعدة الصحية في 2023!

%94

وفق الأمم المتحدة، تقوم 94% من الأسر بالعزوف عن المراجعات الطبية والتحاليل والصور، بسبب عدم قدرة العائلات على تحمّل تكاليفها العالية

%69,2

ما يقارب 15,3 مليون «من أصل 22,1 مليون مواطن سوري» تقدّر الأمم المتحدة أنهم بحاجة إلى مساعدة صحية خلال العام الحالي 2023، أي أن حوالي 69,2% من الشعب السوري بات بحاجة إلى مساعدة صحية

%80

كان الإنتاج المحلي من الأدوية كافياً في عام 2011 لتغطية حوالي 91% من حاجات البلاد، تقلصت هذه النسبة اليوم إلى حدود 80% فقط

الإنفاق «التقديري» الحكومي على قطاع الصحة

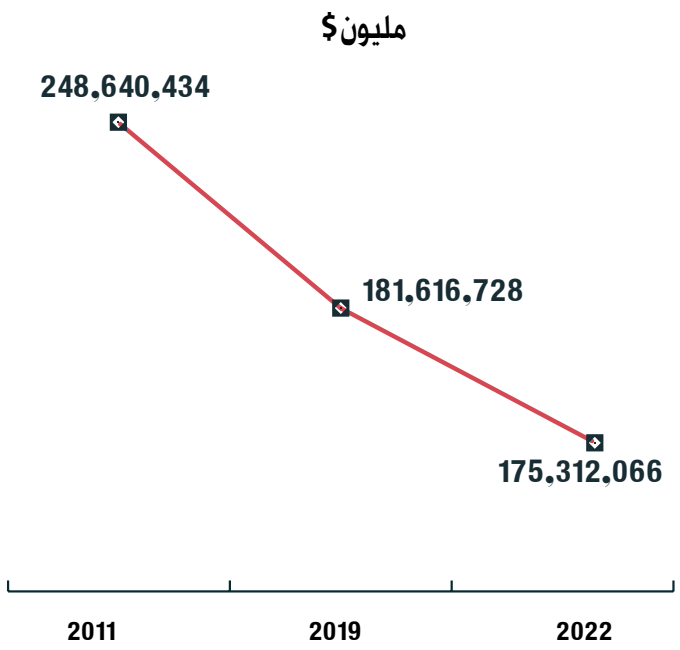

حصة الصحة من الموازنة العامة للدولة

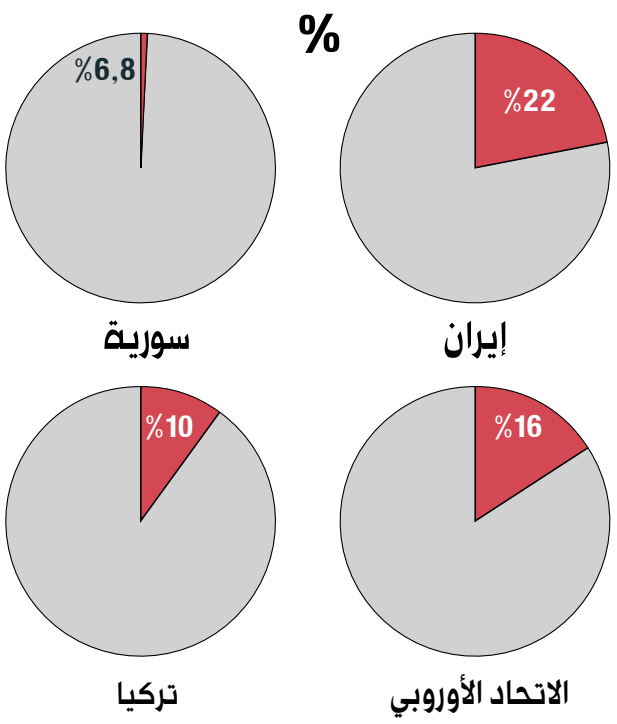

سنكتفي بمقارنتها مع بيانات العام 2019 حين كانت حصة الفرد السوري من الصحة 33 دولاراً سنوياً، وكذلك ببيانات العام 2010، حين كانت الحصة 42 دولار سنوياً.

الوسطي العالمي 15%.. في سورية 4,7%

لا بد من إعادة التذكير أن التراجع في قطاع الصحة ليس وليد انفجار الأزمة في البلاد، بل هو سابق لها، حيث أن نظرة سريعة على الأرقام الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء كفيلة بإثبات ذلك، حيث انخفض عدد المشافي الحكومية في سورية من 150 مشفى في عام 2002 إلى 113 مشفى في عام 2019.

نزف للكادر وحصة استثنائية للصحة من الموازنة

وفوق ذلك، فقدت البلاد ما يقارب 10 آلاف سرير مشفى حكومي خلال الفترة ذاتها، حيث انخفض عدد أسرّة المشافي الحكومية من 30,094 سرير في 2002 إلى 20,994 سرير حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء الصادرة في 2020. وارتفع متوسط عدد السكان لكل سرير مشفى بنسبة كبيرة، حيث كانت النسبة في عام 2010 تبلغ 648 مريض لكل سرير، بينما وصلت اليوم إلى 706. وبينما كان الإنتاج المحلي من الأدوية كافياً في عام 2011 لتغطية حوالي 91% من حاجات البلاد، تقلصت هذه النسبة اليوم إلى حدود 80% فقط.

حصة قطاع الصحة السوري عموماً من تقديرات الموازنة السورية هي بالأصل حصة استثنائية بالنظر إلى قلتها

فضلاً عن ذلك، تراجعت العديد من مؤشرات الرعاية الصحية إلى مستويات غير مسبوقة، مثل التحصين ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي حيث انخفضت نسبة تغطية اللقاح الثلاثي من 80% في عام 2010 إلى 48% في عام 2020. وساهم الانحدار العام للمؤشرات الأساسية لصحة الأطفال بزيادة في معدل وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات من 17 وفاة لكل 1,000 مولود عام 2008، إلى 24 وفاة لكل 1,000 مولود عام 2019.

ولا بد من الإشارة إلى أن حصة قطاع الصحة السوري عموماً من تقديرات الموازنة السورية هي بالأصل حصة استثنائية بالنظر إلى قلتها، حيث لا تعادل نفقات الصحة سوى 4,7% من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة لعام 2022، وهي نسبة منخفضة تاريخياً في البلاد، حيث لم تتجاوز 6,8% من موازنة العام 2019، و7,5% في موازنة العام 2003. أما بالمقارنة مع دول أخرى، فتخصص الدول وسطياً نسبة 15% من موازناتها للإنفاق على قطاع الصحة، وبحسب تقديرات سابقة لقاسيون، تصل هذه النسبة في إيران إلى 22%، وفي تركيا تبلغ 10%، أما في الاتحاد الأوروبي فتقارب 16% من مخصصات الإنفاق الحكومي.

الحاجة لنموذج لحماية البذار والأمن الغذائي

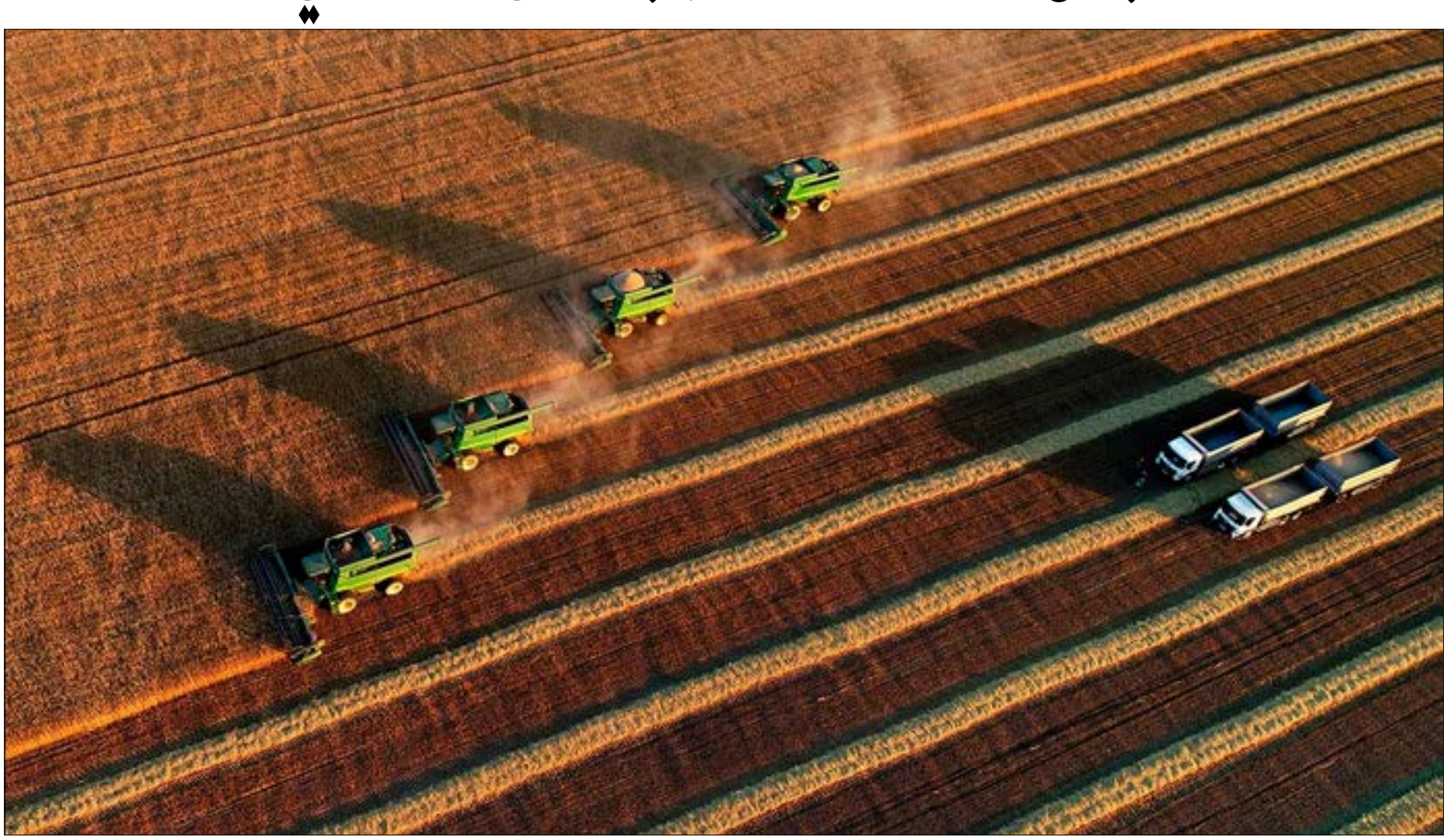

بالنسبة للدول في «الجنوب العالمي»، البذار والحقوق المصاحبة لها هي معركة لا يمكنهم عدم خوضها إن أرادوا الحفاظ على سبل عيشهم، فالقدرة على الحصول على البذار وتداولها بشكل محلي وحمايتها أمور حاسمة في الكثير من المجتمعات الريفية، وهي ناهيك عن كونها جزء من آليات محاربة تغيّر المناخ، مفتاح رئيسي في حماية الأمن الغذائي العالمي. ومع ذلك فإنّ قدرة المزارعين على الاستمرار في تقاسم هذه البذار وزراعتها تتعرض لتهديد مستمر من قبل الشركات متعددة الجنسيات والدول التي تدعمها.

■ أوين شالك
ترجمة: قاسيون

بحلول 2015، كانت الشركات الزراعية الستّ الأكبر في العالم: BASF، Bayer AG، Dow، DuPont، Monsanto، Syngenta تسيطر على 63% من سوق البذار التجاري. وفي 2018 استحوذت Bayer على Monsanto مقابل 66 مليار دولار، لتصبح شركة واحدة مسيطرة على 60% من واردات البذار العالمية. كان لفرض البذار المعدلة جينياً– والمحمية ببراءات اختراع على المجتمعات الريفية– تأثير كارثي سواء على سبل عيش البشر، أو على التنوع البيولوجي. في العديد من البلدان، كانت البذار تقليدياً ملكيّة جماعية للفلاحين، ومع ذلك فإنّ حق هؤلاء في التحكم في إمدادات البذار الخاصة بهم يتعرض للهجوم من قبل قوى الشركات.

إنّ السماح للشركات متعددة الجنسيات بالسيطرة على البذار وتجريم ادخارها وتبادلها، هو أحد العلامات البارزة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت دوماً حاضرة في برامج التعديل الهيكلي النيوليبرالية. كانت الضغوط التي وضعتها هذه التعديلات الهيكلية على الأرياف بشتى الطرق– ومن ضمنها مهاجمة إنتاج الفلاحين الصغار وتناقل بذارهم– كارثية على البشرية، رغم أنّها حققت أرقاماً مهولة من الأرباح للشركات.

كمثال، تبنّت حكومة كولومبيا في 2010 قانوناً يعطي عملياً احتكار البذار في البلاد للشركات الأمريكية والأوروبية، كجزء من شروط واشنطن لعقد اتفاقية تجارة حرة معها. تمّ إجبار الفلاحين الكولومبيين على استخدام البذار التي تحمل شهادة من هذه الشركات. كان الفلاح الذي يتمّ الإمساك به يخفي البذار «غير القانونية» أو يزرعها في أرضه عرضه للغرامة والسجن.

لم يؤدِ القانون الكولومبي فقط إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الغذائية كما هو متوقع، بل أدّى إضافة إلى ذلك إلى قيام الدولة الكولومبية بتدمير أطنان من منتجات الأغذية التي كانت تنمو نتيجة استخدام البذار المخالفة. أدّى تطبيق القانون في حينه إلى احتجاجات فلاحية ضغطت على الحكومة لإيقاف تطبيقه لمدّة عامين وتعديله، ولكنّ القانون لم يتمّ تعديله وبدأت الأعمال المضادة للفلاحين بالانتشار، مثل: اغتيال قادتهم في الأرياف بمعدلات مرعبة.

تكرر الأمر في الهند، وكان جزءاً من سبب انتفاضة الفلاحين عامي 2020 و2021. تؤدي هذه السياسات إلى تقويض قدرة الفلاحين على حفظ البذار ومشاركتها محلياً. تشير إحدى الدراسات كمثال إلى أنّه من بين ما يقرب من 100 ألف نوع من بذار الأرز التي كانت موجودة في الهند قبل منتصف القرن الماضي، لم يتبقَ اليوم سوى 5 آلاف نوع.

كتب الباحث أفسار جافري: «يؤدي الاستبدال القسري للبذار التقليدية بالبذار المهجنة المستجيبة للمواد الكيميائية إلى تآكل التنوع الجيني الغني الذي طوره المزارعون على مر قرون، مما يزيد من هشاشة الفلاحين أمام التغيّر المناخي، والفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث البيئية. بالأخذ بالاعتبار السرعة الفائقة التي يتمّ فيها استبدال البذار التقليدية ببذار الشركات، لن يكون اليوم الذي يضطرّ فيه الفلاحون إلى الاعتماد بشكل كلي على إمدادات الشركات بعيداً».

مشروع بديل ولكن...!

يمكننا أن نرى بأنّ هناك تجربة مختلفة في فنزويلا، وأن نلاحق هذه التجربة اليوم. تمّ منذ استلام تشافيز في 1999 للحكم، تسليط الضوء على التنمية الريفية والحكم الذاتي من خلال القوانين التي تركز على الإصلاح الزراعي، وإعادة توزيع الأراضي، كما أكّد دستور 1999 الذي تمّت الموافقة عليه باستفتاء شعبي على أهمية الأمن الغذائي «من خلال تعزيز الزراعة المستدامة كأساس استراتيجي للتنمية الريفية المتكاملة».

منذ ذلك الحين، تمّ وضع أساسات ممتازة للخطوة الأكثر تقدمية في هذا السياق: إقرار قانون البذار عام 2015. إنّه القانون الذي يصفه الباحث كوينسي شاول بأنّه: «أكبر شيء حدث في فنزويلا منذ وفاة هوغو تشافيز... حيث استولت حركة صغار الفلاحين على إحدى أكبر الشركات في العالم [Monsanto] وربحوا».

بعد تطبيق قانون البذار 2015 اختفت البذار المستوردة عملياً، وأصبحت جزءاً من الاقتصاد غير القانوني «خاصة خضراوات البستان». وفي هذه الأثناء باتت البذار التقليدية، والتي لطالما وضعت تحت السيطرة الشعبية المحلية، أكثر أهميّة في الإنتاج الزراعي. من هذا المنطلق كان القانون أكثر من مجرّد قانون، فقد كان خطّة عمل حقيقية لاستعادة السيادة على البذار.

لخصت «رابطة إكثار النباتات لصالح المجتمع APBREBES» أهداف القانون: «دعم الانتقال من الزراعة الصناعية إلى الزراعة الإيكولوجية الاشتراكية، وتشجيع إنتاج البذار على المستوى الوطني، وضمان الاكتفاء الذاتي، وحماية التنوّع الحيوي، وتعزيز المعرفة التقليدية والمحلية والممارسات الفلاحية، ومنع وضع حقوق إكثار وبراءات اختراع على البذار والنباتات، ومنع البذار المعدلة وراثياً، وإرشاد السياسات العامة لحظر البذار التي تعرض للخطر النظم البيئية، والتنوع الحيوي، وصحة الإنسان، والسيادة الغذائية».

لكن اليوم، ورغم النجاح الهائل في تطبيق القانون من الأسفل عند تشريعه وإقراره، فالمكتسبات الناجمة عنه في خطر. هناك تقارير اليوم عن استخدام البذار المعدلة وراثياً والممنوعة قانوناً في الأراضي الفنزويلية.

إنّ حماية البذار هي جزء من تعزيز الأمن الغذائي والمعرفة التقليدية التي طورها الفلاحون المحليون وذلك بدوره كجزء من الموقف ضدّ تسليع الغذاء والسماح للشركات متعددة الجنسيات بتحقيق الأرباح على حسابنا

في نهاية 2022 دعت بعض الجهات المحلية «لجنة البذار الوطنية» للنظر في الشكاوى التي تظهر «عدم الاهتمام» من مؤسسات الدولة في التحقيق في ذلك.

يقول ريكاردو فاز، رئيس جمعية فلاحية وطنية: بأنّ ما يجري هو «عملية إعادة تشكيل تسلّم الزمام للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات... فيما يتعلق بإنتاج الغذاء، أصبحت الأعمال التجارية الزراعية هي الجهات الفاعلة الرئيسية، حيث دعمت الحكومة علناً الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، وتقديم جميع المزايا الممكنة». يتزامن هذا السخط مع قيام عدد من المسؤولين الفنزويليين العام الماضي بطرح إمكانية مراجعة قانون البذار، وقيام عدد من الصحف بتسمية تبادل الفلاحين للبذار بعملية «قرصنة بذار»، وقيام رؤساء أحزاب محلية بالدعوة صراحة إلى: «يجب حماية الملكية الفكرية.. لأننا بحاجة لتبني العولمة. بالنسبة للمستثمرين الجدد علينا حماية الأفكار والتكنولوجيا».

لكن رغم التراجع، ووضع القانون الفنزويلي اليوم تحت التهديد، لا يزال نموذجاً لكيفية قيام البلدان في جميع أنحاء العالم بحماية التنوع الحيوي، والبيئة، والنسيج الاجتماعي– الاقتصادي، وأنظمة إنتاج الغذاء، والأمن الغذائي، من تهديد الأعمال التجارية غير الوطنية، أو فروعها المسجلة على الورق وطنياً. قدّم البرلمان الكولومبي عدداً من مسودات القوانين الشبيهة لمنع الإتجار بالبذار المعدلة وراثياً، ولكن تمّ رفضه من قبل الرئيس السابق. لكنّ الرئيس الحالي غوستاف بيدرو أعلن من قبل عن مواقف شبيهة، ولهذا قد نشهد تغيراً قريباً في الأمر.

إنّ حماية البذار هي جزء من تعزيز الأمن الغذائي، والمعرفة التقليدية التي طورها الفلاحون المحليون، وذلك بدوره كجزء من الموقف ضدّ تسليع الغذاء، والسماح للشركات متعددة الجنسيات بتحقيق الأرباح على حسابنا.

■ بتصرّف عن:
a be should Law Seed s'Venezuela model global

انفراج في المشتقات النفطية دون أثر على مازوت التدفئة!

شارف شهر كانون الثاني على الانتهاء، ومع ذلك لم تصل رسائل مازوت التدفئة للدفعة الأولى للكثير من المستحقين حتى الآن!

■ سوسن عجيب

مع العلم أن أزمة المشتقات النفطية انفرجت، وانتظمت التوريدات، بحسب الرسميين!
فهل سيستلم هؤلاء الدفعة الأولى من مخصصاتهم، وماذا عن مخصصات الدفعة الثانية بظل هذا النمط من التوزيع البطيء والمتقاعس؟

الأزمة انفرجت.. ولكن!

وجه مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية بتاريخ 2023/1/17 الجهات المعنية إلى التشدد بمراقبة الأسواق وأجور النقل وضبط أسعار مختلف المواد، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، بعد زيادة كميات المشتقات النفطية الموزعة وانتظام التوريدات، مؤكداً على زيادة كميات توزيع المازوت المخصص للتدفئة والأفران والمشافي والزراعة.
وفي تصريح لصحيفة الوطن بتاريخ 2023/1/18 قال مدير التشغيل والصيانة في الشركة السورية لتوزيع وتخزين المشتقات البترولية: إن واقع المشتقات النفطية في تحسن تدريجي منذ بداية العام، وذلك بعد وصول التوريدات وبدء تكريرها في مصفاة بانياس، التي توقفت لفترة نتيجة توقف التوريدات، مبيناً أنه منذ الرابع من الشهر الحالي بدأت الانفراجات في توزيع المحروقات، وتمت زيادة مخصصات المحافظات على دفعات، والزيادات في المخصصات مستمرة لمختلف القطاعات.

وحول مازوت التدفئة، كشف مدير التشغيل عن قيام الوزارة بزيادة مخصصات هذا القطاع في الفترة الماضية، وتوجيه فروع الشركة لاستئناف توزيع مازوت التدفئة بعد توقفه في بعض المحافظات، نتيجة قلة الكميات، إضافة لزيادة نسبة الكميات الموزعة بما يساعد في زيادة نسبة الكميات للانتهاء من توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة لكل المسجلين والبدء بتوزيع الدفعة الثانية.
وعلى مستوى مدينة دمشق، فخلال انعقاد مجلس المحافظة، ورداً على انتقادات بعض أعضاء المجلس حول التأخر برسائل مازوت التدفئة، أكد مدير فرع محروقات بدمشق استئناف عملية التوزيع خلال الأيام العشرة الماضية بنسبة توزيع 2% «بالسعر المدعوم وسعر التكلفة»، بحيث وصلت نسبة التوزيع خلال فترة انعقاد دورة المجلس الحالية إلى 46% مقارنة مع 44% الدورة الماضية. وبحسب مدير فرع محروقات تجاوز عدد البطاقات قيد الانتظار الـ 271 ألف بطاقة، وتجاوز عدد الطلبات المنفذة الـ 236 ألف بطاقة، مضيفاً: سيتم توزيع 28 طلباً، أي بحدود 12 ألف بطاقة ضمن 3 مراكز توزيع.
كل ما سبق رسمياً، يؤكد أن أزمة المشتقات النفطية قد انفرجت مع انتظام توريداتها، وبأن مازوت التدفئة تم استئناف توزيعه، لكن ذلك لم ينعكس بشكل ملموس على مستوى توزيع مخصصات مستحقي مازوت التدفئة بالنسبة للدفعة الأولى حتى الآن!

بعد انتهاء الشتاء والبرد!

واقع الحال، بهذا النمط المتقاعس من التوزيع، وبظل انتفاء مبررات أزمة المشتقات النفطية وتوريداتها، يعني أن أشهر الشتاء والبرد ستمضي دون أن يستلم المستحقون مخصصاتهم من مازوت التدفئة، ليس بالنسبة للمتبقين من مستحقي الدفعة الأولى فقط، خاصة وإن نسبة هؤلاء تتجاوز 50% من المستحقين، بل لكل مستحقي الدفعة الثانية على ما يبدو!
فعلى الرغم من أن مخصصات الدفعة الأولى والثانية غير كافية لسد الحاجة الفعلية للتدفئة، بعد أن طالتها إجراءات تخفيض الدعم، فإن المعاناة من البرد ستستمر وتتفاقم مع أشهر البرد القادمة!

تخفيض إضافي على الدعم

لا شك أن هذا الشكل من التقاعس والاستهتار بحقوق من تبقى من مستحقي الدعم بتوزيع الدفعة الأولى والثانية، يعتبر غير مبرر افتراضاً، لكنه بالمقابل يصب بنفس خانة سياسات تخفيض الدعم الجارية المعمول بها، ما يعني أن الكميات المخصصة وغير المسلمة للمستحقين تشكل وفراً في حسابات كتلة الدعم على مازوت التدفئة، أي تخفيض إضافي على الدعم عملياً، لكن بشكل غير مباشر وغير معلن رسمياً، لكنه يتم من خلال عامل الزمن المهدور هذه المرة!

حلب.. كارثة جديدة ضحيتها المفقرون

في الساعة الثالثة من صباح 2023/1/22 انهار بناء سكني مؤلف من خمسة طوابق في حي الشيخ مقصود في مدينة حلب، وكان ضمنه سبع عائلات، حيث توجهت على الفور الفرق الطبية والدفاع المدني إلى المكان، وتم انتشال ثلاث عشرة جثة وشخص على قيد الحياة حتى الآن، كحصيلة أولية، وما زالت عمليات إزالة الأنقاض والبحث عن ناجين مستمرة.

■ مراسل قاسيون

الخبر أعلاه ورد عبر وكالة سانا، التي أضافت: أن البناء مؤلف من خمسة طوابق، وأن سبب الانهيار يعود لتسرب المياه إلى أساسات المبنى، ولا تزال فرق الإنقاذ والدفاع المدني والإطفاء تعمل على البحث لانتشال المفقودين تحت الأنقاض.
الحادث الكارثي الجديد أعلاه كان قد سبقته حوادث شبيهة خلال السنوات السابقة، ففي حي صلاح الدين انهار مبنى توفي بنتيجته 11 شخصاً، وذلك في عام 2019، وفي حي الصالحين انهار مبنى سكني توفي بنتيجته 4 أشخاص، وذلك في عام 2020، وكذلك انهار مبنى في حلب توفي خلاله 10 أشخاص، ومنهم 3 أطفال، وذلك في عام 2022، وكذلك انهار مبنى في حي الفردوس توفي بنتيجته 13 شخصاً، وذلك في العام الماضي!
فالانهيارات في الأبنية مستمرة في مدينة حلب، وتحديداً في مناطق الفقر والاكتظاظ السكاني، مع العلم أن المحافظة كانت قد أعلنت سابقاً عن تشكيل لجنة من أجل سبر واقع الأبنية المهددة، وغير الصالحة للسكن، من أجل إخلائها أو ترميمها حفاظاً على ساكنيها، لكن ذلك لم يمنع من تكرار الكارثة على ما يبدو بدليل الكارثة الجديدة أعلاه!
فالأبنية المتضررة التي يضطر المفقرون للسكن فيها كثيرة، ومنتشرة في الكثير مناطق الفقر، وعلى الرغم من أن حجم الأضرار في هذه الأبنية يعتبر جزئياً، لكن دون أن تتم عليها أية عمليات ترميم، أو تأهيل بما يضمن سلامتها، ما يعني زيادة المخاطر على ساكنيها، ومع التردي في خدمات شبكات الصرف الصحي في هذه المناطق، فإن مخاطر انهيارها تزداد بشكل أكبر، والكارثة أعلاه أكبر دليل على ذلك!
فهل يكفي إلقاء اللوم على المفقرين أنفسهم، الذين يضطرون للسكن في المباني المتضررة جزئياً رغماً عنهم، كأسهل الحلول للتهرب من المسؤوليات؟
وماذا عن مسؤولية المحافظة بهذا الشأن، بظل تكرار حوادث الانهيار الكارثية؟ والأهم، ماذا عن المسؤولية الأكبر التي تقع على عاتق الحكومة كاملة بسبب زيادة أعداد الضحايا من المواطنين، جراء انهيار الأبنية بسبب تقاعسها عن القيام بدورها وواجباتها ومسؤولياتها، ليس تجاه مناطق الفقر والأبنية المتضررة فقط، بل تجاه كل سياساتها بما يخص ملف السكن والإسكان؟!

التاريخ المَنسيّ لمشروع «خولود» السوفييتي والثورة فرط الصوتية

بعد العام 1990، وبينما كان برنامج الفضاء السوفييتي-الروسي يتعرّض لمحاولات قتله، تمكن مهندسوه من إجراء اختبارات مثمرة ضمن برنامج «خولود» الذي مثّل انطلاقة الثورة «فرط الصوتية» في علوم الطيران. وقد بدأت أبحاثه وتجاربه قبل تفكك الاتحاد السوفييتي بعقدين، على المنظومة المعروفة اختصاراً بـ«سكرامجيت» scramjet. وسارعت وكالتا الفضاء الأمريكية والفرنسية للانضمام لبرنامج «خولود» بعد انهيار أعظم اتحاد اشتراكيّ في القرن العشرين، ومع ذلك لم يصبح البلد رقم واحد في هذا المجال اليوم سوى وريث ذاك الاتحاد بالذات.

■ اناتولي زاك
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

يعود تاريخ محركات «سكرامجيت» التجريبية إلى مطلع سبعينات القرن العشرين، عندما ولـدت في «المعهد المركزي لمحركّات الطيران» بموسكو «TsIAM»، المسمّى باسم بارانوف. وفي الغرب تعرف المركبة الرائدة التي أنتجها باسم «المختَبَر الطائر فرط الصوتي» «HFL»، أما في الاتحاد السوفييتي فأعطي المشروع اسماً رمزياً هو «خولود» ويعني «البرد» بالروسية، لأنّ المحرّك اعتمد على الهيدروجين السائل المُبرَّد كوقود، بينما لعب الهواء المضغوط «الذي يشفطه من طبقة الستراتوسفير أثناء تحليقه» دور المؤكسد، وبالتالي فإنه، بخلاف المحركات النفّاثة التقليدية، لا يحتاج إلى «ضاغط هواء»، مما سمح له بأن يكون أخف وزناً وأعلى كفاءةً، والأهم من ذلك كلّه: أسرع بكثير.

ولكن، للسبب نفسه أيضاً، كان يحتاج إلى مصدر دفع ابتدائي بديل ليعطيه التسارع الأولي المطلوب قبل أن يتمكّن الهواء الجوي من التدفّق إليه وتمكين الاحتراق فيه. واستطاع المهندسون السوفييت حلّ هذه المشكلة بوضع مركبة السكرامجيت على قمّة صاروخ دفاع جويّ من منظومة S200 «المعروفة في الغرب باسم SA5»، والتي كانت قادرة على تسريع هذه المركبة الصغيرة المحمولة عليها إلى سرعة تفوق سرعة الصوت بثلاث مرّات «ماخ 3»، على ارتفاع يزيد على 20 كيلومتراً. وبعد إطلاقها لنحو أكثر من دقيقة، كانت مركبة «خولود» تتسارع حتى 6,5 ماخ، مرتقيةً إلى ارتفاع 35 كيلومتراً فوق سطح الأرض.

في المرحلة الأولى من الإطلاق يعتمد المحرك على وقود صلب، وفي الثانية «حيث ما يزال مرتبطاً بصاروخ إس 200» يعتمد على الهيدروجين السائل بعد انفصال دافعات الوقود الصلب عن المركبة التجريبية، التي بعد أنْ تستهلك حوالي 17 كيلوغراماً من الهيدروجين السائل، تدخل بحالة سقوط حرّ على أرض صحراوية.

تصميم منظومة الدفع

تم تصميم مركبة «خولود» التجريبية السوفييتية لتكون صغيرة الحجم والوزن بما يكفي لتحلّ محلّ الرأس الحربي التفجيري لصاروخ دفاع جويّ. ولإدخال أقلّ ما يمكن من التعديلات على شكل الصاروخ، ابتدع المهندسون السوفييت تصميماً معكوساً غير مألوف لموضع المحرّك بالنسبة للمركبة التي يحرّكها: وضعوا محرّك السكرامجيت في «أنف المركبة» بدلاً من قاعدتها، بحيث يكون في المقدّمة وخلفه خزّان وقود الهيدروجين. وبذلك سيقوم المحرّك «بسحب» الصاروخ وراءه، وليس بـ«دفعه» من الخلف. وبفضل هذا التصميم غير المألوف، سيقوم المحرّك بشفط الهواء عبر مدخل يشبه «كعكة الدونات» «أو قرص الفلافل المثقوب»، ومن ثمّ يضغطه ويلقّمه إلى حجرة احتراق دائرية. أمّا العادم «الدخان والأبخرة المستنفدة» فسوف تهرب من خلال فوهة حلقية، فتُسَربِلُ جسمَ الصاروخ.

ويكون الهيدروجين «الوقود» مُسالاً بالتبريد لحوالي 30 درجة كلفن «243 درجة مئوية تحت الصفر». وهو يتدفّق أولاً عبر «عُروة تبريد» تغلّف حجرة الاحتراق. وبعد أداء دوره كمُبَرِّد، يَسخُنُ الهيدروجين بسرعة متحوّلاً من شكله السائل إلى الغازيّ. وبعد ذلك يتمّ رشّه رذاذاً إلى داخل حجرة الاحتراق عبر ثلاثة صفوف من الفوهات، حيث يختلط بالهواء، ليتمّ إشعال المزيج بشرارات كهربائية. وتتألف حجرة الاحتراق من ثلاثة أقسام: يقع الأول خلف مدخل الهواء تماماً لتأمين حركة هذا الأخير بسرعة «تحت صوتية» «أبطأ من الصوت»، في حين يؤمّن القسمان الثاني والثالث احتراقاً «سوبَر صوتيّ» «أسرع من الصوت».

هذا التصميم لمنظومة الدفع التجريبية فرط الصوتية السوفييتية الأولى، بات يعرف بالتصميم «المتناظر محورياً»، لأنّ الجسم الأسطواني للمحرّك كان متناظراً تماماً حول محورٍ واحد. ولكن حتى ذلك الوقت كانت هناك توقعات وآمال مستقبلية بأن تتعاقب بعده تصاميم غير متناظرة تمّ تصوّرها لتطبيقات عملية متنوّعة، ليست عسكرية فحسب «كدفع صواريخ كروز والصواريخ فرط الصوتية»، بل ومدنية أيضاً في إطار الحلم بنقل المسافرين ورواد الفضاء بطائرات ومركبات فرط صوتية.

وبالتالي فإنّ محرّكات «سكرامجيت» من الجيل التالي قد تمهّد الطريق لمنظومات دفع أكثر تقدّماً، تستعمل الهواء خلال تحليقها في طبقات الغلاف الجوي للأرض، قبل أن تتحوّل بمجرّد وصولها للفضاء الخالي من الهواء «وفي الرحلة نفسها» للاعتماد على موادّ مؤكسدة تكون مزوّدة بها على متنها، مما يمكّن «الطائرات الفضائية» من الوصول إلى المدار بعد إقلاعها بشكل أفقي تقليدي من مدرج طائرات عادي.

أول اختبار إطلاق ناجح

بعد سنوات من الأبحاث النظرية والتطويرات التي انطلقت أواسط السبعينات، نجح فرع توراييف «التابع للمعهد المركزي لمحركّات الطيران السوفييتي في موسكو TsIAM» باختبار محرّك سكرامجيت من منصّة Ts–16KV التي كانت أضخم منشأة من نوعها آنذاك، مما مهّد الطريق لاختبارات طيران فعلية لهذه التكنولوجيا، فانطلق بنجاح أوّل صاروخ «خولود» من حقل اختبار يسمّى «ساري شاغان» في كازاخستان بتاريخ 27 تشرين الثاني «نوفمبر» 1991، قبل أسابيع قليلة فقط من تفكّك الاتحاد السوفييتي! ووصلت هذه المركبة أثناء ذلك الاختبار إلى ارتفاع 35 كيلومتراً وسرعة 1653 كيلومتراً في الثانية «أسرع من الصوت بـ 3,6 مرة»، وتمكّن محرّك سكرامجيت العامل بالوقود الهيدروجيني من الاحتراق الناجح لمدة 27,5 ثانية أثناء التحليق.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تسابق الفرنسيون والأمريكيون للشراكة مع «المعهد المركزي لمحركّات الطيران» بموسكو ليتعلّموا أسرار التكنولوجيا فرط الصوتية

تسابُق الغرب للتعلّم من السوفييت

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، تسابق المهندسون الفرنسيون والأمريكيون على الفرصة التي أتيحت لتشكيل فرق مشتركة مع «المعهد المركزي لمحركّات الطيران» في موسكو «TsIAM»، لكي يتعلّموا منه، فسارعت مؤسسة الأبحاث الجو–فضائية الفرنسية «ONERA» لإطلاق برنامج بتكلفة 95 مليون دولار في هذا المجال، وبدأت في نيسان 1992 بمفاوضات على التعاون مع هذا المعهد الموسكوفي، أدّت في أيلول من العام نفسه إلى توقيع الجانبين الروسي والفرنسي اتفاقيةً سمحت للصناعة الفرنسية بالوصول إلى ثروة من البيانات العلمية والتقنية السوفييتية تشملُ 50 مُحدِّداً قياسياً «بارامتراً» للاستفادة منها خلال اختبار الإطلاق التالي. وبحسب تقديرات أمريكية استثمرت هذه المؤسسة الفرنسية مبلغاً «متواضعاً» هو 200 ألف دولار في الإطلاق الثاني لمركبة «خولود» بتاريخ 27 نوفمبر 1992، ومن القاعدة الكازاخستانية نفسها، وهذه المرة بحضور ومراقبة ثمانية ممثّلين للصناعة الجو–فضائية الفرنسية. وتمكّن الصاروخ من الوصول على نحو غير مسبوق لسرعة 5,5 مرة أسرع من الصوت لمدة 15 ثانية قبل أن ينفد وقوده الهيدروجيني. ورغم فشل الإطلاقين التاليين الثالث والرابع «عامي 1995 و1997» لكنهما قدّما معلومات قيّمة للتطوير وتلافي الأخطاء.

أما وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» فانضمّت رسمياً إلى برنامج «خولود» في نوفمبر 1994. وخلال العام نفسه اضطلع القسم 101 في «مكتب الدفع الخيمافتوماتيكي» KBKHA في مدينة فورونيج الروسية، بمهمّة تطوير محرّك سكرامجيت «يرمز له اليوم بـ 58L» فأعيد تصميمه ليتحمّل درجات حرارة أعلى ويصمد أكثر لتشغيله بحالة الاحتراق «سوبر صوتية». هذا المحرّك الذي طوّره المعهد السوفييتي–الروسي المذكور قامت ناسا بتمويل مهمّة إطلاقه في 12 شباط 1998 بهدف الوصول إلى سرعة 6,5 ماخ، والتي اقترب منها حيث تسارع من 3 ماخ ليصل ما بين 6,41 إلى 6,47 ماخ، محطّماً رقماً قياسياً آنذاك من حيث الاحتراق الناجح لمدة 77 ثانية عند ارتفاع أقصى هو 27,1 كيلومتراً. واستطاعت روسيا رغم مصائبها الاقتصادية والسياسية المريعة في التسعينات أنْ تحقق السبق بأنْ تكون أوّل بلد ينجح بإطلاق محرّك «سكرامجيت» فرط الصوتي.

ومن المرجّح أنّ ناسا استفادت من تجربة مشروع «خولود» السوفييتي–الروسي، لبناء الطائرات بلا طيّار التجريبية الأمريكية X–43A المزوّدة بمحرّك سكرامجيت. ذلك أنّ هذا البرنامج قد نفّذته ناسا بالشراكة مع مركز أبحاث «درايدن» Dryden، وليس مصادفة أنّ هذا الأخير بالذات كان مشاركاً لصالح وكالة الفضاء الأمريكية NASA في الإطلاق الأخير لمركبة «خولود». وتمّ إطلاق رحلات X–43A التي سجّلت أرقاماً قياسية بعد 3 سنوات من الإطلاق الأخير لـ«خولود». وإضافة إلى أمريكا وفرنسا، تُجري اليوم كلّ من ألمانيا واليابان أبحاثاً على تكنولوجيا «سكرامجيت» فرط الصوتية التي كان السوفييت أوّل من ابتكرها.

كيسنجر وحراس العالم القديم

يشتد التوتر العالمي يوماً بعد آخر، ويسيطر الخطاب التصعيدي على مجمل التصريحات، وفي معظم ساحات الاشتباك، الحامية منها أو تلك التي يجري تحضيرها للمرحلة القادمة، وفي ظل هذه الصورة القاتمة تُجري الدول الغربية اجتماعات لرسم خطواتها التالية، وهي ما وجد فيها كيسنجر فرصة جديدة للتعبير عن آراء التيار الذي ينطق باسمه منذ بدء المواجهات العسكرية في أوكرانيا.

■ علاء أبوفرّاج

لا تزال التحضيرات والمناقشات –حول سُبل تأمين العتاد العسكري الضروري لأوكرانيا– متعثرة، فرغم إعلان عدد من الدول استعدادها لإرسال شحنات من هذا العتاد والذخائر، إلا أن ما جرى تأمينه حتى اللحظة لا يعتبر كافياً لتنفيذ طموحات عرّابي الحرب في واشنطن، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القوات الأوكرانية لن تستلمها فوراً، ولن تكون قادرة على تشغيل بعضها إلا بعد تدريب قد يستغرق بضعة أشهر ما يمكن– إن صحّت هذه التقديرات– أن يؤخر أي هجوم مضاد من الجانب الأوكراني.

تصريحات بعض القادة والسياسيين الغربيين– كيسنجر على رأسهم– وما تلاها من ردود روسية يمكن أن تساعد في فهم المشهد بشكل أدق، لا بتفاصيله العسكرية فحسب، بل في جانبه السياسي الحاسم أيضاً. ويمكن بداية– وقبل الإشارة إلى ما قاله مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق– أن نستعرض معاً تطور تصريحاته التي اتسمت بتناقضات صارخة في بعض جوانبها، لكنها سعت للوصول إلى نتيجة محددة، وهي إيقاف عملية تغيير النظام العالمي الحالي.

كيسنجر في خط زمني

تتلقى تصريحات هينري كيسنجر الكثير من الضوء، رغم أنه لا يشغل منصباً رسمياً معلناً، ولكن تاريخه ودوره الكبير في رسم السياسات الأمريكية كان يشير بوضوح إلى أنه يُعبر عن جزء من النخبة المالية، والدولة العميقة في أمريكا. ويمكننا هنا أن نستعرض أهم «المبادرات» التي سبق أن تقدّم بها. وكانت أولاها: تلك التي طرحها في مؤتمر دافوس في العام الماضي، ومهرجان فايننشال تايمز خلال شهر أيار 2022، وكان جوهر ما عرضه كيسنجر، هو أن الوضع الجيوسياسي العالمي سيشهد تغيراً كبيراً بعد الحرب الأوكرانية، وأن هناك ضرورة للتوجه نحو مفاوضات سلام خلال فترة محدودة لا تتعدى الشهرين، قبل أن تبدأ «العواقب والصعوبات» حسب وصفه، والأكثر من ذلك، افتراضه بأن على أوكرانيا أن تتنازل عن أراض لروسيا بهدف وقف الحرب، وأن يضمن الغرب وضعها كبلد محايد، وجسر بين روسيا وأوروبا، وهي الفكرة التي عبر عنها في مقاله المنشور في جريدة واشنطن بوست منذ العام 2014. لم يتأخر «ثعلب الدبلوماسية الأمريكية» في تقديم تصريحات متناقضة تماماً، والتي أدلى بها في شهر تموز 2022 إلى القناة الألمانية ZDF، حيث قال نصاً: «التخلي عن الأراضي الأوكرانية لا يمكن أن يكون شرطاً يمكن قبوله». ثم عاد مجدداً ليؤكد في مقالته المنشورة في 17 كانون الأول 2022 على صفحات «ذا سبكتيتور The Spectator» البريطانية عكس ذلك، وليعود تقريباً إلى طرح يشبه في إطاره العام مبادرته الأولى! فخلص إلى أن ينسى الغرب موضوع شبه جزيرة القرم نهائياً، وتُعاد الاستفتاءات التي جرت على الأراضي الأوكرانية، لكن بإشراف الأمم المتحدة هذه المرة، وتحت حق تقرير المصير. لكن ما أضافه هو ضرورة التمسك بانضمام ما يبقى من أوكرانيا إلى حلف الناتو، أي أنه تراجع عن ضرورة بقائها كجسر محايد بين أوروبا وروسيا، لا بل تحويلها إلى رأس حربة لحلف شمال الأطلسي.

دافوس مجدداً

منذ أيام، وأثناء دورة منتدى دافوس الجديدة، أطلّ كيسنجر مجدداً ليدخل تحديثات على ما قدمه من أفكار، فحافظ هذه المرة على ضرورة ضم بقايا أوكرانيا إلى الناتو، مشيراً إلى ضرورة الوصول إلى وقف لإطلاق النار على خطوط التماس الحالية، والبدء في مفاوضات تهدف إلى معالجة جملة من المسائل، منها مثلاً: إمكانية إعادة رسم خرائط جديدة تحصل بموجبها روسيا على أجزاء من الأراضي الأوكرانية الخاضعة لسيطرتها، وذكّر في مداخلته هذه بمخاطر محاولة إلحاق هزيمة بروسيا، ما قد يتحول إلى حرب نووية عالمية، أو انهيار الاتحاد الروسي وتفتيته إلى مجموعة من دويلات سترث ترسانة نووية ضخمة، وهو ما أسهب في الحديث عن مخاطره في مقال ذا سبكتيتور المشار إليه سابقاً. لكن ما قاله في المنتدى الاقتصادي العالمي، ونبّه أيضاً إلى مسألة جوهرية ينبغي التوقف عندها، وهي إصراره على «إعطاء روسيا فرصة للانضمام مجدداً إلى النظام الدولي بعد أي اتفاق سلام في أوكرانيا» وهو حجر الأساس والموجود ضمنياً في مجمل أغلب تصريحاته حول المسألة.

فلاشة: اتسمت بتناقضات صارخة في بعض جوانبها لكنها سعت للوصول إلى نتيجة محددة وهي إيقاف عملية تغيير النظام العالمي الحالي

تحاصص أم نظام عالمي جديد؟

ينطق كيسنجر كما أشرنا سابقاً باسم جزء من النخب المالية الأمريكية والعالمية، التي ترى واحداً من احتمالين، الأول: هو أن تجد روسيا نفسها مضطرة وتحت الضغط الغربي الشديد لا لصد هذه الهجمات فحسب، بل وتوجيه ضربات كبرى معاكسة بمساعدة من حلفائها ضد كل أسس النظام العالمي الحالي، المثبتة والمحمية من قبل الإمبريالية الأمريكية، ما يؤدي إلى تقويض هذا النظام العالمي، وهو ما يمكننا رصد مؤشرات حوله، أهمها: الاشتباك الروسي مع حلف الناتو والذي يُعد الذراع الضاربة لواشنطن والنادي الغربي، والذي تحوّل مع قائمة حلفائه خارج أوروبا إلى عصا اعتمدت عليها الولايات المتحدة في تثبيت مصالح طغمتها المالية فوق مصالح شعوب الأرض. والمثال الآخر على تقويض أساس الهيمنة الأمريكية: هو عملية استبدال الدولار الجارية والمتسارعة، والتي تتم بصيغة توافقية بين مجموعة من الدول الكبرى، كالصين والهند وروسيا مدعومة بتعاون مع قوى ذات وزن وتأثير حاسم في مصير البيترودولار، كدول الخليج، بالإضافة إلى قوى اقليمية مؤثرة، ما يعني في المحصلة حرمان الإمبريالية الأمريكية من أداة نهبها الأساسية. وهو ما يفسر جوهر مبادرات كيسنجر القائمة على تقديم تنازلات لروسيا، وإلغاء فكرة تفتيها والتنازل لها عن حصة ما كافية بهدف تحويلها إلى شريك في هذا النادي، بدلاً من أن تقوضه من الخارج.

إذا كان تقويض أسس «النظام الدولي الحالي» من قبل روسيا وحلفائها هو الاحتمال الأول الذي يخشاه كيسنجر ومن ينطق باسمهم، فالاحتمال الآخر لا يقل خطورةً بالنسبة لهم، فالمركز الرأسمالي العالمي يعاني من أزمة عاصفة، فالدخول في مواجهات طويلة الأمد يمكن أن تسبب استنزافاً حاداً في موارد لم تعد متوفرة كالسابق، ما يعني أن انهيار هذه المنظومة من الداخل هو احتمال ذو حظوظ مرتفعة، فحجم الأزمة قد لا يظهر واضحاً بالنسبة لكثيرين، ولكن أولئك المأزومين يدركون حجم الكارثة. فالآجال الزمنية التي تحدث عنها كيسنجر منذ البداية، والتي جرى تفسيرها من الزاوية العسكرية– أضيق زواياها– كانت في الواقع تحذيراً من اقتراب نفاذ الوقت، وتأكيداً على أن مدة صلاحية هذه المخططات محدودة أكثر مما يعتقد البعض.

ما دفع كيسنجر لتقديم كل هذه الاقتراحات والمبادرات ما هو إلا تعبير جدّي عن حجم الأزمة، فالصراع الجاري لن يكتفي بإحداث تغييرات جيوسياسية كبرى، بل تغيير ملامح النظام القديم، وهو ما يدركه حراسه الذين– وبغض النظر عن اصطفافاتهم الحالية– يعملون في عكس اتجاه حركة التاريخ، أو في أحسن الأحوال يحاولون تأخير القادم المحتّم.

الإطاحة بكاستيلو كانت شرارة أطلقت غضب ثلاثين عاماً مضت في البيرو

يتظاهر البيروفيون بشكل يوميّ منذ السابع من شهر كانون الأول 2022 عقب عزل الرئيس بيدرو كاستيلو وتكليف نائبته دينا بولواراتي بمهام الرئاسة بدلاً عنه، وارتفعت مطالبهم من الإطاحة ببولواراتي إلى إجراء انتخابات برلمانية ثم لإعلان دستور بلاد جديد.

■ يزن بوظو

ما يجري في البيرو حالياً يمكن وصفه بموجة احتجاجات شعبية واسعة على نطاق البلاد بأسرها، راح ضحيتها حتى الآن قرابة 50 قتيلاً، بالإضافة لآلاف الموقوفين والمعتقلين. لكن ما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام والمواقع الإخبارية والتحليلية يختزل الأمور إلى حدود كاستيلو وبولواراتي، بمناصريهم ومناهضيهم، أو الصراع بين «اليسار واليمين» وفقاً لمقاييس المحللين البيروفيين أو حتى الغربيين عموماً، إلا أن حالة الاستقطاب الناشئة في البلاد، وحقيقة الصراع عملياً يرتبطان بقضايا أعمق وأكثر جذرية من مسألة رئاسة البلاد، ليكون هذا الأمر مجرد رأس جبل الجليد والشرارة التي أطلقت الاحتجاجات.

جذور الأزمة

يتفق أغلب المحللين البيروفيين، أن الأسباب والجذور الرئيسية خلف الصراع الجاري اليوم تعود إلى ثلاثين عاماً مضت، وهو نتيجةٌ لها، ويتعلق الأمر تحديداً مع توطيد النيوليبرالية في البلاد، وتثبيتها كدولة تابعة بعد انقلاب 5 نيسان 1992 بوصول نظام ألبيرتو فوجيموري، والذي وضع في عام 1993 دستوراً جديداً للبلاد لا يزال سارياً حتى اليوم، ويتفق البيروفيون كذلك على أن هذا الدستور مفصّل لصالح الملّاك ورجال الأعمال ورأس المال، وعلى حساب مصالح العمال والفلاحين والحرفيين.

تدهورت أحوال الشعب البيروفي عموماً خلال هذه العقود الثلاثة، بتدني المستوى المعيشي وارتفاع نسب البطالة وغلاء أسعار مختلف السلع، من بينها المحروقات وغيرها من الأمور المرافقة لأي نظام نيوليبرالي عموماً، ومعه ارتفع مستوى الاحتقان الشعبي وعمّت حالة عدم الرضا، إلا أن ما جرى خلال هذه العقود الثلاثة تضاعف وتسارع بشدة خلال العامين الأخيرين، مع وباء كورونا وإغلاقاته، التي كانت غطاءً مؤقتاً يخبئ خلفه أزمة اقتصادية رأسمالية عالمية، تضرب أول الأمر دول تلك الأنظمة التابعة.

أحد المؤشرات الاجتماعية الرسمية على العامين الماضيين– رغم قلّة هذه المؤشرات لدى هكذا أنظمة– ارتفاع نسبة العمال غير الرسميين في البلاد، أي العاملين بالأسود بلا عقود أو حقوق، فوفقاً لمؤسسة ComexPer حصلت زيادة 17,2% بين عامي 2020 و2021 في العمال غير المسجلين رسمياً، ليصل العدد لأكثر من 13 مليوناً، أو 70% من السكان النشطين اقتصادياً. ومن ناحية أخرى، تعرض الفلاحون الريفيون في البلاد لأزمة كبيرة خلال العام الماضي، جراء انخفاض أسعار منتجاتهم، نتيجةً لارتفاع أسعار المحروقات بالتوازي مع استيراد السلع الزراعية بشكل أكبر. وذلك فضلاً عن أحوال السكان الأصليين في البيرو المتميزة بالفقر والعنصرية تجاههم عموماً، لدرجة أنه لا تزال هناك «محميات» لقبائل من السكان الأصليين الذي لا تربطهم صلة مع «العالم الخارجي»!

كاستيلو رمزاً للفقراء والريفيين والسكان الأصليين

فاز المدرّس الريفي بيدرو كاستيلو برئاسة البيرو في عام 2021، أي بذروة الأزمة الاقتصادية في حينه، حاملاً جملةً من المشاريع والوعود الاقتصادية والسياسية، التي صوت لها الناخبون في الجولتين الانتخابيتين، كان منها: الحاجة إلى تغيير دستور عام 1993 وتحسين ظروف العمل، وإعادة بعض الشركات للدولة وغيرها.

إلا أن كاستيلو لم ينفذ شيئاً من مشروعه خلال فترة رئاسته، بصرف النظر عمّا إذا كان ذلك نتيجة ضغوط وإعاقات فعلية أو لأسباب ذاتية، وعلى العكس من ذلك، كانت نتيجة حكوماته الخمس استمرار العمل بسياسات التقشف في البلاد، وتحولت اللهجة إلى «إجراء تغييرات من الداخل» بالطريقة «الإصلاحية».. إصلاح المنظومة نفسها، ثم انزاح أكثر تجاه اليمين لدرجة وصف منظمة الدول الأمريكية المؤيدة للعديد من الانقلابات في أمريكا اللاتينية بـ «شريان الحياة»، إلا أن ذلك لم ينقذه من الصراع مع اليمينيين، الذين بدأوا معركتهم تجاهه منذ يومه الأول في الرئاسة، وبتهم مختلفة من الفساد إلى الجريمة المنظمة التي تحمل طبيعة إعلامية تؤثر على الرأي العام، وصولاً إلى ذروة الصراع في 7 كانون الأول، حينما أعلن كاستيلو حلّ البرلمان، إلا أن الأخير قرر عزله خلال جلسة تصويت بنفس اليوم، وتم اعتقاله.

بالنسبة لعموم البيروفيين وتحديداً في المناطق الريفية والسكان الأصليين، كان كاستيلو رمزاً لهم، كمدرّس وريفيّ يصل إلى رئاسة البلاد، بصرف النظر عن وعوده ومشاريعه التي لم ينفذها، أو لم تسنح له الفرصة بذلك، أي أنه برمزيته لا بشخصه كان بصيص أمل لدى أغلبية السكان بالمضي نحو حياة أفضل، وكان المساس بهذا الأمر الشرارة التي أطلقت غضب الثلاثين عاماً الماضية.

أحد المؤشرات الاجتماعية الرسمية على العامين الماضيين ارتفاع نسبة العمال غير الرسميين في البلاد أي العاملين بالأسود بلا عقود أو حقوق

الموجة الشعبية والصراع الجاري

تجري المواجهة الآن بين البيروفيين والحكومة اليمينية برئاسة بولواراتي، التي أعلنت حالة الطوارئ في البلاد، مما يعني تدخل الجيش والقوات الأمنية لقمع المتظاهرين. طالب المحتجون بدايةً بالإطاحة ببولواراتي وعودة كاستيلو، لكن سرعان ما وصلت المطالب خلال شهر إلى حل مجلس النواب وتغيير دستور البلاد. إلا أن أية مطالب كانت تتطلب أولاً: وجود تنظيم يحتويها وقادر على فرضها، أو على الأقل الحوار والمناورة لأجل تنفيذها، وهو ما يفتقر البيروفيون إليه الآن.

فضلاً عن أن المواجهة تجري مع حكومة بولواراتي اليمينية، وتقف خلفها الولايات المتحدة كذلك، والتي أعلنت خارجيتها في وقت سابق، أن الوزير أنطوني بلينكن وخلال مباحثاته الهاتفية مع «رئيسة» البيرو دينا بولواراتي شجع «السلطات المدنية والمؤسسات في البيرو على مضاعفة جهودها لبدء الإصلاحات اللازمة وحماية الاستقرار الديموقراطي» وهو ما يعني عملياً منح حكومة البيرو غطاءً أمريكياً لقمع الحركة الناشئة، ومضيفاً «الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الرئيسة بولواراتي بشأن الأهداف والقيم المشتركة المتعلقة بالديموقراطية، وحقوق الإنسان والأمن ومكافحة الفساد» والذي يعني تزكية لبولواراتي تحديداً ودعمها بمواجهة تيار كاستيلو المتهم بال «فساد».

في سياق اللاتينية

تنقسم آراء المتتبعين للمجريات في البيرو حول من الذي أجرى الانقلاب؟ فبالنسبة للبعض كان إعلان كاستيلو حل البرلمان محاولة «انقلاب» وبالنسبة لآخرين كان قرار البرلمان بعزله «انقلاب»، وترجع الإجابة عن هذا السؤال، وانقسام الآراء، إلى مواقف أصحابها لا من كاستيلو بعينه، وإنما من الولايات المتحدة بليبراليتها و«ديمقراطيتها»، فمن يرى بمحاولة كاستيلو حل البرلمان انقلاباً، يعتبر الإطاحة بإيفو مورايس في بوليفيا انتصاراً للديمقراطية كذلك، ويرى في احتجاجات البرازيل ضد لولا دا سيلفا تعبيراً ديمقراطياً أيضاً.

ما حصل في البيرو لا يمكن فصله عمّا يجري في عموم القارة اللاتينية من انقلابات وتنقلات سريعة من اليمين إلى اليسار وبالعكس، وبذلك لا يمكن فصله عن مصلحة الولايات الأمريكية بهذه التوترات ودورها خلف هذه الانقلابات أيضاً، كما أن ما يجري في اللاتينية عموماً، وبكل دولة منها على وجه الخصوص، يتوافق على ضرورةً واحدة مشتركة: إنشاء تنظيم سياسي يؤطر ويوحد الحركة الشعبية ومطالبها ويعبّر عنها، وأن يكون يساراً فعلياً وجذرياً، إن وصل للسلطة يكون قادراً على مواجهة «ديمقراطية» واشنطن و«انقلاباتها» دون تلكؤ أو مهادنات «إصلاحية».

«استبدال الدولار» كلمة السر الجديدة في الصفقات التجارية

أعلن وزير المالية السعودي، أن السعودية منفتحة على محادثات التجارة بعملات أخرى إلى جانب الدولار، دون أن يستثني تجارة النفط، ليكون بذلك أول تصريح رسمي سعودي في هذا الاتجاه، بعد موجة سابقة من التسريبات التي لم يجر تأكيدها.

■ عتاب منصور

تصريحات الوزير السعودي محمد الجدعان تحدثت عن إمكانية التبادل التجاري باستخدام عملات مختلفة، وعدم حصر هذا التبادل بالدولار، وخص بالذكر اليورو والريال السعودي.

الصين والنفط السعودي

كان الرئيس الصيني شي جين بينغ- وفي أثناء زيارته الأخيرة إلى السعودية- قد أعلن صراحة عن رغبة بلاده في زيادة وارداتها من نفط الشرق الأوسط، وذكّر في رغبة بلاده في تسوية هذه التبادلات باليوان الصيني. وعلى الرغم من أن السعودية لم تظهر حماساً معلناً بعد لهذه المسألة، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى أن هذه الإمكانية تصبح أكثر واقعية مع مرور الوقت، فالسياسة الخارجية السعودية أبدت مزيداً من الانفتاح على التعاون مع روسيا والصين، اللتان تقودان عملية استبدال الدولار على النطاق العالمي، ولا يمكن الحديث عن نتائج حاسمة في هذه المسألة دون إنهاء تسعير النفط بالدولار الأمريكي، وهو ما يبدو حاضراً في أذهان أصحاب القرار في المملكة العربية.

مؤشرات من الإمارات

أشار وزير التجارة الخارجية الإماراتي، ثاني الزيودي، إلى أن الإمارات بدأت محادثات مع الهند لاستخدام الروبية الهندية في المبادلات التجارية للسلع غير النفطية. التصريحات الإماراتية هذه، وعلى الرغم من استثنائها للمشتقات النفطية، إلا أنها تتحدث عن حجم تبادل تجاري كبير يفترض أن يصل إلى 100 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة، إذا ما تطورت العلاقات بالشكل المتوقع. الزيودي أبدى تحفظات واضحة، خصوصاً أنه أشار أن الإمارات وعلى الرغم من تطلعها إلى آسيا في علاقاتها التجارية، إلا أنها تركز علاقاتها الأمنية والاستثمارية الأساسية على الغرب، مشيراً إلى أن استبدال الدولار يحتاج إلى وقت كاف.

في الوقت الذي يبدو أن هذه المسألة لم يجرِ حسمها بعد داخل عدد كبير من الدول في العالم، نظراً للاعتماد الهائل على الدولار في مجمل الأنشطة الاقتصادية، وفي تثبيت الميزانيات المحلية، إلا أن الكثافة التي يجري فيها الحديث عن هذه المسألة، تشير بوضوح إلى أن هيمنة الدولار موضوعة بلا شك على طاولة البحث بالنسبة لمعظم دول آسيا، وغيرها من دول العالم، في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويدرك الجميع أن عملية الاستبدال جارية، وهو ما يتطلب بدء بحث هذه المسألة في جميع الصفقات التجارية الجديدة، ما يخلق نوعاً من التوازن الملائم لحجم التغيرات الجارية في العالم، والتركيز الكبير الذي تحاول من خلاله وسائل الإعلام تخفيف الأضواء عن تراجع مكانة الدولار، لا يعكس على الإطلاق أهمية هذه المسألة في العالم، وآفاق تطورها في السنوات القليلة القادمة.

تونس: المعارضة تكرر نفسها

شهدت العاصمة تونس- في الـ 14 من الشهر الجاري- تظاهرات شعبية، نظمتها مجموعة من الأحزاب والتنظيمات المعارضة، تزامناً مع الذكرى الـ 12 لاحتجاجات 2011 في تونس، وذلك بالتوازي مع الأزمة الاقتصادية والسياسية الحادة التي تجري في البلاد.

■ ملاذ سعد

دعت إلى التظاهرات جبهة الخلاص، التي تضم حركة النهضة ضمنها، بالإضافة إلى الحزب الدستوري الحر والتيار الديمقراطي والحزب الجمهوري وغيرهم، وحملت التظاهرات- التي استمرت ليومين وجرى خلالها مواجهات مع القوات الأمنية- الشعار القديم بـ «إسقاط النظام».

الجدير بالذكر، أن الدعوة للتظاهر كان قد سبقها بيوم واحد إعلان الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وانطلاق مشاورات للخروج من الأزمة بصفة رسمية، بينها وبين الاتحاد العام التونسي للشغل وهيئة المحامين والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وستستمر مدة شهر، والتي من المزمع أن تكون نتيجتها مقترحات يجري تقديمها للسلطة السياسية، مما يحمل فرصة لإطلاق حوار سياسي في البلاد.

التظاهرات التي نظمتها المعارضة تحت الشعار القديم السابق، تعني عملياً نسف أية فرص لإجراء حوار سياسي وحل الأزمة في البلاد، تماماً كما كان حال المعارضة وطروحاتها قبل 12 عاماً، والتي لم تؤدِّ إلى أيّ تغيير بالمعنى العملي للنظام الاقتصادي الاجتماعي في البلاد.

وعلى الجهة المقابلة، يوجد التشدد ذاته، والذي تثبّت منذ ما بات يعرف ويسمى بـ «انقلاب 25 تموز» حينما قرر الرئيس التونسي قيس سعيد تفعيل البند 80 من دستور البلاد، وأقال خلالها حكومة المشيشي، ورفع الحصانة عن مجلس النواب، وتجميد اختصاصاته، وتعليق عمل المحكمة الدستورية الوقتية، وصولاً إلى إجراء الانتخابات البرلمانية، التي قاطعتها معظم الأحزاب السياسية في البلاد، وتميزت الدورة الأولى منها بإقبال شعبي ضعيف جداً.. ويذكر في هذا السياق أنه تم تحديد يوم 29 كانون الثاني موعداً للدورة الثانية بانتخابات مجلس النواب.

وبين هذا وذاك من طرفي الانقسام السياسي في البلاد، يقف الاتحاد العام التونسي للشغل طرفاً ثالثاً، يحاول حل القضايا الاقتصادية الاجتماعية والوصول إلى حل للأزمة، عبر المناورة مع مختلف الأطراف، ونتيجة لذلك يتعرض لضغوط وتشويهات مختلفة، كان من نتائجها بروز اتهامات شعبية له بالتورط بالأزمة والمسؤولية عنها بشكل مساوٍ لبقية الأطراف... وهكذا تطور يُعدّ خطيراً في تونس، فالإضرار باتحاد الشغل التونسي يعني الإضرار بأكبر تنظيم عمالي، وحتى شعبي في البلاد، وهو حتى الآن يُعد الجبهة الأولى للتونسيين ومصالحهم.

من بين مختلف قوى المعارضة التونسية تبرز حركة النهضة تحديداً، بوصفها الأكثر تشدداً، والتي استمرت بتظاهراتها بعد الذكرى الـ 12 لعدة أيام بشعارات «إسقاط النظام» و«رحيل الرئيس» وكأن الـ 12 عاماً لم تمضِ وما تزال عالقة هناك، بينما التونسيون تجاوزوها، مطالبين بتنفيذ تغييرات سياسية واقتصادية اجتماعية حقيقية بكامل المنظومة، لا بسلطتها أو رئاستها فقط.. كما جرى، وعبر الحوار والتنظيم لا الفوضى.

هل تضطرّ الولايات المتحدة لمواجهة فيتنام من جديد!

منذ هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وانسحاب قواتها في 1973، تغيّر شكل فيتنام كثيراً لتصبح «على غرار الصين» من الدول التي فتحت أبوابها للاستثمار الغربي، وباتت اليوم من الشركاء التجاريين الأكبر للولايات المتحدة «المرتبة العاشرة بحجم تجارة 10.23 مليار دولار في تشرين الثاني الماضي». لكن على غرار الصين أيضاً، تصبح مصالح جميع المنتجين الحقيقيين حول العالم في تناقض أعمق وأشد مع مصالح الإمبريالية المالية التي يستفيد منها المستثمرون المضاربون. من هنا ربما تكون التحركات السياسية الأخيرة التي تشهدها فيتنام هي جزء من موقف جديد مناهض للإمبريالية يؤدي إلى الانضمام أكثر إلى قوى النظام العالمي الجديد.

■ أوديت الحسين

كان الرئيس الفيتنامي المُقال نوين سوان فوك قد استلم الرئاسة في فيتنام منذ نيسان 2021 وحتى وقت استقالته بداية العام الحالي وسط فضائح فساد. وكان قبل ذلك قد استلم رئاسة الوزراء منذ 2016 وحتى استلامه الرئاسة. أعلن مسؤولو الحزب الشيوعي الفيتنامي بقيادة أمينه العام نوين تشونغ بأنّ ما حدث للرئيس فوك هو جزء في سلسلة تطهير غير مسبوقة لمكافحة الفساد في جميع مواقع السلطة الفيتنامية، جاء بعد قيام الحزب بفتح ملفات الكثير من المسؤولين الحكوميين وإقالتهم ضمن ما سمّته بعض الصحف الغربية «الحرب ضدّ التكنوقراط». ورغم أنّنا لا يمكننا التأكيد أو الجزم على نتيجة هذا التحرّك، فـ «الهلع» الذي استقبلت فيه وسائل الإعلام الغربية والمحسوبة عليها الأمر يستحق أن يوضع تحت الفحص.

كان فوك معروفاً بميله نحو الغرب، ولهذا ومنذ وجوده في رئاسة الوزراء في 2016 عزز بشكل كبير العلاقات بين هانوي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تمّ في 2019 توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين فيتنام والاتحاد الأوروبي لتكون بمثابة رمز على تصميم فوك على المضي قدماً في تدويل الاقتصاد الفيتنامي وزيادة جاذبيته في السوق العالمية.

كان البروفسور زاكري أبوزا من كليّة الحرب الوطنية في واشنطن قادراً عن غير قصد على فتح مجال التحليل لما يمكن أن يحدث في فيتنام عندما تحدّث عن «النتائج الكارثية» لإعفاء الرئيس فوك من منصبه: «إعفاء فوك من منصبه أمر جيّد للصين ولروسيا... وإشارة إلى أنّ أمين الحزب تشونغ قد انتصر في حربه ضدّ التكنوقراطيين».

لطالما تمّت الإشارة إلى فيتنام بوصفها «الصين المصغرة» بسبب حزبها الشيوعي، والنمو المتسارع، والنموذج الاقتصادي القائم على التصنيع الضخم، وعدد سكان كبير يبلغ 98 مليون، وانخفاض التكاليف، والموقع الجغرافي الذي تحسد عليه بسبب وقوعها ضمن مجموعة الدول التي تصعد في آسيا.

ومثل الصين أيضاً ولكن بدرجة ضغط أقل، وخاصة في العقدين الأخيرين، وجد الفيتناميون بأنّ حفاظهم على نظامهم الاقتصادي الذي يقوده حزبهم الشيوعي المعتمد على شركات الدولة والقطاع المشترك، يصبح أكثر صعوبة في وجه إرادة المستثمرين الدوليين الذين يدعمون ويسعون إلى قطّاع خاص مهيمن، لدرجة يصبح فيها الصدام أعلى بشكل مستمر، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ مؤشرات كثيرة تمنع الفيتناميين من الوثوق بمؤسسات السوق المفتوح. على سبيل المثال بورصة فيتنام «سوق هوشه مينه للأوراق المالية»، فرغم كونها الأصغر من حيث القيمة السوقية بين اقتصادات جنوب شرق آسيا الكبيرة برأس مال يبلغ بالكاد 180 مليار دولار، فقد كانت الأسوأ أداء على مستوى العالم في 2022، لتسقط بنسبة تفوق 30% وسط فوضى قطّاع العقارات الخاص الذي أهلكته المضاربة «مثله في ذلك مثل سوق العقارات الصيني».

> **المشكلة التي تواجه فيتنام اليوم هي المشكلة التي تواجه جميع الاقتصادات العالمية الصاعدة التي تقوم على مزايا إنتاج صناعي كبيرة واقتصاد معدّ للتصدير**

مشكلة جميع المنتجين الحقيقيين

المشكلة التي تواجه فيتنام اليوم هي المشكلة التي تواجه جميع الاقتصادات العالمية الصاعدة التي تقوم على مزايا إنتاج صناعي كبيرة واقتصاد معدّ للتصدير، وتسعى إلى الحفاظ على نسب نموّ سنوي مرتفع. بالنسبة لهذه البلدان يصبح الاستمرار بالشكل القائم من ثلاثة عقود أصعب، والحاجة لاتخاذ إجراءات جذرية للاستفادة من حجم السوق المحلية الكبير واجباً لم يعد بالإمكان تأجيله. يعني هذا حكماً البدء باتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد والمضاربة، والأهم إيجاد وسائل لإعادة توزيع الثروة.

لا يمكننا أن نجزم بأنّ الوضع الفيتنامي اليوم يعني بالضرورة أنّ التحركات السياسية تخدم هذا الاتجاه، ولكن بات من الواضح أنّ الاستمرار في الوضع القائم وسط الأزمات العالمية التي تشتدّ سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في فيتنام إن لم يبدأ هذا الاتجاه بالسيادة. حتّى اقتصاديو المؤسسات الغربية يقرّون بشكل أو بآخر بذلك. فإذا ما استمعنا لما قاله المحلل الاقتصادي جون ماريت من مركز «وحدة المحللين الاقتصاديين EIU» يمكننا أن ندرك ذلك: «كان فوك أكثر وداً مع الأعمال من جميع المسؤولين الحكوميين، لكن استقالته الإجبارية لا تعني بالضرورة تحولاً عن الانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمار الأجنبي.. بالنسبة للأمين العام للحزب الشيوعي وحلفائه، كان الرئيس المستقيل يمثّل شكلاً من الاندماج بين قطّاع الأعمال والحكومة، والذي تمّ النظر إليه كمصدر خطر للاستقرار السياسي وللحزب الشيوعي في فيتنام».

منذ فترة وجيزة وجدت فيتنام نفسها وهي ممنوعة من تصدير منتجات فائقة الأهمية لنمو اقتصادها – معدات وألواح الطاقة الشمسية – إلى السوق الأمريكية، لأنّ إدارة بايدن منعت استيراد هذه المنتجات من الصين أو أيّة مدخلات صينية فيها، «لينسوا» بذلك سلاسل الإنتاج الصناعية التي تجمع الصين وفيتنام، حيث تعتمد الصناعة الفيتنامية على المنتجات شبه المصنّعة والمعالجة أولياً في الصين. ورغم أنّ المشرّع الأمريكي قام بعد ذلك بإصدار استثناءات للمنتجات الفيتنامية، فلا بدّ أنّ المسؤولين الفيتناميين أدركوا ما قد يعنيه هذا الاعتماد بالنسبة لاقتصادهم. يمكننا أن نأخذ نقص نسبة التجارة مع الولايات المتحدة في الحسبان أيضاً، حيث سجلت نقصاً في الصادرات بقيمة «-4,68%».

نأخذ في الحسبان أيضاً أنّه ورغم الحصار الغربي، نمت العلاقات التجارية بين روسيا وفيتنام ليزداد الاستيراد من روسيا على أساس سنوي بمعدل 80,2% والصادرات إليها بمعدل 5,32%. استفادت فيتنام من الاتفاقيات بينها وبين روسيا التي جعلت الرسوم الجمركية بين البلدين تقارب الصفر، ولهذا كانت الإعلانات العام الماضي عن إنشاء خطوط نقل وشحن برية وبحرية جديدة وأكثر فعالية بين البلدين منطقية، رغم عدم رضا الأمريكيين عنها، وعدم قدرتهم على معاقبة فيتنام بسببها، إن لم يكن لشيء فلعدم دفعها نحو تحالف أشدّ مع الخصوم.

عانت مؤشرات الاقتصاد الفيتنامي العام الماضي من تأرجح وخوف المستثمرين الأجانب، وقد خفّض بنك التنمية الآسيوي تصنيف الآفاق الاقتصادية لفيتنام من 7,5% العام الماضي إلى 6,3% بداية هذا العام. سواء كان سلوك المستثمرين هذا مردّه كما يقول اقتصاديو المؤسسات الغربية: «عدم الثقة في الاستقرار السياسي»، أو أسباب أعمق مثل الأزمة العالمية ونمو العلاقات التجارية بين فيتنام وروسيا، فهذا النوع من التأرجح يقف في وجه تحقيق فيتنام لأهدافها في النمو ولرفع حصّة الفرد من الدخل. يريد المسؤولون الفيتناميون أن يستفيدوا من قدرات صناعتهم على امتصاص الكثير من المنتجات التي يسعى الغرب إلى إيجاد مورّد بديل لها عن الصين، لكنّهم يرفضون حتّى الآن أن يسمحوا للغرب بالتحكّم في مؤسسات نموهم بشكل كلي. لا يمكننا أن نجزم إن كانت التحركات السياسية الأخيرة في فيتنام هي خطوة كبيرة نحو إعادة التموضع إلى جانب قوى النظام العالمي الجديد، ولكن يمكننا أن نجزم بأنّ فيتنام بوصفها مركزاً صناعياً عالمياً هاماً لن تتمكن من تفادي تأثيرات الأزمة العالمية الرأسمالية دون هكذا خطوات.

هل لدى لولا «المؤهلات» اللازمة لإنقاذ الاقتصاد البرازيلي

بعد عودة لولا إلى الحكم ضمن الموجة اليسارية القوية في أمريكا اللاتينية، هل لديه ما يكفي من المؤهلات كي ينقذ الاقتصاد البرازيلي، وأن يزيل مشكلة الفجوة بين الأغنياء والفقراء التي تمزق البرازيل؟ هي يمكنه أن يوقف الاتجاه الخطير للتراجع عن التصنيع الذي بدأ منذ زمن طويل؟ حاول بروفسور الاقتصاد في جامعة شنغهاي جياو تونغ الصينية، وين يي، أن يجيب عن هذا السؤال في ورقة بحثية طويلة تتناول تاريخ التطور الاقتصادي والصناعي منذ ما بعد استقلالها منذ قرابة 200 عام، إليكم أبرز ما جاء فيها:

وين يي
ترجمة: قاسيون

العوامل القاتلة والجهود الضائعة

لدى البرازيل أراض زراعية شاسعة وغابات مطيرة واسعة. وفقاً لبيانات 2020، تغطي الأراضي الزراعية في البرازيل 28,3% من إجمالي مساحة البلاد لتبلغ 237 مليون هكتار. لكن فقط 6,7% من هذه الأراضي مزروعة، ما يعطي البرازيل إمكانية أن تصبح «سلّة خبز» العالم في القرن 21. كما تبلغ مساحة المراعي في البرازيل ثلاثة أضعاف مساحة الأراضي المزروعة. لكن لماذا لم تتمكن البرازيل على مدى 200 عام منذ الاستقلال من النضال من أجل التصنيع من حلّ حتّى مشكلة الجوع؟ إنّه السؤال الذي لم تتمكن لا النيوليبرالية ولا الاقتصاد المؤسسي الجديد من الإجابة عنه.

تتركّز الأراضي القابلة للزراعة في البرازيل في الشرق. الاعتماد البرازيلي المفرط اقتصادياً وسياسياً على نظام العالم الرأسمالي الأوروبي وصولاً إلى القرن العشرين، وحماية حقوق الملكية الخاصة الصارمة للأرض، منعت الحكومة البرازيلية من تطبيق إصلاح زراعي يغيّر نظام أراضي المزارع الكبيرة الذي تطوّر خلال فترة الهجرة الاستعمارية الغربية والنهب، إلى نظام «الأرض للمزارعين» الذي كان بإمكانه بناء ورعاية ورشات العمل والمؤسسات الريفية القائمة على اقتصاد أصحاب الحيازات الصغيرة. الأمر الذي أدّى بالفلاحين إلى ترك قراهم والتوجّه إلى المدن بحثاً عن عمل.

لا يمكن لاقتصاديي التنمية الغربيين أن يجيبوا عن سؤال: لماذا تطور التصنيع البرازيلي ببطء في القرن 19 بينما تطوّر التصنيع الياباني بسرعة مع أنّ كلا النظامين لديهما نظام ملكية الأرض نفسه؟ لماذا تقلّصت قدرات البرازيل التصنيعية في الثمانينيات من القرن الماضي بينما تعاظمت قدرات الصين بعد الانفتاح والإصلاح؟ تنطبق الأسئلة ذاتها على سبب قدرة الصين على إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بينما لم تستطع البرازيل لا تفادي الأزمات ولا التضخم؟

تعود المشكلة في جذورها إلى كون البرازيل قد خرقت عندما بدأت مسار التصنيع مبدأ «التنمية الجنينية» عبر فرض إقلاع صناعي ثقيل على أساس قاعدة صناعية خفيفة ضعيفة التطور. ما أدّى إلى مطبات عنيفة وأزمات ديون مستمرة وسقوط سريع. كانت فرص العمل في المدن البرازيلية الكبرى محدودة للغاية، فالصناعات المدينية الوحيدة التي تمكنت من استيعاب أعداد كبيرة من الفلاحين السابقين من ذوي المهارات المنخفضة هي صناعة المنسوجات الخفيفة كثيفة العمالة. وحتّى هذه الصناعة لم تتمكن من التطوّر وتطوير وسائل إنتاجها بسبب تكاليف الأرض وحجم العمالة، ما أجبرها على البقاء كما هي دون القدرة على المنافسة والوصول إلى السوق العالمية. أثّر هذا على كامل الاقتصاد وأبقاه إلى حدّ كبير أسير الصادرات الزراعية، وخاصة القهوة.

في ثلاثينات القرن العشرين استعانت الحكومة البرازيلية بلجنة خبراء أمريكية «Cooke Mission» لإجراء تقييم شامل للاقتصاد البرازيلي، وكانت النتيجة في محصلتها هي التوصية بدعم وتخديم قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وتنويعه. ولهذا واعتماداً على توصيات اللجنة، وتأثراً بتجربة الاتحاد السوفييتي الناجحة للاقتصاد المخطط، فقد طبقت البرازيل إستراتيجية تنمية ناجحة في الفترة ما بين 1941 – 1961 حققت فيها نمواً هائلاً وسريعاً، وتطويراً في حجم الصناعة وتنويع المنتجات الصناعية. لكنّ إهمال تطوير الصناعات الخفيفة وإصلاح الأرض أنتج عدم قدرة على تحسين الدخل لدى غالبية السكان في البرازيل، وأدّى إلى نقص حاد في الطلب على المنتجات الصناعية في السوق المحلية، ليبدأ تأثير الدومينو الذي أوصل في النهاية إلى ملء السوق البرازيلية بالبضائع المستوردة وضرب التصنيع، حتّى في القطاع الوحيد الذي كان قوياً في البرازيل قبل الحرب العالمية الثانية: النسيج.

رغم كونها تملك موارد طبيعية وفيرة ونظاماً سياسياً منسوخاً عن الغرب، عجزت الحكومة البرازيلية عن تأمين العائدات اللازمة لتقديم اللوازم العامة التي تخدم الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك البنية التحتية والتعليم الأساسي والرعاية الصحية.. إلخ. لم يتمّ اتباع سياسة تنمية قادرة على تطوير البلاد صناعياً بالشكل المناسب. في الحقيقة عانت البرازيل من ديون وأزمات تضخم مستمرة منذ الستينيات، وبدلاً من تحفيز تطوير الصادرات للسلع الصغيرة والبضائع الخفيفة، خفضت الحكومة البرازيلية تكاليف استيراد المنتجات الأجنبية عبر رفع سعر الصرف بشكل صناعي، ما قلّص القدرات التنافسية للبضائع المصنّعة في البرازيل في السوق العالمية، ما أدى إلى زيادة اعتماد البلاد المفرط على الدين الأجنبي للاستثمار والأعمال.

قرابة 1980 بات الوضع كارثياً واحتاج إلى إصلاحات اقتصادية جذرية بسبب الضغوط المالية والتضخمية المحلية. ولكن بما أنّ هذا الإصلاح كان يتمّ بإرشاد من واشنطن ويعتمد على النيوليبرالية، لم يمضِ وقت طويل حتّى احتلّت بضائع ومنتجات البلدان النامية الأسواق البرازيلية، ما عنى إطلاق رصاصة قاتلة لقطّاع التصنيع البرازيلي الذي بالكاد تمكّن من البقاء حياً خلال 150 عاماً سابقة، ليقودنا إلى بداية «الرجوع عن التصنيع»، ومغادرة البرازيل نهائياً لحقبة النمو الاقتصادي المتسارع بعد الحرب العالمية الثانية، والوقوع في فخّ الدخل المتوسط الذي يجمع الدين المرتفع والتضخم المرتفع وعدم الاستقرار المرتفع والنزاع السياسي الداخلي المرتفع.

عانت البرازيل من ديون وأزمات تضخم مستمرة منذ الستينيات وبدلاً من تحفيز تطوير الصادرات للسلع الصغيرة والبضائع الخفيفة خفضت الحكومة البرازيلية تكاليف استيراد المنتجات الأجنبية

تمّ إجبار البرازيليين على أن يتضورا جوعاً في الثمانينات والتسعينيات بسبب برامج الإصلاح التي اقترحتها واشنطن. ورغم توفير هذه البرامج لبعض المال للحكومة البرازيلية كي تدفع ديونها، فقد أتى ذلك على حساب ركود اقتصادي حاد، لتزيد الأمور سوءاً ويصل التضخم في البرازيل في 1985 إلى 235%، ثمّ في 1988 إلى 1083%، ثمّ في 1993 إلى 2708%. ومعه ارتفع معدل الفائدة الاسمي للديون، ليصل في 1993 إلى 3488,45%، أيّ أنّ ما كانت تقترضه البرازيل بالدولار بداية العام كان عليها أن تعيده مضروباً بـ 3500 في نهاية العام.

ربّما الإجابة الأفضل والقادرة على تفسير الكثير: السبب الجذري هو غياب قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وصناعية صحيحة في البرازيل. لم يعد بعدها مهماً من يأتي إلى السلطة، أو مدى البراعة الاقتصادية التي يتمتع بها فريقه، فطالما أنّ الإصلاحات هي نيوليبرالية يقودها السوق، ويشرف على تنفيذها خبراء دوليون توافق عليهم واشنطن، كان ذلك يعني الفشل في إصلاح الاقتصاد ونتائج مدمرة وكارثية أكثر على البرازيليين.

إنّ تراجيديا العودة عن التصنيع ليست حكراً على البرازيل، بل تشمل أيضاً الكثير من البلدان في أمريكا اللاتينية والدول الاشتراكية سابقاً وجمهوريات الاتحاد السوفييتي. إنّها السياسة ذاتها التي حولت روسيا من قوّة صناعية بارزة إلى دولة تعتمد عل تصدير المنتجات الزراعية والطاقة. لا يحتاج لولا إلى «مؤهلات» خارقة لإنقاذ الاقتصاد الصيني، بل إلى برامج حكومية ثابتة تبدأ القطيعة مع النيوليبرالية بشكل نهائي من البرازيل...

«تطبيع» الانتحار... والتعدّي على قدسية الموت والحياة

يكاد لا يمرّ يوم على أحدٍ منّا دون أن يسأل نفسه تلك الأسئلة الوجودية المتعبة، من قبيل: ما الذي أنجزته اليوم؟ ما هو مسار حياتي مستقبلاً؟ وما الذي يمكنني فعله لأصير «أحسن»؟ لتنتهي سلسلة الأسئلة وسط الظروف السيئة المحيطة من دون إيجاد أجوبة حقيقية وشافية. ولكن هذه الأسئلة قد تقض مضجع البعض إلى الدرجة التي يصبح الخلاص منها مرهوناً بالخلاص من الذات بشكلٍ كلّي! لتخيّم بعدها أفكار العدمية والسوداوية على مجمل حياة الفرد، وتصبح فكرة «الانتحار» تجول وتصول إلى أن تسيطر على البعض في نهاية المطاف وتنتصر.

■ نايا سلام

حرية الموت!

قد لا تكون فكرة الانتحار غريبة، خصوصاً لمن عايش ظروفاً معيشية صعبة، أو لمن عانى من الصراعات العقيمة مع الذات التي تسعى دائماً إلى الوصول إلى درجات أعلى من التقييم، ولا سيما في ظلّ التنافس الشرس الذي تخلقه المنظومة العالمية القائمة على تمجيد الأفراد «الناجحين» وفق كاتالوك محدّد ووصفات جاهزة لمعايير النجاح. فسوء تقدير الذات – الذي قد يصل في بعض المراحل إلى كرهها والسعي إلى التخلص منها – يفعل فعله وفق مجموعة غير منتهية من الأسباب، ولعلّ أهمها الوضع المعيشي الاقتصادي السيء الذي يمنع الكثيرين من الوصول إلى أهدافهم وتحقيق طموحاتهم، ولكن الغريب في الأمر ليس مشكلة «اللجوء إلى الانتحار» بحدّ ذاتها، بل تسهيلها والتعاطي معها من منطلق ليبرالي يدّعي أنّ الإنسان حرّ في اختياراته: إذا أراد الحياة فليحيا، وإذا أراد الموت، يا مرحباً... فقد هيأنا له العدة!

كبسولة الانتحار

في العام 2021 تمّ اختراع آلة على شكل تابوت في سويسرا حملت اسم «جهاز ساركو»، وحصلت على جميع التراخيص لتصبح قانونية بالكامل ومتاحة لأي شخص يرغب بالموت، من دون تدخّل للأطباء أو المعنيين، وسط اعتراف وقح وعلني لمخترع الآلة حول نية الشركة المصنّعة بنزع الطابع الطبّي من عملية الاحتضار، واحترام خيارات الأفراد بالحياة أو الموت! مبدأ الآلة يعتمد على إطلاق غاز النتروجين بعد دخول الشخص إليها، لتنخفض نسبة الأوكسجين من 21% إلى 1% خلال خمس إلى عشر دقائق فقط. وقبل اختراع الجهاز كان هنالك العديد من المنظمات ومراكز «المساعدة على الانتحار» والتي ساعدت حوالي 3000 شخص على الانتحار خلال العام 2020. منها منظمتي Exit International و Dignitas التي تأسست منذ عام 1998، والتي تقدّم نفسها بأنها تساعد فقط في الحالات الميؤوس منها طبياً، علماً أنّ «المجلة الطبية البريطانية» قد نشرت تحقيقاً في العام 2005 يكشف مساعدة المنظمة لامرأة سليمة طبياً على الانتحار.

الغرب والرفاه الاجتماعي والانتحار

يبدو من اللافت للانتباه انتشار فكرة الانتحار، وتسهيلها للحدود القصوى في البلدان التي تعتبر متقدمة من الناحية الاجتماعية، وهذا ما يدفع للتساؤل حول الدوافع التي تؤدي بالفرد إلى اتخاذ قرار كهذا. ولكن الصورة تصبح واضحة أكثر حين ننزع عن أعيننا النظارات الملوّنة التي ترينا الأشياء الجميلة فقط في تلك البلدان، ونعاين بدقة الأزمات التي راكمتها الرأسمالية على مدار سنوات في نفسيات الناس وحياتها، فإذا ما غضضنا البصر عن الأزمات المستجدّة للشعوب الأوروبية والتي طالت معيشتهم بشكل مباشر، وأثرت بالطبع على خياراتهم بالموت أو الحياة، فإن أزمة نفسية عميقة تكرّست عبر تعميق الاغتراب عن الذات والمجتمع وتمجيد الفردانية وتذرير الناس وجعلهم «وحيدين»، وقد ساهمت الأفكار الليبرالية كثيراً في تعزيز هذا الاغتراب، عن طريق نشر الأفكار القائلة بأن الفرد يمتلك بمفرده القدرة على التطور بغض النظر عن الظروف، ويستطيع التحكم بمصيره، إضافةً إلى الأوهام حول إمكانية العيش في مستقبل مزهر وجميل، ليأتي هذا المستقبل ويطحن تحت قدميه كل هذه الأحلام الوردية، فمع تفاقم أزمات الرأسمالية بدأت هذه الأحلام تصطدم مع حقيقة أن هذه المنظومة ولشدة استغلالها واستنفادها لموارد نهبها، لم تعد تؤمن للجيل اللاحق ما حظي به الجيل السابق، وهذا ما زاد الإحباط والاكتئاب.

الإعلام كأداة للترويج

«إذا كانت الظروف مهيأة لك لتفكر بإنهاء حياتك، فيمكننا أن نساعدك ونصل إليك من دون أن تتكلف عناء الذهاب إلى منظمات ومراكز متخصصة» يبدو أن هذا هو لسان حال بعض الشركات التي تستغل الإعلام كأداة للترويج لفكرة الانتحار، فمنذ حوالي الشهرين قامت شركة أزياء كندية تدعى La Maison Simons بإعلان حمل اسم «All is beauty» يتحدث عن «الجمال» في الموت الرحيم الطوعي euthanasia لمريضة تعاني من متلازمة إيلرز دانلوس. ورغم أن الحديث عن «الموت الرحيم» يحمل جوانب عديدة ومثيرة للجدل، ورغم أنّ الموقف منه قد يتغير بحسب الحالة، ولكن استخدامه في الدعايات والترويج له بهذا الشكل أثار سخطاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي داخل كندا نفسها. ما يضع علامة استفهام كبيرة أمام دور الإعلام وأدواته في محاولة التأثير وقدرته الفعلية على التأثير في آراء الناس ومواقفها، عبر اللعب على العواطف خاصّة في مواضيع حساسة كهذه، فالإعلان «المشحون عاطفياً» بمشاعر وقيم سامية كالحب والجمال يخترق قدسية الموت الذي يعتبر حدثاً طبيعياً، ليصبح حدثاً «جميلاً» ومليئاً بالحب!

السؤال حول الفرق بين الشركات والمنظمات التي تسهّل عمليات الانتحار وشركات تصنيع السلاح الكبرى مشروعاً؟

الموت كـ«سلعة»

فكم من شخص مصاب بمرض الاكتئاب ولكنه سليم من الناحية الجسدية ستدفعه مثل هذه الإعلانات إلى الانتحار؟ وكم من شخص قد يقع ضحيتها رغم إمكانية مساعدته على العلاج والتعافي من الاكتئاب غير المترافق بأمراض جسدية قاتلة؟ ليصبح من الجائز القول بأنّ المنطق بهذه الحالات يميل إلى «تطبيع» الاكتئاب تحديداً و«تجميل» أخطر عواقبه التي لطالما كافح الطب النفسي من أجل حماية المرضى منه: الانتحار. وحتى عندما يكون الاكتئاب ناجماً عن «أو مترافقاً مع» أمراض جسدية خطيرة وقاسية مثل السرطان، أليس جزءاً من علاج الاكتئاب والسرطان معاً هو ذلك العلاج الذي يعتمد الشدّ من عزيمة المريض وتقوية معنوياته وتمسكه بالحياة؟ أولم ينتصر كثير من المرضى بالفعل عليه بفضل الدعم النفسي وعزيمتهم التي انعكست إيجابياً على جسدهم؟ وبالتالي كم مريض تحرمهم الدعاية التجارية لاستسهال القتل «الرحيم» والاستسلام للموت، من قيمة إنسانية أعلى بكثير من الخنوع الذي يدرّ أرباحاً على هذه الشركات: قيمة النضال من أجل الحياة. على عكس الصورة التي تحاول شركات «الموت الرحيم» المأجور إظهار نفسها بها من وجه «إنساني»، فإنّ دوافعها الربحية شديدة الوضاعة بهذه الحالة لأنها بلا شك تستغل أشخاصاً لم يعد يهمّهم أن يدفعوا كل ثروتهم ليحصلوا على «البضاعة» التي تقدمها لهم: الموت!

إذاً ما يتم الترويج له على أنّه حريّة وخيارات شخصية ليس في نهاية المطاف سوى سلعة رخيصة تُعرض على أولئك الذين ذاقوا ويلات الحياة، ولم تبقِ لهم ظروف الحياة من خيار سوى الموت. ليكون هذا «الترياق» الأخير لدى الرأسمالية للمشكلات التي كانت هي المسبّب لها أصلاً، ليصبح السؤال حول الفرق بين الشركات والمنظمات التي تسهّل عمليات الانتحار وشركات تصنيع السلاح الكبرى مشروعاً، فكلاهما يصلان إلى النتيجة ذاتها: قتل البشر والقوى المنتجة على حساب إنعاش الرأسمالية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2023/01/23» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الثقافة كشكل من أشكال السياسة

الثقافة لا توجد خارج الزمان والمكان، إنها محدودة بالأطر الزمنية وفي الوقت نفسه لا متناهية. إنها في آن واحد اندفاع إلى الأمام نحو المستقبل، واستيعاب لأفضل ما أبدعه الأسلاف منذ قديم الأزمان. والثقافة ليست خارجة عن صراع الطبقات الذي هو تاريخ البشرية حتى اليوم.

■ قاسيون

والثقافة كشكل من أشكال السياسة ضرورية لمواجهة الإمبريالية الإعلامية والفاشية الإعلامية. لأن الجماهير أو الناس الذين لا علاقة لهم بالثقافة والفن يعدون بالملايين، وينبغي شمولهم بالنشاط الثقافي لحمايتهم من العدمية الثقافية الرخيصة والنزعة الانعزالية الانفصالية عن الناس عند مثقفي النخبة والسلطة.

ما هي أفضل الأدوات على هذا الطريق، اقترح البعض فرق الهواة المسرحية الشعبية والنوادي السينمائية التي ينشئها العمال والناس عموماً، فرق الغناء والفولكلور، المحاضرات الثقافية والمنظمات النقابية والسياسية والنشاط الإعلامي ودور نشر الكتب.

فالثقافة ليست تسلية أو ترفاً كما يقول الرأسماليون، بل هي شكل من أشكال السياسة، شكل شديد الأهمية. ويتعين تغيير النظرة السطحية التي رسختها وسائل الإعلام الرأسمالية في أذهان الناس عبر القول بأن الثقافة تسلية وترفيه مجرد ولا علاقة لها بالواقع، ومن ثم تسليط نار السخرية والهدم والرفض والإنكار بحق الأفكار الجدية التي تنادي بالتغيير الجذري للمجتمع. ومن هنا فالثقافة هي طاقة المجتمع الفكرية، وصوت الكلمة نشبهه بصراع نقطة الماء مع الصخر، نقطة الماء الوحيدة لن نستطيع هزيمة الصخر، وحين يتواصل الماء نقطة وراء نقطة يؤدي حتماً إلى تفتت هذا الصخر في النهاية.

يقول آينشتاين: المثقفون يأتون لحل المشكلات بعد وقوعها، والعباقرة يسعون لمنعها قبل أن تبدأ. والثقافة هي ما يبقى بعد أن تنسى كل ما تعلمته في المدرسة.

بينما قال نجيب محفوظ: الثقافة أن تعرف نفسك، أن تعرف الناس، أن تعرف الأشياء والعلاقات، ونتيجة لذلك، ستحسن التصرف فيم يلم بك من أطوار الحياة.

أما نصر حامد أبو زيد فقال: إن الثقافة تعني تحول الكائن من مجرد الوجود الطبيعي إلى الوعي بهذا الوجود.

أخبار ثقافية

معرض بينالي شينجيانغ الدولي الثالث للفنون

انطلقت في الحادي عشر من الشهر الحالي في أورومتشي، فعاليات معرض بينالي شينجيانغ الدولي الثالث للفنون في منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم في شمال غربي الصين، تحت موضوع «التعايش المتناغم» لدورة العام الجاري.

يمتد المعرض على مساحة 5000 متر مربع، ويستخدم ست قاعات عرض، ويضم 260 عملاً لـ143 فناناً من 11 دولة.

وينقسم المعرض إلى المنطقة الرئيسية وقسم المعرض الخاص، حيث يشمل الأخير موضوعي «شينجيانغ المرسومة» و «بين السماء والأرض»، ليقدّما أعمالاً فنية متعلقة بشينجيانغ منذ القرن العشرين، وتقاليد فن الرسم بالحبر الصيني.

معرض القاهرة الدولي للكتاب

أعلنت وزيرة الثقافة المصرية نيفين الكيلاني، في السادس عشر من الشهر الجاري أن 1047 ناشراً من 53 دولة سيشاركون في فعاليات الدورة 54 لمعرض القاهرة الدولي للكتاب التي ستقام في الفترة من 25 كانون الثاني الحالي حتى 6 شباط القادم.

وستجرى الفعاليات في مركز مصر للمعارض الدولية وسيضم 500 فعالية متنوعة تحت شعار «على اسم مصر– معا نقرأ.. نفكر.. نبدع".

وستكون المملكة الأردنية الهاشمية «ضيف شرف» المعرض هذا العام والكاتب صلاح جاهين «شخصية المعرض»، والكاتب كامل كيلاني «شخصية معرض كتاب الأطفال".

ويقوم على هامش المعرض برنامج مهني يعنى في المقام الأول بالنشر كصناعة ويناقش بوجود خبراء دوليين وناشرين من مختلف دول العالم مستقبل النشر ومشاكله وفرصه المستقبلية.

كانوا وكنا

قال الشيخ محمد الأشمر: لا أحارب من أجل المال بل من أجل الاستقلال. وكان الشيخ الأشمر من قادة الثورة السورية الكبرى 1925 والثورة الفلسطينية 1936. وفرض سلطة شعبية في دمشق لحراسة الأحياء ومنع الفوضى أثناء انتفاضة الجلاء 1945. وأصبح رئيساً لمجلس حركة أنصار السلم في سورية في الخمسينات وحصل على جائزة ستالين. في الصورة: زيارة بعثة جريدة نضال الشعب إلى مضافة الشيخ محمد الأشمر في حي الميدان عام 1994.

الضَّحكة الأخيرة

لا شكّ بأنّ شيئاً ما يتلاشى من الفكاهة الشعبية المنطوقة وتحديداً تلك الحديثة منها، عندما تُكتب بالفصحى. لكن بشكل أو بآخر تفتح لنا المجالَ للتفكير بدلالاتها، وهذه الأخيرة قد تطوّرت مع تكثّف الأحداث اليومية واشتداد محنة البشرية في دفاعها عن ذاتها أمام محاولات المنظومة الرأسمالية الاحتكارية في تضييق بنيتها إلى الحدّ الأقصى، بعدما دخلت أزمتها العميقة الشاملة والنهائية، مما دفع بالضرورة بفلسفة الفكاهة الشعبية إلى الدخول في تحوّل نوعيّ يميل بحسه الفكاهي للتعبير عن هدف سياسي محتواه اجتماعي. وربما يكون أحد نماذج ذلك التحوّل النوعي هو النكتة في هذه المادة الصحفية.

■ حسين خضّور

– يا أخي ركّز بشكل جيّد على هذه النكتة: ما هو الفرق بين مثقّف شعبويّ سقطَ من سطح صفيحه الساخن، ومثقّف نخبويّ سقطَ من سطح صفيحه المتجمّد؟

– هل يمكن أنْ يتغيّر لديك حسُّ الفكاهة من أسلوب السؤال والجواب؟

– أفهم من ذلك أنكَ لم تسمع بهذه النكتة من قبل، ولا تريد أنْ تفكّر بالإجابة.

– كما تريدين يا أختي، لا أريد التفكير، ما هي الإجابة؟

– أثناء سقوط المثقّف الشعبويّ صرخَ بتشدّد، وبعدها أدركَ بحاسّة الأذن صوتَ اهتزاز الأرض من تحته، فهجم على البناء لتحطيمه بدافع الانتقام. أما المثقّفُ النخبوي فقد أدرك بحاسّة الأذن صوتَ اهتزاز الأرض من تحته بعدما سقط، وبعدها صرخ بتشدّد، وهجمَ على الأرض لتحطيمها بدافع الانتقام.

– أين النكتة؟

– فكّرْ قليلاً.

– آه ها حسناً نكتة لا بأس بها.

البرابرة يتهكّمون

لم تعد تلك الحالة مؤقّتة عند سماع أصوات من الشارع تتهكّم بحدّة على فئة مثقّفة نخبويّة، وأخرى شعبويّة ضاقتْ بهما الأحوالُ بعد انهيار بناء المجتمع، وتلاشي فقاعة المعرفة التي كانوا يعيشون بداخلها في مثالية ذاتية مفرطة. ويمكن ملاحظة التحول النوعي الذي طرأ على الحسّ الفكاهي الشعبي المتلمّس للاختلافات بين الثقافة الشعبية والنخبوية من جهة، والثقافة الشعبوية من جهة ثانية، على أنه أصبح حساً فكاهياً لاذعاً محتواه في مطارح عدة يعبر عن أنّ الناس العاديين استوعبوا منذ فترة طويلة هَول الحدث قبل فئة النخبة التي تميل إلى طروحات إصلاحية شكلية، وفئة شعبوية تميل بالدفع إلى ثورة فوضوية. لكنّ تكثّفَ الأحداث كشفتْ لشريحة واسعة من الناس أنّ الفئتَين وجهان لعملة واحدة، وذلك من خلال سماع ردود أفعالهما في أكثر من مناسبة على تهكُّم الناس العاديّين عليهما، فكلتاهما تنظران إلى ضحكة الناس على أنها أصواتٌ بربريّةٌ ناتجةٌ عن الجهل والتخلف، فتراهما فئتين مثقّفتين متشنّجتَين بنظرتهما، مضطربتَين بأفعالهما على أرض الواقع، لتحقيق رغبة قوى المال «عن وعي أو من دونه»، لتضييق البنية التحتية إلى أقصى الدرجات الممكنة للوصول إلى تدميرها بشكل كامل، وكأنّ مقولة دوستويفسكي في رواية «المراهق» تصفُ حالَ أفعالهما المراهقة تلك: «إنّ الواقعية التي لا ترى ما هو أبعدُ من الأنف أشدُّ خطراً من الخيال الجامح المجنون لأنّها عمياء».

عصرنا هذا عصرُ الضِّيْق أكلُنا ضيّق شرابنا ضّيق زيّنا ضيّق مسكننا ضيّق أفقنا ضيّق عدلنا ضيّق عالمنا ضيّق مصيرنا ضيّق موتنا ضيّق

ضرورة تعزيز الترابط وعدم الدفع بالتطابق بين القوى الثورية والحركة الشعبية

يمكن القول إنّ الوقت أصبح أنضج أكثر فأكثر لعودة الأجسام إلى أحجامها الطبيعة، وتحديداً بعدما تكشّفت حالةُ المثقّفين «النخبويّين – الشعبويّين» بعد مرور حوالي العشرين سنة على غزو دولة العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع أتباعها، والمواقف اللاحقة التي نتجت عنهما ضمن تفاعلهما مع كامل أحداث العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، والقضية الفلسطينية بالتحديد. لذلك نعتقد أنّ الحاجة قد وصلت إلى أقصى درجات الضرورة، وبدأت تدفع أكثر بحلّ المسألة الأساسية في اللحظة الراهنة للوصول إلى أعمق ترابط عضويّ وأعلى درجة من الاستقلالية بين الحركة الشعبية والقوى الثورية التي تستطيع بأدواتها العلمية صقلَ التجربة الملموسة للناس بتفاعلها مع مجمل التغييرات في البنية التحتية، ومن خلال مكوّنات البنية الفوقية تستطيع المساهمة بالدفع في الاتجاه الثوري لتغيير النظام العالمي جذرياً، وتعزيزُ هذا الترابط والاستقلالية النسبية يأتي من خلال الاستمرار بالعمل الدؤوب في عملية التفاعل الديناميكية بين بُروز القوى الثورية على الساحة العالمية وتحمُّل مسؤوليّتها في قيادة الحراك الشعبي العالمي، وبين غَربلة الحركة الشعبية لبقايا الطفيليّات العَدَميّة الناتجة عن فترة تراجع الحراك الشعبي العالمي، والشَظَايا الناتجة عن تدمير النسيج الثقافي للمجتمعات البشرية من قبل ممارسات شريحة واسعة من مثقفين «نخبويّين – شعبويّين» كانوا وما زالوا مرتبطين عضوياً مع الرأسمالية الاحتكارية. «فلا يمكن لأيّة قوة من قوى الظلام أنْ تصمد أمام تحالف العلماء والبروليتاريا والتكنولوجيّين» «فلاديمير لينين».

العمل على تطبيق مقولة لينين باللحظة الراهنة يتطلّب جانباً عالياً من الإبداع. فإنّ إنجاز تلك المهمّة الشاقّة ضمن المنظور القريب، يعني أنّ مصير الحركة الشعبية العالمية في طورها الجديد هو النصر بلا منازع مع ضحكة أخيرة ونظرة سينمائية ملحميّة إلى قصاصة ورق وُجِدَتْ في جَيب المخرج المسرحيّ الراحل فوّاز الساجر «1948 – 1988»، كَتب فيها أبلغَ تعبير عن عصر الرأسمالية الاحتكارية: «عصرنا هذا عصرُ الضِّيْق، أكلُنا ضيّق، شرابنا ضّيق، زيّنا ضيّق، مسكننا ضيّق، أفقنا ضيّق، عدلنا ضيّق، عالمنا ضيّق، مصيرنا ضيّق، موتنا ضيّق... الضّيق الضِّيْق! افتحوا الأبواب والنوافذ... سيقتلنا الضِّيْق! افتحوا الأرضَ والسماء... سيقتلنا الضِّيْق! افتحوا الكون».

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000K
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار